

قضايا إسلامية

جرائم القتل

بين الشريعة والقانون

دراسة مقارنة

تأليف

المستشار/عزّة حسنين



9148455

Biblioteca Alexandrina

قضايا اسلامية

جرائم القتل بين الشريعة والقانون

دراسة مقارنة

تأليف
المستشار/عزت حسنين



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٣

الاخراج الفنى : عمر حماد على

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ، ونستغفره ونتوب إليه ،
ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده
الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ، ونشهد أن لا اله الا
الله ، وحده لا شريك له ، ونشهد أن محمدا النبي الأمي
المبعوث رحمة للعالمين وعلى اله وصحبه ومن اهتدى بهديه
الى يوم الدين .

أما بعد :

فهذه دراسة متواضعة لجرائم القتل بين الشريعة
والقانون وقد رأيت أن أبدأ بجرائم القتل نظرا لما تتسم به
تلك الجرائم من بشاعة وأزهاق للأرواح ورأيت المقارنة بينها
في القوانين الوضعية والشريعة الاسلامية وهدفنا من ذلك
بيان سمو الشريعة الاسلامية ومحاسن علاجها لمشاكل

المجتمع • فهي بحق شريعة الحياة الماضية والحاضرة والمستقبلية لأنها من صنع الله وسنة نبيه الكريم صلوات الله وسلامه عليه ، فهي صالحة لكل زمان ومكان • وقد اخترنا قانون العقوبات المصرى للمقارنة باعتبار أن أساس هذا القانون هو التشريع الفرنسى وإذا تطلب الأمر الرجوع الى بعض القوانين الوضعية الأخرى سنشير فى حينه وفى مكانه • وقد ترددت فى البداية فى اختيار جرائم القتل نظرا لأن هدفى من المقارنة هو بيان سمو الشريعة كما قلنا ولأن النية متجهة الى الكتابة عن جرائم الاعتداء على الأشخاص بين الشريعة والقانون • واستقر الرأى على أن أبدأ بجرائم القتل بأنواعها على أن أستكمل بعد ذلك بقية الجرائم وسنخصص لكل مؤلفا لسهولة البحث ونتمنى من المولى عز وجل أن يعيننا على ذلك • وقد قسمت هذه الدراسة الى ثلاثة أبواب على النحو التالى :

الباب الأول :

القتل العمد بين الشريعة والقانون •

وفيه فصلان :

الفصل الأول : القتل العمد فى القانون •

الفصل الثانى : القتل العمد فى الشريعة •

الباب الثانى :

المقتل شبه العمد فى القوانين الوضعية والشرعية .

وفيه فصلان :

الفصل الأول : الضرب المقتضى الى الموت فى القانون .

الفصل الثانى : المقتل شبه العمد فى الشريعة

الاسلامية .

الباب الثالث :

المقتل الخطأ فى القوانين الوضعية والشرعية

الاسلامية .

الباب الثالث :

المقتل الخطأ فى القوانين الوضعية والشرعية

الاسلامية .

وفيه فصلان :

المقتل الخطأ فى القانون .

الفصل الثانى : المقتل الخطأ فى الشريعة الإسلامية .

ويحتوى كل فصل من الفصول السابقة على مباحث سنوضحها فى الفهرس فى نهاية الكتاب لسهولة الرجوع اليها . وسنلحق فى النهاية مشروعات قوانين القصاص فى مصر .

ولعلنى اكون قد اسهمت بهذا الجهد المتواضع بهذا
المؤلف ليكون عوناً وسنداً لمن يرى الاستزادة والرجوع الى
احكام الشريعة الاسلامية الغراء وادعو الله أن يهبنا المقدرة
ويعيننا على اكمال باقى الجرائم وان كنت قد وفقت فالحمد
للّٰه والشكر لله وحده .

والله الهادى الى سواء السبيل .

الرياض فى الاول من جمادى الثانية سنة ١٤٠٣ هـ
الموافق ١٩٨٣/٣/١٥ م

عزت حسنين

الباب الأول

القتل العمد بين الشريعة والقانون

سنتكلم عن القتل العمد بين الشريعة الاسلامية والقانون
في فصلين :

- نخصص الفصل الأول : للقتل العمد فى القانون
- ونخصص الفصل الثانى : للقتل العمد فى الشريعة

الفصل الأول

المبحث الأول

القتل العمد في القانون

خصص قانون العقوبات المصري (١) ست مواد لجريمة القتل العمد هي المواد من (٢٣٠ الى ٢٣٥) من الكتاب الثالث وخصص المادة ٢٣٧ لجريمة عنر مفاجأة الزوج لزوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي وشريكها :
تعريف القتل العمد في القانون :

القانون لم يضع تعريفا خاصا للقتل وكل ما فعله هو النص في المادة ٢٣٠ على أن كل من قتل نفسا عمدا ٠٠٠ فيفهم من هذه العبارة أن يعتدى انسان على انسان عمدا بقتله ٠

وقد عرفه بعض الفقهاء بأنه ازهاق روح انسان حي

(١) القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ ٠

عمدا ، وعرفه البعض بأنه اعتداء على حياة الغير تترتب عليه وفاته (٢) .

المبحث الثاني

أركان القتل العمد :

نصت المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات المصرى على
أن : كل من قتل نفسا عمدا مع سبق الاصرار على ذلك أو
الترصد يعاقب بالاعدام .

يستخلص من هذه المادة أن أركان جريمة القتل العمد
ثلاثة هى على التوالى :

١ - صفة من يعتدى عليه فى القتل .

٢ - الركن المادى لجريمة القتل .

٣ - القصد الجنائى .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى دروس فى قانون العقوبات
- القسم الخاص ص (١٩٥) .

الركن الأول :

١ - صفة من يعتدى عليه فى القتل :

يفترض فى جريمة القتل العمد وجود انسان وانسان
حتى ويعتدى على هذا الانسان بازهاق روحه وعلى ذلك
يخرج من تطبيق هذه المادة قتل الحيوان ويطبق عليها
المادتان ٣٥٥ ، ٣٥٦ من قانون العقوبات .

كذلك يخرج من نطاق هذه المادة قتل الجنين قبل مولده
ويطبق عليه المادة ٣٦٠ وما بعدها .

٢ - الركن الثانى :

الركن المادى للقتل :

عناصر الركن المادى :

لا بد من توافر ثلاثة عناصر ليتحقق الركن المادى
للقتل وهى :

(١) فعل القتل .

(ب) وفاة المجنى عليه .

(ح) علاقة السببية .

(١) فعل القتل :

يقصد بالفعل كل نشاط يأتية الجانى لقتل المجنى عليه
أى ازهاق روحه ولم تشترط المادة ٢٣٠ عقوبات ، أفعالا

معينة أو وسائل محددة يستخدمها الجانى فى ازهاق الروح ووسائل القتل متعددة ، وهى اما مادية واما معنوية :

الوسائل المادية :

الوسائل المادية هى تلك الوسائل التى تقتل بطبيعتها كأن يستعمل الجانى بندقية أو مسدسا (سلاحا ناريا) أو سلاحا قاطعا مثل السكين أو سلاحا واخزا كسيخ حديد مثلا أو أن يكون بألة راضة صلبة كأجنة أو شاكوش .

ويستوى فى ذلك أن تكون الآلة المستخدمة فى احداث القتل صالحة للقتل أو غير صالحة (فقد حكم بأن العصا الرفيعة وإن كانت لاتستخدم عادة فى القتل إلا أن استعمالها يكون عنصر النشاط الاجرامى فيه(٣) فالعبرة هى تقدير الجانى للوسيلة التى استخدمها وكان قاصدا قتل المجنى عليه .

كذلك لا تشترط المادة ٢٣٠ عقوبات أن يؤدى فعل الجانى الى اصابة المجنى عليه مباشرة فيعد قاتلا من يضع فى طريق المجنى عليه مواد مفرقة أو يحطم جسرا يعلم أنه سيمر عليه أو يحفر فى طريقه حفرة حتى اذا مر عليها

(٣) نقض ١٢/٣/١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم (١٨٩) ، (٢٢١) ص (٢٥٩) .

وقع فيها ومات ٠ أو من يصعق المجنى عليه بتيار كهربائي
أو بغاز سام وخلافه ٠

الوسائل المعنوية :

لا تشترط المادة ٢٣٠ عقوبات ضرورة توافر الوسائل
المادية فقط بل انه كما يكون القتل بالوسائل المادية يكون
بالوسائل المعنوية والوسائل المعنوية كثيرة منها :

فيقع القتل ممن يلجأ الى انسان ضعيف الأعصاب وهو
يعلم بذلك ويحمله الأكدار والهموم الى أن يموت ، كذلك
يعد قاتلا من يشهر سيفه في وجه المجنى عليه فيموت
رعبا ٠

القتل بالامتناع أو بالتترك :

نعرف أن القتل جريمة ايجابية بمعنى أن يتوصل الجانى
الى تحقيق نتيجة القتل بعمل ايجابى والسؤال الذى يثور
هو : هل يمكن أن يقع القتل بطريقة سلبية ؟

للإجابة عن هذا التساؤل ينبغى لنا أن نحدد الطرق
السلبية للقتل وهى القتل بالامتناع والقتل بالتترك ٠

وأمثلة القتل بالامتناع أو القتل بالتترك كثيرة منها :

— الأم التى تمتنع عن اطعام وليدها أو تمتنع عمدا
عن قطع الحبل السرى فيموت ٠

- الممرضة أو الممرض الذى يعهد اليه بمريض عاجز عن الحركة ويمتنع عن تقديم الطعام والدواء اليه فيموت .
- مدرب السباحة الذى يمتنع عن انقاذ تلميذه فيموت ، محولجى السكة الحديد اذا امتنع عمدا عن تحويل القضبان فى اتجاه سير القطار ويموت الركاب .
- من يعجز شخصا عن الحركة ويضربه ضربا مبرحا ويتركه فى مكان منعزل محروما من وسائل الحياة بنية القتل .

ولاستكمال الاجابة على السؤال المطروح نقول ان المادة ٢٣٠ عقوبات لا تشترط أن يتم القتل بوسيلة معينة فالعبرة واحدة فيستوى أن يتم القتل بفعل ايجابى أو بفعل سلبى ، ولكن العبرة هى توافر قصد ازهاق روح المجنى عليه لدى الجانى . وكذلك قيام علاقة السببية بين فعل الامتناع وازهاق روح المجنى عليه .

(ب) وفاة المجنى عليه :

العنصر الثانى من عناصر الركن المادى لجريمة القتل هو موت المجنى عليه أو بمعنى أصح ازهاق روح المجنى عليه ، من الطبيعى أن وفاة أو موت أو ازهاق روح المجنى عليه ضرورى لتحقيق الركن المادى لجريمة القتل فاذا لم يحدث ذلك لم تكن بصدد جريمة قتل وانما يكون ذلك شروعا فى قتل أو اصابة خطأ أو خلافه .

(ج) علاقة السببية أو كما يسميها البعض رابطة السببية :

تعتبر علاقة السببية أهم عناصر الركن المادى للجريمة وهى بمعناها البسيط الصلة أو الرابطة التى تربط بين نشاط الجانى وحدوث النتيجة المتوقعة وهى القتل فإذا لم توجد هذه الرابطة بمعنى عدم توافرها لا تتم جريمة القتل العمد وقد كثرت النظريات القانونية فى تحديد علاقة أو رابطة السببية منها :

- نظرية تعادل الأسباب
- نظرية السببية الكافية
- نظرية السببية الملائمة

نظرية تعادل الأسباب :

مقتضى هذه النظرية أن فعل الجانى هو السبب فى تتابع الأحداث وتعتبر سببا لحدوث الوفاة لمجرد كونه أحد العوامل اذ لولاه لما حدثت النتيجة وعلى ذلك يسأل الجانى عن فعله مهما تداخلت العوامل الأخرى ويضرب لذلك أمثلة كثيرة منها حالة ما اذا طعن شخصا شخص آخر بسكين متعمدا قتله ولكن يدركه البعض وينقلونه الى المستشفى لعلاجيه ويشب فى المستشفى حريق يؤدي الى وفاته . فالجانى يسأل عن جريمة القتل العمد بالرغم من أن الوفاة نتجت عن نشوب الحريق ، ويقال لولا اعتدائه على المجنى عليه لما نقل الى المستشفى ولما شب الحريق ومات

المجنى عليه • فالموت لم يكن ليحدث اذا لم يكن الجانى
قد ارتكب فعله •

نظرية السببية الكافية :

مقتضى هذه النظرية ان الجانى لا يسال عن النتيجة
التي حصلت الا اذا ثبت أنها كانت متصلة اتصالا مباشرا
بنشاطه أو بمعنى أصح لابد أن يثبت أن الوفاة قد نتجت
بسبب فعل أو نشاط الجانى وحده وعلى ذلك فى المثال
السابق لا يسال الجانى عن جريمة القتل العمد وانما يسال
عن جريمة الشروع فى القتل العمد •

نظرية السببية الملائمة :

مقتضى هذه النظرية أن الجانى يسأل دائما عن نتائج
نشاطه الاجرامى سواء كانت محتملة أو كانت متوقعة ففعل
الجانى يصير مناسبا أو ملائما اذا كان كافيا بلذته فى
حصول النتيجة التي حدثت مادامت الظروف تشير الى انه
كان متوقعا وبصرف النظر عن العوامل الأخرى الأجنبية
التي تكون قد تدخلت بين النشاط وبين النتيجة النهائية •

٣ - الركن الثالث :

القصد الجنائي في جريمة القتل :

تعريف القصد الجنائي :

يعرف القصد الجنائي بأنه انصراف ارادة الجاني نحو تحقيق وضع اجرامى معين ينطبق على صورة جريمة مما نص عليه القانون مع العلم والاحاطة بحقيقة الواقعة وبماهيته الاجرامية .

القصد الجنائي في جريمة القتل :

لم ينص على القصد الجنائي في كافة التشريعات التى اخذت عن قانون نابليون ومن ضمنها القانون المصرى وجريمة القتل جريمة عمدية يستلزم لقيام تلك الجريمة توافر القصد الجنائي اى انصراف ارادة الجاني وعلمه بعناصر القتل الاخرى . فالقصد الجنائي فى القتل يقوم على ركنين : العلم - الارادة .

فيجب أن يكون الجاني عالما بأركان الجريمة وأن تتجه ارادته الى ارتكاب الفعل والاعتداء على حياة المجنى عليه بازهاق روحه وأن يكون المجنى عليه حيا وعلى ذلك من يوجه نشاطه الاجرامى الى انسان معتقدا أنه ميت لا يعد قاتلا ويجب أيضا أن يكون الجاني اراد اتيان الفعل المكون للجريمة بمحض رغبته وذلك بالأى يكره على الفعل وأن تتجه تلك الارادة الى ازهاق روح المجنى عليه .

انواع القصد الجنائي :

لا يخرج القصد الجنائي عن نوعين هما :

• القصد العام

• والقصد الخاص

القصد العام :

هو أن يكون الجاني عالما بأركان الجريمة وعناصرها وظروفها ونتائجها .

أما القصد الخاص فهو الذى يتطلب فوق العلم والارادة نية تتجه الى غاية كنية خبيثة (نية الاضرار أو الغش أو الاساءة) فالقصد الجنائي هو درجة من العلم أخص .

أمثلة للقصد الجنائي الخاص في قانون العقوبات المصرى :

(جريمة البلاغ الكاذب حيث يشترط أن يكون الجاني قد أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد(٤)) • (جريمة التزوير حيث يشترط أن تتوفر لدى الجاني نية الغش أى نية استعمال المحرر المزور قيما زور من أجله) (٥) •

وفى جريمة القتل العمد حيث يعاقب المشرع على اذهاب الروح وهى نتيجة أخص من مجرد اذاء الشخص

(٤) نقض ١٠ مايو ١٩٤٨ م .

(٥) نقض ١ مايو سنة ١٩٣٣ م .

فى بدنه وعلى هذا لو كان النشاط الارادى للجانى قد ادى الى وفاة المجنى عليه فلا بد لمساءلته عن جريمة القتل العمد من اثبات انه وهو يعتدى على المجنى عليه كان يقصد هذه النتيجة الخاصة المحددة بالذات . أما اذا لم يثبت توفر تلك النية المحددة لدى الجانى ولكن فقط ثبت أن علمه بحقيقة الحال كان مقصورا على مجرد الاعتداء بالضرب أو الجرح فإنه لا يسأل عندئذ عن العمل العمد وإنما يسأل عن جريمة الضرب أو الجرح العمد الذى افضى الى الموت .

اثبات القصد الجنائى فى جريمة القتل :

جريمة القتل كما أسلفنا شرحها هى جريمة عمدية ولا بد من اثبات توفر القصد الجنائى ، أى نية القتل والنية أمر داخلى تخص الجانى وحده فهو الذى يضمها فى نفسه وفى داخله ولا يمكن معرفتها الا اذا اعترف اعترافا صريحا بها أو اذا أقر بها أمام شهود ولكن ما العمل اذا لم يعترف الجانى بما فعله صراحة أو أمام شهود ؟ فى هذه الحالة يمكن التعرف على تلك النية من المظاهر الخارجية والقرائن التى تكشف عن قصده وتظهره . ويقال عندئذ ان نية القتل أى اثبات القصد الجنائى مسألة موضوعية يفصل فيها قاضى الموضوع ولا يخضع فى ذلك لرقابة محكمة النقض .

أمثلة من أحكام محكمة النقض توضح المظاهر الخارجية
التي يستدل بها على نية القتل :

قد يستدل على النية من الآلة التي استعملها الجانى
ولو فى غير مقتل •

يستدل أيضا عليها من اصابة المجنى عليه فى مقتل
ولو بالآلة لا تؤدى بطبيعتها الى الموت •

يستدل عليها أيضا من نوع الآلة ومن اصابة المجنى
عليه فى قتله •

يستدل أيضا عليها من خطورة الاصابة التي أحدثها
المتهم •

المبحث الثالث

عقوبة القتل العمد فى القانون :

حدد قانون العقوبات المصرى عقوبة القتل العمد فى
المادة ٢٣٤ بأنها الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة • حيث
نص على أن من قتل نفسا عمدا من غير سبق اصرار
ولا ترصد يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة •

فالقاعدة هنا توقيع عقوبة الأشغال الشاقة مؤبدة أو
مؤقتة فى حالة ما اذا لم يقترن القتل بظرف مشدد أو ظرف

مخفف أى القتل العمد فى صورته البسيطة : ولكن يستطيع
القاضى أن يوقع على المتهم عقوبة أخف إذا توافرت لديه
ظروف مخففة وطبق عليه نص المادة ١٧ عقوبات .

احكام المادة ١٧ عقوبات :

نصت على ما يلى :

يجوز فى مواد الجنايات اذا اقتضت احوال الجريمة
المقامة من أجلها الدعوى العمومية رافة القضاة تبديل
العقوبة على الوجه الآتى :

عقوبة الاعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو
المؤقتة .

عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الأشغال الشاقة
المؤقتة أو السجن .

عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو
الحبس الذى لا يجوز أن ينقص عن ستة أشهر .

عقوبة السجن بعقوبة الحبس الذى لا يجوز أن ينقص
عن ثلاثة شهور .

شدد قانون العقوبات على العقوبة وجعلها الاعدام اذا
اقترن القتل بظرف من الظروف المشددة وهى :

القتل العمد مع سبق الاصرار المادة ٢٣٠ عقوبات .

القتل العمد مع التردد المادة ٢٣٠ عقوبات .

القتل العمد بالجواهر السامة المادة ٢٣٣ عقوبات

القتل العمد المقترن بجناية أخرى

المادة ٢/٢٣٤ عقوبات

وقد تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة
إذا كان القتل العمد حدث من غير ترصد ولا سبق اصرار .

المادة ١/٢٣٤ عقوبات

إذا ارتبط القتل بجنحة . المادة ٢/٢٣٤ عقوبات .

وقد تكون العقوبة هي الاعدام أو الأشغال الشاقة
المؤبدة أو المؤقتة في حالة المشاركون في القتل الذي
يستوجب الحكم على فاعله بالاعدام أو بالأشغال الشاقة
المؤبدة أو وقوع القتل أثناء الحرب على الجرحى حتى من
الأعداء .

المادة ٢٥١ عقوبات .

تكون العقوبة الاعدام إذا وقع القتل على موظف أو
مستخدم قائم على تنفيذ قانون المخدرات إذا وقع القتل
أثناء وبسبب الوظيفة المادة ٣/٤٠ من قانون مكافحة
المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل .

وقبل أن نوضح الظروف المشددة للقتل العمد يتعين علينا أن نعطي فكرة موجزة عن العقوبات الثلاث • عقوبة الاعدام • عقوبة الأشغال الشاقة ، عقوبة السجن •

أولا : عقوبة الاعدام فى القانون :

فكرة عقوبة الاعدام وتطورها التاريخى : -

عقوبة الاعدام من العقوبات التى عرفها الناس من العصور القديمة وقد تطورت وازدهرت كفكرة للانتقام الدينى أو للانتقام الجماعى وتعنى عقوبة الاعدام (قتل الجانى) وكانت هذه العقوبة غير منظمة وكان يقوم بتنفيذها المجنى عليه بنفسه فكان ينتقم من الجانى أو من أحد أفراد أسرته أو من أسرته بأكملها وظلت على هذا الوضع الى أن جاء القرن الثامن عشر ونظمت وظهر الفلاسفة والمفكرون وقاموا بحملاتهم التى أسفرت الى التقليل من الحالات التى يعاقب عليها بالاعدام خصوصا فى التشريع الفرنسى وعقوبة الاعدام فى السابق والحاضر كانت دائما مثارا للجدل الشديد ، واختلفت الآراء حولها وتعددت فمن مناد ينادى بإلغائها وآخر يخفف من تطبيقها وآخر يصر على بقائها • ومن التشريعات التى ألغت عقوبة الاعدام المقاطعات السويسرية والبرتغال وهولندا والنرويج والكثير من دول أفريقيا الجنوبية ، ومع ذلك فما زالت

تشريعات كثيرة تأخذ بها وتطبقها من هذه التشريعات
فرنسا وإيطاليا وإنجلترا وألمانيا وجمهورية مصر العربية
وسائر البلاد العربية .

ونحن مع المؤيدين للابقاء على عقوبة الاعدام مهما اثير
حولها من جدل ومناقشات .

حالات الاعدام فى قانون العقوبات المصرى :

نص قانون العقوبات المصرى على الجرائم التى يطبق
على مرتكبها عقوبة الاعدام منها على سبيل المثال : -

- بعض الجنايات المضرة بأمن الدولة من جهة
الخارج المادة ٧٧ عقوبات .

- بعض الجنايات المضرة بأمن الدولة من جهة
الداخل المادة ١/٨٩ عقوبات .

- من تولى بغرض اجرامى قيادة فرقة أو قسم من
الجيش أو قسم من الأسطول أو سفينة حربية

المادة ٩١ عقوبات .

- اغتصاب أو نهب الأراضى أو الاموال المملوكة
للحكومة أو لجماعة من الناس أو مقاومة القوة العسكرية
إذا كانت العصابة حاملة للسلاح المادة ٩٣ عقوبات .

- جنائية تعريض سلامة وسائل النقل العامة للخطر

أو تعطيل سيرها عمدا إذا نشأ عن ذلك موت شخص
المادتان ١٦٧ ، ١٦٨ عقوبات .

— جنایات القتل العمد مع سبق الإصرار أو التردد
المادة ٢٣٠ عقوبات .

— القتل العمد المقترن بجناية والمرتبط بجنحة المادة
٢/٢٣٤ عقوبات .

— القتل العمد إذا وقع على الجرحى حتى من الأعداء
المادة ٢٥١ عقوبات .

— القتل بالسّم . المادة ٢٣٣ عقوبات .

جناية الحريق العمد إذا نشأ عنه موت شخص أو
أكثر كان موجودا في الأماكن المحرمة المادة ٢٥٧ عقوبات .

جناية شهادة الزور التي يترتب عليها الحكم على متهم
بالإعدام إذا نفذت فيه العقوبة . المادة ٢٩٥ عقوبات .

الضمانات التي وضعها المشرع المصري لتنفيذ عقوبة
الإعدام :

وضع المشرع المصري ضمانات يجب مراعاتها عند
تنفيذ عقوبة الإعدام نظرا لما تتصف به هذه العقوبة من
جسامة وهذه الضمانات تنحصر في :

١ — ضرورة أخذ رأي المفتي قبل تنفيذ العقوبة ، ولقد

نصت على ذلك المادة ٢٨١/٢ من قانون الاجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ المعدل على ما يأتى :

ولايجوز لمحكمة الجنايات أن تصدر حكما بالاعدام الا باجماع آراء أعضائها ويجب عليها قبل أن تصدر هذا الحكم أن تأخذ رأى مفتى الجمهورية ، ويجب ارسال أوراق القضية اليه ، فإذا لم يصل رايه الى المحكمة خلال عشرة الأيام التالية لارسال الأوراق اليه حكمت المحكمة فى الدعوى .

والقصد من أخذ رأى مفتى الجمهورية هو معرفة حكم الشريعة الاسلامية وهل الواقعة تجيز فيها الشريعة الاعدام أم لا على أنه يراعى أن رأى المفتى غير ملزم للمحكمة . .

ويلاحظ أن قانون العقوبات الملغى الذى صدر عام ١٨٨٣ م كان ينص فى المادة ٣٢ منه على عدم امكان الحكم بالاعدام الا فى حالة ثبوت الجريمة باعتراف المتهم او شهادة شاهدى رؤية وكان القانون يجارى الوضع مما هو عليه الاثبات فى الشريعة الاسلامية ولكن عدل عن هذا الرأى وترك الأمر لضعير القاضى واقتناعه .

٢ - نصت المادة ٤٧٠ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه متى صار الحكم بالاعدام نهائيا وجب رفع أوراق الدعوى فورا الى رئيس الجمهورية بواسطة وزير العدل ،

وينفذ الحكم اذا لم يصدر الأمر بالعفو أو بإبدال العقوبة
فى ظرف أربعة عشر يوما .

٣ - لحكمة الجنايات أن تستعمل حكم المادة ١٧
(الظروف المخففة) متى رأت مناسبة تطبيقها .

كيفية تنفيذ عقوبة الاعدام :

عقوبة الاعدام تنفذ بطرق مختلفة ، فى فرنسا تفصل
الرأس عن الجسد بالمقصلة وفى بعض الولايات الأمريكية
يصنع المحكوم عليه بالتيار الكهربائى وفى البعض الآخر
يخنق بالغاز ، أما فى مصر فتنفذ العقوبة بالشنق وتنفذ
العقوبة داخل السجن وفى مكان مستور ولا يجوز تنفيذ
العقوبة فى أيام الأعياد الدينية أو الرسمية . ويوقف تنفيذ
عقوبة الاعدام على الحيلى الى ما بعد شهرين من وضعها
ويجب أن يكون تنفيذ عقوبة الاعدام بحضور أحد وكلاء
النائب العام ومأمور السجن وطبيب السجن ولا يجوز
لغيرهم أن يحضروا التنفيذ الا بأذن خاص من النيابة
العامة . ويقرأ الحكم الصادر والتهمة المحكوم من أجلها
عليه وذلك فى مكان التنفيذ بمسمع من الحاضرين وإذا
رغب المحكوم عليه فى ابداء أقوال حرر وكيل النائب العام
محضرًا بها .

على أنه يجوز الاذن لأحد رجال الدين الحضور اذا
كانت ديانة المحكوم عليه تفرض عليه الاعتراف أو غيره

من الفروض الدينية قبل الموت . ويجب دائما الاذن للمدافع عن المحكوم عليه بحضور عملية التنفيذ .

وعند تمام التنفيذ يحرر وكيل النائب العام محضرا بذلك ويثبت شهادة الطبيب بالوفاة وساعة حصولها ويعد التنفيذ تدفن الحكومة على نفقتها الجثة ما لم يكن له اقارب يطلبون القيام بذلك ويجب أن يكون الدفن بغير احتفال ما .

ثانيا : عقوبة الأشغال الشاقة :

عقوبة الأشغال الشاقة هي التي تلى عقوبة الاعدام مباشرة من حيث الترتيب في القسوة . وقد نصت عليها المادة ١٤ من قانون العقوبات بقولها : عقوبة الأشغال الشاقة هي تشغيل المحكوم عليه في أشق الأعمال التي تعينها له الحكومة مدة حياته أن كانت مؤبدة أو المسدة المحكوم بها أن كانت مؤقتة ولا يجوز أن تنقص مدة العقوبة بالأشغال الشاقة المؤقتة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة الا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا .

فعقوبة الأشغال الشاقة عقوبة كما قلنا تلى عقوبة الاعدام وكانت لائحة السجون الملغاة تقضى بأن يقضى المحكوم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة عقوبته في اليمان مقيدا بالحديد في قدميه ولكن هذه اللائحة ألغيت ونص في

قانون تنظيم السجون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ م بعدم وضع
القيد الحديدي في أرجل المتهم داخل الليمان أو خارجه الا
اذا خيف هربه وكان لهذا التخوف اسباب معقولة . ويتحتم
على المتهم أن يشتغل طوال مدة سجنه لأن الشغل جزء متمم
للعقوبة والأعمال التي يشتغل فيها من أمثلتها استخراج
الأحجار ورفع المياه وإدارة عجلة محرقة والعمل بالجبل .

مدة عقوبة الأشغال الشاقة :

الأشغال الشاقة المؤبدة هو أن يظل المتهم مسجوناً
طوال حياته .

الأشغال الشاقة المؤقتة حددها الأدنى ثلاث سنوات
والأعلى خمس عشرة سنة .

ويلاحظ أن هناك طائفة من المسجونين يستثنون من
تنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة بالليمانات ، وهم الرجال الذين
جاوزوا سن الستين والنساء إطلاقاً ويقضون مدة عقوبتهم
في أحد السجون العامة ، كما يلاحظ أن السجناء الذين
يقضون نصف محكوميتهم أو ثلاث سنوات أيهما أقل في
الليمانات وثبت حسن سلوكهم ينقلون الى أحد السجون
العمومية لقضاء بقية محكوميتهم .

ثالثا : عقوبة السجن :

نصت المادة ١٦ عقوبات على أن عقوبة السجن هي وضع المحكوم عليه في أحد السجون العمومية وتشغيله داخل السجن أو خارجه في الأعمال التي تعينها الحكومة المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقص تلك المدة عن ثلاث سنين ولا تزيد عن خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا .

فعقوبة السجن هي الدرجة الثالثة بعد الاعدام والأشغال الشاقة بنوعيتها وتنفذ في أحد السجون العمومية .

الأعمال التي يزاولها من يحكم عليه بالسجن هي أعمال العمارة والورش الصناعية والشحن والتفريغ والأعمال الزراعية .

مدة عقوبة السجن :

لاتقل العقوبة عن ثلاث سنوات ولا تزيد عن خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا .

وتنفذ العقوبة بأحد السجون العمومية .

المبحث الرابع

اجراءات تنفيذ حكم الاعدام فى السودان

تفيد المادة (٢٦٤) من قانون الاجراءات الجنائية السودانى بأنه (اذا حكم على شخص بالاعدام فيجب على رئيس المحكمة ان يصدر امرا بوضعه فى السجن الى ان يؤيد الحكم من قبل المحكمة العليا ورئيس الجمهورية فاذا تأيد الحكم أو عدل فيجب على رئيس المحكمة العليا أو على مدير السجون ان يصدر الامر اللازم لتنفيذ الحكم حسبما أيد أو عدل) .

ولائحة السجون تبين الخطوط العريضة لاجراءات تنفيذ حكم الاعدام غير أن هناك كثيرا من التدابير الادارية التى يجب على ضابط السجن المسئول اتخاذها بمجرد استلام الأورنيك القضائى/نمره ب/ (١١) الأمر بتنفيذ حكم الاعدام وعلى ضابط السجن المسئول أن يتأكد من وجود أمر السجن ويقتضى حكم الاعدام وجود المسجون المعنى بسجنه على أن يوضح فى الحكم بأن يكون الاعدام شققا حتى الموت حسب منطوق المادة (٢٤٥) من قانون الاجراءات الجنائية السودانى .

تبدأ الاجراءات بالاتصال بسلطات الأشغال لفحص المشقة واعطاء شهادة بصلاحياتها ثم يكتب للسلطات

الطبية لحضور تنفيذ الاعدام فى الزمان المحدد له ، بعد ذلك يقدم السجين للادارة لاختطاره بالتنفيذ فى صباح اليوم الثانى وتجهيز حراسة كافية لحراسته منذ لحظة اختطاره ولحين الانتهاء من التنفيذ كما يجب احضار الميزان ومقاس الطول والمتر والحبل والمشنقة بالمكتب ويتم تعيين لجنة ثلاثية لأخذ وزن السجين كل على انفراد ٠ باكتمال هذه الاجراءات يخطر المسجون بأمر التنفيذ بعد أن يستفسر عن اسمه وعمره ومكان محاكمته والحكم الذى صدر ضده وتاريخه للتأكد من مطابقة المعلومات الواردة فى أمر التنفيذ ثم يستفسر عن ذويه وامكانية حضورهم لزيارة اخيرة وعن طريقة التصرف فى جثمانه والعقيدة الدينية التى ينتمى اليها ورغبته فى مقابلة من يقدم له خدمة دينية كما يسمح للسجين بتدوين وصيته ان اراد ذلك والجهة التى يرغب فى ارسال وصيته اليها وعلى ضابط السجن المسئول أن يسعى فى احضار أهله والسماح لهم بزيارته ان أمكن ذلك ثم تبدأ مرحلة اجراءات أخذ الوزن والطول بواسطة اللجنة وبعدما يؤخذ السجين للزنزانة (الليلة الاخيرة) المجاورة للمشنقة ويتم استخراج السقطة من الجدول المعد لذلك والقاعدة الحسابية التى تم بها اعداد هذا الجدول وهى كالآتى :

١٠٠٠ رطل على وزن السجين بالأرطال مثال ذلك : -

سجين وزنه ١٥٠ رطلا تستخرج سقطته كالآتى : -

$\frac{150}{1000} = \frac{13}{20}$ أى ٦ قدم و ٨ بوصة وهى $\frac{3}{4}$ القدم .

وتكتمل اجراءات التنفيذ باستخراج شهادة الوفاة من ثلاث صور تسلّم صورة مع الجثمان للدفن وترسل صورة مع أوراق التنفيذ المعادة للسلطة القضائية وتبقى الثالثة بالسجن كما يجب اعادة فيش الحفظ لاثبات الشخصية ويتم التوقيع على دفتر السجن نمرة (١) تأييدا لتنفيذ الحكم . اذا ما تم التنفيذ والدفن بواسطة سلطات السجن لعدم امكانية حضور ذويه .

تتطلب اجراءات تنفيذ حكم الاعدام السرية التامة والدقة المتناهية فى اتخاذ كل الاجراءات التى سبق ذكرها كما يمكن أن يتم أكثر من تنفيذ واحد اذا ما وصلت أوامر التنفيذ فى وقت واحد واذا ما كانت هناك صعوبة فى اجراء أكثر من تنفيذ واحد يجب أن تحفظ بقية الأوراق فى سرية تامة الى أن تبدأ اجراءات التنفيذ من جديد .

وقت تنفيذ عقوبة الاعدام

على الحبلى أو الموضع أو المسن فى السودان

مع مراعاة احكام المادة (٦٥) من قانون العقوبات
السودانى تنفذ المادة (٢٦٥) من قانون الاجراءات الجنائية
كالآتى : -

١ - لا يجوز تنفيذ عقوبة الاعدام على من جاوز السبعين من عمره واذا تبين لمدير السجون ان المحكوم عليه قد بلغ السبعين قبل تاريخ تنفيذ العقوبة - فيجب عليه وقف التنفيذ وابلاغ ذلك الى رئيس المحكمة العليا .

٢ - اذا تبين قبل تاريخ تنفيذ العقوبة ان المرأة المحكوم عليها بالاعدام حبلى فيجب على مدير السجون وقف تنفيذ العقوبة واجراء تحريات عن الظروف التى حدث فيها ذلك وان يبلغ ذلك الى رئيس المحكمة العليا .

٣ - فى الحالة المنصوص عليها فى البند (٣) يجب على رئيس المحكمة العليا اعادة عرض الحكم على المحكمة العليا مع تقرير مدير السجون واى تحر آخر يكون قد امر به لاعادة النظر فى قرار التأييد الأول .

٤ - اذا ايد الحكم مرة ثانية يرجأ تنفيذ العقوبة بالنسبة للحبلى أو المرضع لما بعد انقضاء عامين على الرضاعة ان ولد الجنين حيا .

المبحث الخامس

الظروف المشددة لعقوبة القتل العمد فى قانون العقوبات المصرى

أولاً : سبب الإصرار :

عرف القانون سبب الإصرار فى المادة ٢٣١ عقوبات بأن قال الإصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة أو جناية يكون غرض المصر منها إيذاء شخص معين أو أى شخص غير معين وجده أو صادفه سواء كان القصد معلقا على حدوث أمر أو موقفا على شرط .

ويقوم سبب الإصرار على عنصرين :

عنصر زمنى وعنصر نفسانى .

ويقتضى العنصر الزمنى مرور فترة من الزمن تمضى بين العزم على ارتكاب الجريمة وبين تنفيذها .

ويقتضى العنصر النفسانى أن يكون الجانى قد تروى وفكر وخطط للجريمة وهو فى حالة نفسية هادئة .

أمثلة من أحكام محكمة النقض لسبب الإصرار :

— إصرار المتهم على استعمال القوة مع المجنى عليها إذا منعاه عن إزالة السدود وتصميمه على ذلك منذ اليوم

السابق ثم حضوره فعلا الى محل الحادثة ومعه السلاح
يدل على توافر سبق الاصرار عنده كما عرفه القانون .
- من يصر على قتل من يقابله ليلا للاخلال بالامن .
- اصابة شخص شخصا آخر غير الذى صمم على
قتله .

ثانيا : التردد :

عرف القانون التردد فى المادة (٢٣٢) عقوبات
بأنه تريض الانسان لشخص فى جهة او جهات كثيرة مدة
من الزمن طويلة كانت او قصيرة ليتوصل الى قتل ذلك
الشخص او ايذائه بالضرب ونحوه .

فالتردد قد يسبقه اصرار وقد يفترون القتل بترصد
دون سبق اصرار كما لو كمن الجانى لخصمه عقب مشاجرة
قامت بينهما وقتله فى ثورة الغضب .

ثالثا : القتل بالسسم :

وهنا يجب ان يتم القتل بجواهر سامة يتسبب عنها
الموت عاجلا او اجلا ايا كانت كيفية استعمال الجواهر .

وهنا يجب توافر نية القتل بالسسم فمن يقدم مادة سامة
مع العلم بحقيقتها الى شخص دون ان يقصد بذلك قتله فانه
لا يؤاخذ على القتل بالسسم .

واذا كانت المادة المستعملة قاتلة ولكنها غير سامة

فإن المتهم لا يحاكم على أنه قتل بالسم وإنما يحاكم على قتل عمد .

رابعاً : اقتران القتل بجناية :

هنا يشترط أن يقترب القتل بجناية أخرى تقدمته أو اقترنت به أو يشترط أن تكون الجناية الأخرى مستقلة عن القتل وأن تتقارن الجنايتان زمنياً وأن يكون المسؤول عنهما شخصاً واحداً ولا يشترط أن تقع الجريمتان في مكان واحد .

خامساً : ارتباط القتل بجنحة :

صورة القتل هنا أن يرتكب الجاني قتل عمد وأن يرتكب بعد ذلك جنحة وأن يكون بين القتل والجنحة رابطة سببية .
وهنا المهم رابطة السببية فلا يشترط توافر رابطة زمنية ولا مكانية كما لا يشترط أن يرتكب الجريمتين شخص واحد أو أن يكون مسؤولاً عنهما .

سادساً : وقوع القتل على الجرحى أثناء الحرب :

المادة (٢٥١ ع) فحكم المادة واضح أن يقع القتل على جريح الحرب حتى لو كان من الأعداء ولا يشترط أن يكون الجريح عسكرياً فيصح أن يكون مدنياً . المهم أن يقع القتل أثناء الحرب .

المبحث السادس

الأعذار القانونية المخففة في جريمة القتل العمد

تمهيد :

الأعذار القانونية بصفة عامة هي عبارة عن ظروف تستدعى تخفيف العقاب الذي يوقع على الجاني وقد حددت تلك الأعذار تحديدا واضحا ونص عليها المشرع وبين أحكامها .

والأعذار نوعان :

• أعذار خاصة

• أعذار عامة

الأعذار الخاصة :

هذه الأعذار خاصة ببعض الجنايات تطبق عليها دون غيرها . ومن أمثلة تلك الأعذار عذر مفاجأة الزوج زوجته حال تلبسها بالزنا . المنصوص عليه في المادة (٢٣٧) عقوبات .

ونظرا لأننا بصدد جريمة القتل العمد فإننا سنتكلم

بشيء من التفصيل عن هذا العذر الذى يقلب العقوبة من
الاعدام والأشغال الشاقة بنوعيتها الى عقوبة الحبس .
فالمادة (٢٣٧) عقوبات تنص على ما يأتى :

من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها فى الحال
هى ومن يزنى بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة
فى المادتين ٢٣٤ ، ٢٣٦ (الاعدام والأشغال الشاقة
بنوعيتها والسجن) .

وعذر الاستفزاز كما هو معروف مقرر للزوج دون
الزوجة وقد روعى التخفيف نظرا لظروف الاستفزاز ، أى
الثورة النفسية التى تنتاب الزوج عندما يفاجأ بأن زوجته
تزنى هى وشريكها فتفقد السيطرة على نفسه فيقتلها وهو
فى تلك الثورة .

أركان الجريمة :

لا بد من توافر شروط معينة فى تطبيق المادة (٢٣٧)
عقوبات . هذه الشروط تتعلق بـ :

- صفة الجانى
- عنصر المفاجأة
- القتل فى الحال

صفة الجانى :

سبب التخفيف مقصور على الزوج فقط فلا تستفيد منه

الزوجة ولا أحد من أقاربها أو أحد من أقارب الزوج أو
أصدقائه • وعلى ذلك إذا فاجأت الزوجة زوجها متلبسا
بالزنا فقتلته فتعاقب على جريمة قتل عمد ولا تستفيد من
حكم المادة (٢٣٧) عقوبات •

عنصر المفاجأة :

هذا العنصر هو علة التخفيف ويشترط أن يفاجئ
الزوج زوجته وهى متلبسة بالزنا ولا يعنى التلبس بالزنا
مشاهدة زوجته أثناء الاتصال الجنسي بشريكها فيكتفى أن
يشاهدها هى وشريكها فى ظروف لا تترك مجالا للشك عقلا
فى أن الزنا قد وقع •

أمثلة من حالات التلبس بالزنا مستقاة من أحكام
النقض :

— مشاهدة الزوج زوجته وشريكها وهما بغير سراويل
وقد وضعت ملابسهما الداخلية بجوار بعض •

— إذا شاهد الزوج المتهم تحت السرير مختفيا وكان
خالعا حذائه وكانت زوجته عند قدميه لا شئ يسترها غير
جلابية النوم •

— أو مشاهدة الزوج زوجته وعشيقها بالملابس
الداخلية أو متجربين من الملابس أو يشاهدهما مضطجعين
على الفراش •

القتل في الحال :

ويشترط أن يفاجأ الزوج بمشاهدة زوجته وهي متلبسة بالزنا ويتحقق هذا الشرط في حالة ما إذا كان الزوج واثقاً من اخلاص زوجته ثقة عمياء ثم يفاجأ بالتلبس ، فإذا كان الزوج على علم بخيانة زوجته فيكمن لها ويضبطها متلبسة بالزنا ويقتلها فلا يستفيد من حكم المادة (٢٣٧) عقوبات .

يشترط أن يحدث القتل حال مشاهدة التلبس بالزنا أي يحدث القتل أثناء ثورة غضبية فإذا لم يرتكب الزوج قتله إلا بعد التروى والتدبير فلا يستفيد من حكم المادة .

ويلحظ أنه إذا توافرت الشروط السابقة استفاد الزوج من علة التخفيف وهي الحبس بحدده الأدنى ٢٤ ساعة الى ثلاث سنوات ويستفيد في حالة قتل زوجته وحدها أو قتلها هي وشريكها معا أو قتل الشريك وحده فقط .

الأعذار العامة :

هذه الأعذار إذا تحققت شروطها فإنها تطبق على جميع الجنايات وهذه الأعذار هي :

١ - عذر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى المنصوص عليه في المادة (٢٥١) عقوبات .

٢ - عذر صغر السن .

أولا : عذر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى :

نص قانون العقوبات فى المادة (٢٤٥) منه على أنه لا عقوبة مطلقا على من قتل غيره أو أصابه بجراح أو ضربه أثناء استعماله حق الدفاع الشرعى عن نفسه أو ماله أو عن نفس غيره أو ماله . .

وقد بين القانون الجرائم التى تجيز القتل العمد دفاعا عن النفس ، وذلك فى المادة (٢٤٩) عقوبات الآتى نصها :

حق الدفاع الشرعى عن النفس لا يجوز أن يبيح القتل العمد إلا إذا كان مقصودا به دفع أحد الأمور الآتية :

أولا : فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة .

ثانيا : اتيان امرأة كرما أو هتك عرض انسان بالقوة .

ثالثا : اختطاف انسان .

وقد بين القانون الجرائم التى تجيز القتل العمد دفاعا عن المال وذلك فى المادة (٢٥٠) عقوبات حينما نصت على أن :

حق الدفاع الشرعى عن المال لا يجوز أن يبيع القتل
العمد إلا اذا كان مقصودا به دفع أحد الأمور الآتية :

أولا : فعل من الأفعال المبينة فى الباب الثانى من هذا
الكتاب .

ثانيا : سرقة من السرقات المعدودة من الجنايات .

ثالثا : الدخول ليلا فى منزل مسكون أو فى أحد
ملحقاته .

رابعا : فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح
بالغة اذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة .

وحق الدفاع الشرعى يستلزم شرطين :

١ - حلول اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة
على النفس أو المال .

٢ - أن يكون استعمال القوة لازما لرد هذا الاعتداء .

بتوافر هذين الشرطين ينشأ الحق للإنسان فى دفع
الجريمة بالقوة ويكون فعله عندئذ مباحا ، ولا جريمة
فيه .

وبالإضافة الى الشرطين السابقين يتطلب القانون
توافر النية ومعناه أن يوجه المدافع القوة نحو مصدر
الاعتداء بقصد رده أو وقفه . فحق الدفاع الشرعى يعتبر
سببا من أسباب الإباحة .

ونصت المادة (٢٥١) عقوبات على عذر تجاوز حق الدفاع الشرعى بقولها (لا يعفى من العقاب بالكلية من تعدى بنية سليمة حق الدفاع الشرعى اثناء استعماله اياه دون أن يكون قاصدا احداث ضرر أشد مما يستلزمه هذا الدفاع - ومع ذلك يجوز للمقاضى اذا كان الفعل جنائية أن يعده معذورا اذا رأى لذلك محلا وأن يحكم عليه بالحبس بدلا من العقوبة المقررة فى القانون .

الشروط الواجب توافرها لتطبيق نص المادة (٢٥١) عقوبات ، هذه الشروط ثلاثة هى : -

- وقوع الفعل اثناء حق الدفاع الشرعى .
- أن يكون الحال من قبيل تجاوز حدود الدفاع الشرعى
- حسن النية فى تجاوز تلك الحدود .

ثانيا : عذر صغر السن فى جريمة القتل :

نصت المادة (١٥) من قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ على ما يأتى : -

إذا ارتكب الحدث الذى تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولاتجاوز ثمانى عشرة سنة جريمة عقوبتها الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر

سنوات وإذا كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم عليه بالسجن ، وإذا كانت الجنائية عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ، وإذا كانت عقوبتها السجن تبدل العقوبة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وفي جميع الأحوال لا تزيد على ثلث الحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم على الحدث بأحدى هذه العقوبات أن تحكم بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية مدة لا تقل عن سنة طبقا لأحكام هذا القانون .

فالمشرع هنا استبعد تطبيق عقوبتي الإعدام والأشغال الشاقة بنوعيتها على الأحداث .

الفصل الثانى

القتل العمد فى الشريعة الاسلامية

المبحث الاول

تعريف القتل العمد :

القتل هو فعل من العباد تزول به الحياة (١) هذا تعريف القتل فى الشريعة وهو لا يختلف عنه فى القوانين الوضعية فهو عبارة عن اذهاق روح انسان حى بفعل انسان حى .
وجريمة القتل هى من اخطر الجرائم بشاعة ، وقد عرفت تلك الجريمة منذ القدم بل انها تعتبر اول جريمة ترتكب ، ولقد ورد ذلك فى القرآن الكريم فى سورة المائدة (الآية ٢٧ الى الآية ٣٠) بقوله عز وجل :

(١) تكملة فتح القدير ج ٨ ص (٢٤٤) .

(٣)

﴿ وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنِ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقْبِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ ﴾
 قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾ لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَى يَدِكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لَأَقْتُلَنَّكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٨﴾ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبْشُرَ أَيَّامِي وَإِنَّكَ فَتَكُونُ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ ﴿٢٩﴾ فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٣٠﴾

والقتل عموماً قسمة معظم الفقهاء أقساماً ثلاثة وهي :

١ - قتل عمد

٢ - شبه عمد

٣ - قتل خطأ

والذي يدور فيه بحثنا هنا هو القتل العمد وعلى ذلك يعرف القتل العمد في الشريعة الإسلامية بأنه (تعمد المكلف قاصداً إلى قتل معصوم بما يقتل غالباً من أدوات القتل أو يحبس به عن الطعام أو الشراب ونحوه) (٢) .

(١) المائدة (٧ - ٣٠)

(٢) القاموس المحيط ج ٤ ص (٣٦) .

فالقتل العمد هو ما اقترن فيه الفعل المزهق للروح
ببنية قتل المجنى عليه .

المبحث الثالث

أركان القتل العمد فى الشريعة الإسلامية

أركان القتل العمد فى القوانين الوضعية مثل أركان
القتل العمد فى الشريعة الإسلامية تماماً فهى على التوالى :
• صفة من يعتدى عليه فى القتل العمد
• الركن المادى لجريمة القتل العمد
• القصد الجنائى

أولاً : صفة من يعتدى عليه فى القتل :

جريمة القتل العمد تسمى عند الفقهاء بالجنائية على
النفس .

وعلى ذلك تفترض الجريمة وجود انسان حى يعتدى
عليه بازهاق روحه وعلى ذلك تخرج من نطاق الجريمة
قتل الحيوان ، وكذلك شق بطن انسان ميت بقصد قتله وهو

لا يعلم أنه ميت فعلا فلا يعد قاتلا ولا يعاقب على جريمة
القتل العمد بل يعاقب على جريمة استحلال حرمة الميت •

والجنين في بطن أمه لا يعتبر انسانا حيا فمن يقتله
لا يحاكم بجريمة القتل العمد وإنما يعزر •

ولا يؤثر في قيام الجريمة جنسية المجرى عليه ولا لونه
ولا سنه ولا ديانته ولا نوعه ولا قوته فتقع الجريمة طالما
أنها وقعت على انسان وانسان حي • كما أنه لا يشترط
العثور على جثة المجرى عليه فتقع الجريمة طالما توافرت
الأدلة ضد الجاني •

ويلاحظ أن هذا الركن لا يختلف عنه في القوانين
الوضعية وكل ما هنالك أن الشريعة الإسلامية تشترط
إضافة على ما سبق شرطا جوهريا هو أن يكون القاتل
معصوما أي غير مهدر الدم (٣) •

قالناس جميعا سواء أمام شريعة الله لأفضل لعربي
على أعجمي إلا بالتقوى قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : « كلكم لأدم وأدم من تراب لا فضل لعربي على
أعجمي إلا بالتقوى (والناس سواسية كأسنان المشط » •
وقال تعالى :

(٣) عبد القادر عودة - التشريع الجنائي الاسلامي ج ٢ ص
(١٤) •

(٤)

يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ
رُءُوسًا وَأَنفُسًا لِّيَتَفَارِقُوا إِنْ كَرَّمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْتُمْ

فالشروط الإضافي الذي تشترطه الشريعة الإسلامية
فيمن يعتدى عليه هو أن يكون معصوما ، أى غير مهدر
دمه وتضرب أمثلة ممن يهدر دمه على الوجه التالي :

المرتد - الحربى - الزانى المحصن - القاتل .

فاذا قتل شخص أيا من هؤلاء لا يعاقب على جريمة
القتل العمد ، وانما يعاقب بعقوبة أخرى .

ثانيا : الركن المادى لجريمة القتل (٥) :

لا يختلف هذا الركن عن مثيله فى القوانين الوضعية
وعلى ذلك فافئنا نقول ان عناصر الركن المادى فى جريمة
القتل العمد فى الشريعة الإسلامية هى :

— فعل القتل .

— وفاة المجنى عليه .

— علاقة السببية .

(٤) سورة الحجرات الآية (١٣) .

(٥) عرفه المرحوم أبو زهرة بأنه : (ارتكاب ما قرر الشارع
له عقابا) .

١ - فعل القتل :

يقصد بفعل القتل النشاط الذى يأتية الجانى لقتل
المجنى عليه فيجب أن يحدث القتل بفعل الجانى وأن يكون
هذا الفعل من شأنه ازهاق روح المجنى عليه وعلى ذلك
يقع القتل بالضرب أو الجرح أو الحرق أو الخنق أو بالسّم
وخلافه .

ونظرا لأن الآلة أو نوع الاعتداء محل اعتبار فى جريمة
القتل فقد اختلف الفقهاء فى ذلك على الوجه التالى :

الشروط الخاصة فى نوع الفعل القاتل وأداته عند الإمام
مالك :

الإمام مالك يقسم القتل الى نوعين هما القتل العمد والقتل
المخطأ وعنده أنه لا يشترط فى الفعل أو الأداة أى شروط
خاصة ، فالقتل العمد فى نظره : كل ماتعمده الإنسان من
ضربة بلطمة أو بكزة أو ببندقية أو بحجر أو بقضيب أو
بغير ذلك (٦) .

فالإمام مالك لا يشترط فى الفعل القاتل أو الأداة كما
قلنا : أية شروط فلا ينظر الى نوع الآلة المستعملة ودون
النظر الى القصد من العدوان .

(٦) مدونة الإمام مالك ج ١٦ ص (١٠٨) .

الشروط الخاصة في نوع الفعل القاتل وأداته عند أبي حنيفة :

يشترط الامام أبو حنيفة في الفعل القاتل أن يكون مما يقتل غالبا . ويشترط في الأداة أو الآلة المستخدمة في القتل مما يعد للقتل مثل الآلة الجارحة أو الطاعنة ذات حديها جور في الجسم سواء اكانت مصنوعة من الحديد أو النحاس أو الخشب كالسيف والسكين والرمح والابرة وما شابه ذلك أو ما يعمل عمل هذه الأشياء كالنار والزجاج والبندقية والمروة والرمح الذي لا سنان له .

فالقتل العمد عنده يكون اذا تم الفعل بآلة مما يقتل غالبا وتكون معدة للقتل كالسيف أو البندقية ، أما اذا كانت مما يقتل غالبا ولكنها ليست جارحة ولا طاعنة فالفعل عنده قتل شبه عمد .

والقتل شبه العمد عنده هو الذي يتم بآلة مدققة مكسرة كالخشبة الكبيرة والحجر الصغير .

الشروط الخاصة في نوع الفعل القاتل وأداته عند الشافعي وأحمد :

يشترط الامامان الشافعي وأحمد أن يكون الفعل مما يقتل غالبا ولو كانت الأداة مثقلا لا يجرح فان لم تكن الأداة قاتلة غالبا فالقتل ليس عمدا وإنما شبه عمد .

وعلى ذلك فهما يميزان بين القتل العمد وشبه العمد بالوسيلة المستعملة فى الاعتداء فاعتبراها قرينة قانونية تدل على نية القتل فهى تعبر عن النية والقصد فهى الدليل الخارجى الظاهر على نية الجانى واستغنوا بالوسيلة عن النظر الى النية لأن النية امر داخلى يصعب اثباته . ويلاحظ أن الامام أباً حنيفة يتفق معهما فى ذلك ولكن الخلاف هو الدليل على قصد القتل ، وفى رأى الشافعى واحد هو استعمال آلة أو وسيلة تقتل غالبا ، وفى رأى أبى حنيفة هو استعمال آلة أو وسيلة تقتل غالبا على أن تكون مما يعد للقتل . وقد اختلف الأئمة فى تحديد الوسيلة المستعملة فى الاعتداء فقسموها الى ثلاثة أنواع :

١ - النوع الأول :

هذا النوع يقتل غالبا وضربوا لذلك أمثلة هى :
السيف والسكين والبندقية .

٢ - النوع الثانى :

هذا النوع يقتل كثيرا ولا يقتل غالبا ومثاله العصا والحجر .

٣ - النوع الثالث :

هذا النوع يقتل نادرا ومثاله اللطمة والمكزة .

الوسائل المعنوية :

تكلمنا عن الوسائل المعنوية فى جريمة القتل فى القانون وضربنا لها امثلة وسنتكلم هنا ايضا عن القتل بالطرق المعنوية ونبين حكمه على الوجه التالى : القتل بالوسائل المعنوية متفق عليه بين الائمة على جواز حصول القتل به وقد ضربوا لذلك امثلة كثيرة نذكر منها :

إذالقى انسان على آخر حية ولو كانت ميتة فمات
فزعا ورعبا .

إذا أشهر انسان سيفا فى وجه آخر فمات رعبا .

من تغفل انسانا وصاح به صيحة شديدة فخر من
سطح أو نحوه فمات مذعورا .

القتل بالترك أو الامتناع :

كما سبق أن أوضحنا أن فقهاء القانون الوضعى قد تكلموا عن القتل بالترك أى القتل بطريق سلبي وقد أوضحنا ذلك فى حينه وأوضحنا أنه لا فرق بين أن يتم القتل بطريق ايجابى أو سلبي ولكن العبرة هى بتوافر تعدد الجانى بازهاق روح المجنى عليه وقيام علاقة السببية بين فعل الازهاق وفعل الامتناع نقرر هنا ايضا أن فقهاء الشريعة قد تكلموا عنه ايضا وأجازوه ونضرب امثلة عما ذكروه :

- الأم التي تمنع الرضاع عن ولدها قاصدة قتله (٧) .
 - من يمنع فضل مائه عن مسافر عالما بأنه لا يحل له منعه وأنه يموت أن لم يسقه . اعتبر قاتلا عمدا له (٨) .
 - إذا حضرت نساء ولادة فقطعت احداهن سررة الوليد وامتنعت عن ربط الحبل السرى فمات بعد القطع بقليل فهي قاتلة عمدا له (٩) .
- ٢ — وفاة المجنى عليه :

العنصر الثاني من عناصر الركن المادى لجريمة القتل العمد فى الشريعة الاسلامية كما هو فى القانون الوضعى وفاة المجنى عليه ، فان لم يموت المجنى عليه لا يتحقق الركن المادى ، وعلى ذلك لا يسأل الجانى عن القتل العمد وانما يعزز بعقاب يقدره ولى الأمر . باعتباره شارعا فى قتل . والعقوبات على الشروع فى الجريمة الاسلامية تعزيرية سواء اكان الشروع فى ذاته جريمة كالقتل والخلوة عاريين ولكن لم تتم الجريمة لمفاجأة مثلا أم كان العمل فى حد ذاته ليس جريمة ولكن القصد هو الذى البسه لبوس الاجرام كمن يرصد شخصا ليقتله ويشل منه ، فان

(٧) شرح الدردير ج ٧ ص (٢١٥) .
 (٨) مواهب الجليل للمخطاب ج ٦ ص (٢٤٠) .
 (٩) الفتاوى الكبرى ص (٢٢٠) وما بعدها .

الترصد فى ذاته دون أن يقع منه شئ ليس جريمة الا بقصده الذى لابسہ •

الجريمة الخائبة :

مما يتعلق بوفاة المجنى عليه حالة الجريمة الخائبة (١٠) ومن أمثلتها فى الشريعة من يصب سهمه نحو شخص ليقتله يحسبه عدوا له وهو معصوم الدم فيتبين أنه شخص غير معصوم الدم كمن يكون فى ميدان الجهاد وأراد أن يقتل زميلا له فرأى شبعا فى الليل ظنه غريمه فرماه فتبين أنه من العدو الذى يحاربه وليس غريمه الذى يقصده بالقتل وكمن يقصد الى امرأة يزنى بها فيتبين أنها زوجته • وكمن اغتصب مالا يظنه مالا لعدو له فتبين أنه ماله •

الجريمة المستحيلة :

توضح هنا أيضا أن كلمة الجريمة المستحيلة لم ترد ضمن أقوال فقهاء الشريعة الاسلامية ولكننا نقول أيضا هنا : أنه بالرغم من ذلك فإن الشريعة الاسلامية تعرف الجريمة المستحيلة أو المستوى فيها أى تستحيل الجريمة بالنسبة لوسائلها وموضوعها أو الغاية منها فإن ذلك كله لا ينفى مسئولية الجانى أن كان مافعله معصية ولا شك أن محاولة الجانى الاعتداء على المجنى عليه هى فى ذاتها

(١٠) المرحوم أبو زهرة - الجريمة ص (٣٩٥) وما بعدها •

معصية بغض النظر عما اذا كانت المحاولة قد أدت لنتيجتها
أم لم تؤد لذلك ، وسواء كانت نتيجة المحاولة فى كل
الأحوال اعتداء على الفرد وعلى أمن الجماعة وما دامت
النية الجنائية قد ظهرت وتجسمت فى أفعال خارجية اتى بها
الجانى بقصد تنفيذ جريمته فهو جانى يستحق العقاب كلما
تكون من أفعال معصية وإذا كان الفعل لم يلحق اذى فعلا
بالمجنى عليه أو كانت الجريمة قد استحالت تنفيذها فان ذلك
أمر يترك تقديره للقاضى ، فيعاقب الجانى بالعقوبة التى
تتلاءم مع قصده وخطورته والظروف التى أحاطت بتنفيذ
جريمته (١١) والجريمة المستحيلة هى صورة من صور
الجريمة الخائبة •

أمثلة للجريمة المستحيلة :

— من يصوب سهمه نحو شخص ليقتله يحسبه عدوا
له وهو معصوم الدم ، فتبين أنه شخص غير معصوم
الدم •

— من يذهب الى منزل امرأة ليزنى بها وبعد الزنا
يتبين له أنها زوجته •

— من اغتصب مالا يظنه مالا لعدو له فيتبين له أنه
ماله •

(١١) عودة — المرجع السابق ص (٢٥٦) •

– من يذهب ليسرق مالا فتنقعه يده على مال له كان
مفصوبا •

حكم الشريعة فى الجريمة المستحيلة :

تعاقب الشريعة على الأحوال السابقة باعتبار أنها
معصية ويعزر عليها الجانى •

٣ – رابطة السببية فى الشريعة الإسلامية :

لاشك أن الشريعة الإسلامية العادلة والتي تعمل على
بيان الحقيقة دائما قد عرفت رابطة السببية بطريقة مرنة
عما عرفته القوانين الوضعية فاشتترط ضرورة توافر تلك
الرابطه بين فعل الجانى وبين موت المجنى عليه فهى الرباط
الذى يربط النشاط الاجرامى للفاعل بالنتيجة التى توصل
اليها بفعله (ازهاق روح المجنى عليه) •

وقد عنى الفقهاء ببحث موضوع السببية بطريقة موسعة عما
سلكه القانونيون وقد قسموا الأفعال المتصلة فى جريمة
القتل الى ثلاثة أقسام هى :

١ – المباشرة •

٢ – السبب •

٣ – الشرط •

تعريف المباشرة :

هى جميع الأفعال التى يكون لها تأثير فى التلف أى الموت وذلك دون واسطة ولكونه علة له وذلك كالذبح بسكين والخنق ، فإن الذبح والخنق يجلب كل منهما للموت وهو فى الوقت نفسه علة له .

تعريف السبب :

هو جميع الأفعال التى تؤثر فى التلف أى الأفعال التى تعتبر علة للموت ولكنها لم تحدث الموت بذاتها ، كمن حفر بئرا ويقوم بتغطيتها فى طريق غريمه بحيث يمر عليها ويسقط فيها ثم يموت نتيجة لذلك والسبب انواع ثلاثة :

١ - سبب حسى : ومثله الاكراه فانه يحمل المكره على القتل .

٢ - سبب شرعى : ومثله شهادة الزور على جريمة القتل أى على القاتل فانه تولد لدى القاضى القناعة بالحكم بالاعدام على المتهم البرىء .

٣ - ما لا يكون حسيا ولا شرعيا : ومثاله من يستضيف غريمه ويقدم الطعام وبه السم فيأكله فيموت نتيجة لذلك .

تعريف الشرط :

هو كل فعل لم يتلف المجنى عليه ولم يكن علة فى

تلفه ولكن وجوده بذاته جعل فعلا آخر متلفا أو علة في التلف ومثاله : أن يقوم انسان بالقاء آخر فى بئر قام بحفرها شخص ثالث ولم يقصد من فعله القتل فيموت ، ففى هذا المثال لولا حفر البئر لما حدث اللقاء وبالتالي الوفاة •

والسؤال الذى يتبادر الى اذهاننا هو : ما هى مسئولية كل من المباشر والمتسبب والشرط ؟

أولا : مسئولية صاحب المباشرة وصاحب السبب :

صاحب المباشرة وصاحب السبب كلاهما مسئول عن نتيجة فعله لأن فعله هو علة للموت وأدى الى الموت بالذات أو بالواسطة •

ثانيا : مسئولية صاحب الشرط :

صاحب الشرط لا تقع عليه أى مسئولية لأن ما فعله لا يعتبر علة للموت ولم يؤد اليه •

وقد انتهى الفقهاء الى مسئولية الجانى فى القتل العمد فى حالتى المباشرة والتسبب وسموا القتل فى الحالة الأولى القتل المباشر ، وفى الحالة الثانية القتل بالتسبب •

نظرية تعدد الأسباب فى القتل عند فقهاء الشريعة :

من المتفق عليه فى الفقه الاسلامى أن الجانى يعتبر

مستثلاً عن فعله مهما تعددت الأسباب بمعنى أن تعدد الأسباب لا يمنع من قيام علاقة السببية • فالجاني يسأل عن القتل العمد إذا كان فعله هو الذى سبب الموت ولو كانت هناك أسباب أخرى ساعدت فى أحداث الوفاة سواء أكانت هذه الأسباب نتيجة لفعل المجنى عليه أو لتقصيره أو بفعل غيره متعمدة أو غير متعمدة رئيسية أم ثانوية وهذا المبدأ محل إجماع الفقهاء الأربعة (١٢) •

انقطاع رابطة السببية :

قبل أن نوضح انقطاع رابطة السببية فى جريمة القتل نضع أمثلة لتحقق الرابطة أولاً وهى :

— إذا جرح شخص آخر جرحاً مميتاً واستمر (١٣)
ملازماً الفراش حتى مات من غير أن تندمل جراحه يكون الجراح قاتلاً ويقاد منه • ولو اندملت جراحه واستمر محموماً حتى مات وقرر خبيران طبيبان عدلان أن الموت من الجرح كان قاتلاً •

— إذا جنى اثنان جنايتين متعاقبتين نظر أن كانت الأولى أخرجته من حكم الحياة مثل شق بطنه وقطع ما فيها أو ذبحه ثم ضرب الآخر عنقه فالأول هو القاتل •

(١٢) شرح الدررير ج ٤ ص (٢١٩) •

(١٣) أبو زهرة - العقوبة ص (٤٦٢) •

والقاعدة فى المسئولية قد تنقطع بأحد أمور ثلاثة :

١ - بسبب قوى مباشرة :

مثله طعن انسان غريمه بسكين قاصدا قتله وجاء
آخر فقطع رقبته بسكين فالقاتل هو الثانى والأول مسئول
عن الجرح فقط .

مثله أيضا من يلقى بشخص من شاحق وتلقاه آخر
بالسيف فالقصاص من الثانى .

وإذا صوب رجل الآخر سهما قاتلا وقطع آخر عنقه قبل
أن يصل السهم اليه فان الثانى هو القاتل .

٢ - قدرة المجنى عليه على دفع اثر المباشرة والسبب :

أمثله :

من يلقى بآخر فى ماء قليل فيبقى فيه مستلقيا حتى
ينام أو تتصلب أطرافه من البرد فان الفاعل لايعتبر قاتلا اذ
الموت كان نتيجة لبقاء المجنى عليه فى الماء وليس نتيجة
القائه فيه .

- اذا جرح انسان آخر جرحا غير مهلك وأهمل
المجروح العلاج فانه لا قود منه ويعاقب على فعل الجرح
فقط .

٣ - العرف :

فقهاء الشريعة لا يسمحون بتوالى الأسباب الى غير حد ، بل يقيدون هذا بالعرف فما اعتبره العرف سببا للقتل فهو سبب له ولو كان سببا بعيدا وما لم يعتبره العرف سببا للقتل فهو ليس سببا له ولو كان سببا قريبا .

ثالثا : القصد الجنائي :

تعريف القصد الجنائي :

تعددت تعاريف القصد الجنائي وكثرت ونختار أهمها :
فقد عرفه البعض بأنه هو وقوع الاعتداء على النفس عمدا .

وعرفه البعض الآخر هو أن يقصد أو يتجه الفاعل الى القتل مقدرا نتائجه مريدا لها وذلك بإزهاق الروح ويرى البعض أنه يشترط لاعتبار القتل عمدا عند أبى حنيفة والشافعى وأحمد أن يقصد الجانى قتل المجنى عليه ، فالقصد الجنائي هو أن ينوى الجانى قتل المجنى عليه بإزهاق روحه .

فالقصد الجنائي هو نفسه القصد الجنائي فى القوانين الوضعية فنية القتل شرط أساسى فى القتل العمد ولكن الاختلاف هو فى اثبات تلك النية .

ولقد رأى الفقهاء أن يستدلوا على تلك النية بمقاييس ثابتة يتصل بالجانى ذلك هو الآلة أو الوسيلة التى يستعملها

فى القتل • ويضربون لذلك أمثلة للآلة التى تستخدم فى القتل مثل السيف والبندقية والعصا الغليظة والآلة التى تستخدم فى الضرب مثل القلم أو العصا الخفيفة أو السوط •

فاستعمال الآلة القاتلة يستدل منها بنية القتل لأنها هى المظهر الخارجى لتلك النية فهؤلاء الفقهاء قد استقنوا بالآلة التى تدل على القصد من مدلول الشرط ، فهم قد أقاموا الدليل مقام المدلول •

ويلحظ أننا لا نجد فى كتب الفقه من يعرف القتل العمد أو شبه العمد إلا نادراً وإنما يذكر القصد فى مناسبات عديدة وأهمها بيان الفرق بين العمد وشبه العمد ، فالعمد هو الذى يشترط فيه قصد القتل وهذا ما يميزه عن شبه العمد الذى لا يشترط هذا الشرط ولايضاح ذلك نورد تعاريف القتل العمد وشبه العمد عند الفقهاء لكى تتضح الصورة •

أولاً : آراء الحنفية :

يعرف الزيلعى القتل العمد بقوله : أنه تعمد الفعل بما يقتل غالباً من وسائل معدة للقتل •

ويعرف شبه العمد بأنه تعمد الضرب بما لا يقتل غالباً وأنه يسمى بشبه العمد لأن فيه قصد الفعل لا القتل (١٤) •

(١٤) الزيلعى ج ٦ ص ٩٧ وما بعدها •

وقد لخص خسروا في درر الأحكام ما ورد بهذا الشأن
في المذهب الحنفي فقال (١٥) :

أن القصد فعل القلب لا يوقف عليه ، فاقيم استعمال
الآلة القاتلة مقامه تيسيرا ، فإن الآلة القاتلة غالبا هي
المحددة لأنها هي المستعملة للقتل ، وأما الضرب بالحجر
والخشب فمن شبه العمد لأن في هذا الفعل معنى العمدية
باعتبار قصد الفاعل الى الضرب ومعنى الخطأ عدم قصده
الى القتل . لأن الآلة التي استعملت ليست بآلة القتل
والفاعل إنما يقصد الى كل فعل بآلته ، فاستعماله غير آلة
القتل دليل على عدم قصده اليه فكان خطأ يشبه العمد .

تعريف القتل عند الشافعية :

عرف صاحب المذهب (١٦) القتل العمد : بأنه قصد
الاصابة بما يقتل غالبا فيقتله .

والقتل شبه العمد هو قصد الاصابة بما لا يقتل غالبا
فيموت منه ، ويقول : انه لا يجب في شبه العمد عقوبة القتل
العمد لأن الجاني لم يقصد القتل .

ومذهب الشافعي بالنسبة للآلة هو أن يكون العمد بآلة

(١٥) أورده المرحوم أبو زهرة - المرجع السابق ص (٤٧٠) .
(١٦) المذهب ج ٢ ص (١٨٤ ، ١٨٥) .

تقتل غالبا سواء اكانت محددة أم كانت غير محددة مادامت
من شأنها القتل •

تعريف القتل عند الحنابلة (١٧) :

قال صاحب المغنى فى تعريف القتل العمد : بأنه الضرب
بما يقتل غالبا وشبه العمد : بأنه الضرب بما لا يقتل غالبا
وسمى شبه العمد لأنه قصد الضرب دون القتل •

فاشتراط قصد القتل هو الذى يميز بين العمد وشبه
العمد •

رأى المالكية (١٨) :

المذهب المالكى ينظر الى ما اقترن بالفعل من أمور تدل
على القصد لا مجرد الآلة ، فاذا ضرب الجانى المجنى عليه
بمحدد أو مثقل أو بغيرهما لكضيب أو سوط ونحوهما مما
لا يقتل غالبا وكان القتل لعداوة أو فى حالة غضب فترتب
على ذلك الموت فإنه يجب القود لأن الموت وقع لفعل مقصود
ولا عبرة بالآلة انما العبرة بالنتيجة •

وأما اذا كان الضرب فى غير عداوة أو غضب بل
للتأديب أو اللعب فمات المضروب ، فان كان الضرب بنحو

(١٧) المغنى ج ٩ ص (٣٣١ ، ٣٣٧) •

(١٨) ابو زهرة - المرجع السابق ص (٤٧١) •

سيف أو ما يقتل عادة فالقود والا فلا قود وانما تجب
الدية •

فالمالكية ينظرون في القصاص الى النتيجة وهي ازهاق
الروح والقصد الى ذلك الفعل المفضى الى الموت وتحقق
قصد الضرب والأذى ••• وهذا نظر له مغزاه في صيانة
الأنفس وحماية الدماء •

المبحث الثالث

عقوبة القتل العمد في الشريعة الإسلامية

تمهيد :

للقتل العمد في الشريعة الإسلامية ثلاثة أنواع من
العقوبات وهي :

- ١ - عقوبات أصلية •
- ٢ - عقوبات بدلية •
- ٣ - عقوبات تبعية •

أولا : العقوبات الأصلية :

القصاص هو العقوبة الأصلية الوحيدة لجريمة القتل
• العمد في الشريعة الإسلامية

معنى القصاص لغويا :

معنى القصاص في اللغة هو المساواة ومن معانيه في
اللغة أيضا التتبع فيقال قصصت الشيء إذا تتبعته أثره
شيئا بعد شيء ومنه قصص السابقين بمعنى أخبارهم
والقصاص بالكسر مصدر من المقاصة •

معنى القصاص شرعا :

معناه مجازاة الجاني العائد بمثل فعله في القتل
والجراح قودا •

ويعرف القصاص بأنه عقوبة مقدرة بالمائلة تجب
• حقا للعبد

والقصاص في الشريعة المساواة بين الجريمة
والعقوبة •

مشروعية القصاص أو دليل القصاص :

القصاص عقوبة مقدرة بنص الكتاب والسنة النبوية
المشرفة :

من أدلة الكتاب :

قال تعالى :

(١٩)

يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُذِّبَ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ
الْحَرْبِ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ فَمَنْ عَفَىٰ
لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْهُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدِّءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ
ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ
فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَتَأُولَىٰ
أَلَّا يَلْبَسَ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۞

من أدلة السنة

روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« من قتل له قتيلا فهو خير النظرين ، أما أن يفقدى ،
وأما أن يقتل » •

وقال صلى الله عليه وسلم :
« من أصيب بدم أو خبل فهو بالخيار بين احدى ثلاث :
أما أن يقتص وأما أن يأخذ الفعل • وأما أن يعفو ، فإن
أراد رابعة فخذوا على يديه » •

(١٩) سورة البقرة الآية (١٧٨ - ١٧٩) •

كيفية تنفيذ القصاص :

نقصد هنا القصاص فى النفس لأننا نقصد العمد ولقد تكلم عن كيفية التنفيذ فى القصاص الفقهاء ولكل وجهة نظره وقبل أن نوضح الآراء ، نقول : ان القصاص فى النفس يجب أن يكون التنفيذ فيه بأسهل الآلة وذلك لقول النبى صلوات الله وسلامه عليه :

« اذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، واذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة » .

١ - رأى أبى حنيفة وأحمد والشعبة الزيدية :

يرون أن القصاص يستوفى بالسيف ولا عبرة بالطريقة التى استخدمها الجانى والآلة التى نفذ بها جريمته ويلاحظ أن هذا الفريق من الفقهاء لا يشترط التماثل بالنسبة للآلة فسواء استخدم الجانى شيئا أم غيره يقتل بالسيف .

٢ - رأى مالك والشافعى ورواية عن أحمد :

يقتل الجانى بمثل ما قتل به فاذا قتل بالسيف لا يقتص منه الا بالسيف واستندوا فى ذلك الى قوله تعالى :

«فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم»

واذا قتله بعصا غليظة قتل بها . واذا أحرقه أو أغرقه أو رماه بحجر أو رماء من شاهق أو حبسه أو منعه من الطعام حتى مات فلولى أن يقتص بمثل ذلك لقوله تعالى :

(٢٠) (٢١)

وَأِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوْقِبْتُمْ بِهِ.....

والسؤال الذى يتعين علينا بحثه والاجابة عنه فى هذا المقام هو ما حكم القاتل الذى يقوم بقطع اطراف المقتول ثم يقتله • هل يفعل فيه مثل ما فعله بالمقتول أم يكتفى بقتله فقط ؟

اختلف الفقهاء فى حكم هذه الحالة على التفصيل التالى :

١ - رأى أبو حنيفة والشافعى وأحمد :

يرون أن يفعل بالجانى مثل ما فعل بالمجنى عليه •

٢ - رأى مالك :

يرى أن يستوفى القصاص بالقتل فقط •

٣ - رأى أبو يوسف ومحمد :

يريان أن الطرف يدخل فى النفس فللولى أن يقتل الجانى وليس له أن يقطع الأطراف •

رأى المرحوم أبو زهرة :

يقول رحمه الله أن المعقول فى القضية انه ليس وراء

(٢٠) سورة النمل : (١٣٦)

(٢١) عودة المرجع السابق ص (١٥٢) •

القصد بالقتل عقاب ووافق على رأى صاحبيين وأحمد لأن
رأيهم فى نظره معقول (٢٢) •

حكم حضور المستحقين لتنفيذ القصاص :

القصاص قد شرعه الله سبحانه وتعالى لحكمة سامية
وهى شفاء غيظ المجنى عليه وأوليائه وعلى ذلك كان لابد
أن يقوم المجنى عليه بتنفيذ القصاص وفى الماضى كان ولى
الدم هو الذى يتولى تلك العملية وتدرج الأمر وأصبح
القاضى هو الذى يعين فى حكمه من يتولى القصاص عن
الولى •

ولكن ما هو الحكم عند الفقهاء • إذا كان أولياء الدم
متعددين وفى درجة واحدة • هل يشترط أن يحضروا
جميعا عملية التنفيذ أم يوكلوا عنهم أحدهم • ؟

يرى أبو حنيفة ضرورة حضور مستحقى القصاص
عملية الاستيفاء ولا يكفى حضور وكيل عنهم بل يجب
حضور الموكل بنفسه ولا يجوز للوكيل استيفاء القصاص
مع غيبة الموكل أو الموكلين لاحتمال أن يكون الغائب منهم
قد عفا ولأن فى اشتراط حضور الموكل رجاء العفو منه عند
معاينة حلول العافية بالقاتل (٢٣) •

(٢٢) أبو زهرة - العقوبة ص (٥١٦) •

(٢٣) بدائع الصنائع ص (٢٢٤) •

راى الحنابلة :

الناظر فى كتب الحنابلة يتضح له ان الحنابلة يجيزون تعيين من يتولى القصاص وفى الوقت نفسه يكون وكيلاً عن اولياء الدم ونكتفى بما جاء فى المغنى لابن قدامة (٢٤) :

قال بعض اصحابنا : يردق من بيت المال رجل يستوفى الحدود والقصاص لأن هذا من المصالح العامة فان لم يحصل ذلك أى لم يكن له أجره تؤخذ من بيت المال فالأجرة على الجانى لأنها أجرة لابقاء الحق الذى عليه فكانت كأجرة المكيل فى بيع الكيل ، ويحتمل أن تكون على المقتص لأنه وكيله فكانت الأجرة على موكله ، كسائر المواضع والذى على الجانى هو التمكين دون الفعل ولهذا لو أراد أن يقتص من نفسه لم يمكن منه ولأنه لو كانت عليه أجرة التوكيل للزمته أجرة الولى اذا استوفى بنفسه ، وان قال الجانى انا اقتص لك من نفسى لم تلزم تمكينه ، ولم يجز ذلك له لأن الله تعالى يقول :

« ولا تقتلوا انفسكم ان الله كان بكم رحيمًا » ، ولأن معنى القصاص ان يفعل به كما فعل ولأن القصاص حق عليه لغيره فلم يجز أن يكون هو المستوفى :

(٢٤) أورده ابو زهرة - المرجع السابق ص (٥١٩ ، ٥٢٠) .

حكم استعمال ماهو اسرع من السيف فى القصاص :

السؤال هو اذا وجدت آلة يكون فى استخدامها فى عملية القصاص السرعة واليسر والايلام الأقل كالكرسى الكهربائى والمقصلة هل تستخدم وما الحكم بالنسبة لذلك ؟

يرى المرحوم عبد القادر عودة انه لا مانع من استيفاء القصاص بالمقصلة والكرسى الكهربائى وغيرهما مما يقضى الى الموت بسهولة واسراع ولا يختلف الموت عنه عادة ، ولا يترتب عليه تمثيل بالقاتل ولا مضاعفة تعذيبه ، اما المقصلة فلأنها من قبيل السلاح المحدد واما الكرسى الكهربائى فلأنه لا يتحقق الموت عنه عادة مع زيادة السرعة وعدم التمثيل بالقاتل دون أن يترتب عليه مضاعفة التعذيب(٢٥) .

ما الذى عليه الحال اليوم بالنسبة لمن يتولى تنفيذ القصاص ؟

يتولى اليوم تنفيذ القصاص الولى بأن يعين من يقوم بالتنفيذ وليس لولى الدم استيفاء القصاص بنفسه .

ضمانات تنفيذ القصاص (الاعدام) فى الشريعة الاسلامية

يتعين علينا هنا أن نوضح موقف الشريعة الاسلامية

(٢٥) عبد القادر عودة - المرجع السابق ص (١٥٤) مستقى من فتوى اللجنة الفتوى بالأزهر الشريف .

فى مسألة تنفيذ القصاص بالنسبة للحامل والمرضى
والضعيف والسكران والمجنون وعلنية تنفيذ القصاص
عامة •

أولاً : تنفيذ الاعدام على الحامل :

سبق ان اوضحنا ان القانون المصرى يوقف تنفيذ عقوبة
الاعدام على الحبلى الى ما بعد شهرين من وضعها (٢٦) •

ثانياً : كيفية التنفيذ على الحامل :-

التنفيذ على المرأة الحامل فيه ضرر على الجنين الذى
فى بطنها ويلاحظ ان الشريعة الاسلامية قد حرمت التنفيذ
على الحامل حتى تضع ما فى بطنها والقوانين الوضعية
تعرف وتعمل بهذا المبدأ واستدل الفقهاء بعدم التنفيذ على
الحامل بحديثين هما :

١ - حديث الغامدية عندما حضرت الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم تعترف له بالزنا وهى حامل فيقول لها
صلوات الله عليه : اذهبى حتى تضعى حملك •

وحديث معاذ : (ان كان لك عليها سبيل فلا سبيل لك
على ما فى بطنها) •

(٢٦) يراجع كيفية تنفيذ عقوبة الاعدام (فى الفصل الاول) •

راى الامام احمد :

يرى الامام احمد بن حنبل انه اذا وجب القود او الرجم على حامل او حملت بعد وجوبه لم تقتل حتى تضع وتسقيه اللبن • ثم ان وجد له مرضعة وافية قتلت ويستحب لولى القتل تاخيرها للغطام وان لم يكن له من يرضعه تركت حتى ترضعه حولين ثم تقطمه •

راى الامام مالك :

يرى الامام مالك انه لا ينفذ على الحامل حتى تضع ويعتبر النفاس مرضا يؤخر الجلد حتى تنتهى • وان وجد لطفلها مرضع نفذ عليها القتل وان لم يصيبوا لطفلها من يرضعه لم يعجل عليها بالقتل •

راى الامام الشافعى :

يرى الشافعى أن لا ينفذ على المرأة اذ ذكرت حملا أو ربية من حمل حتى تضع حملها أو يتبين أنها غير حامل ثم ينفذ عليها بعد الوضع وان لم يكن لولدها مرضع فيفضل الشافعى تركها أياما حتى تجد لولدها مرضعا فى حالة القتل •

راى الامام ابو حنيفة :

يزيد ابو حنيفة على رأى الشافعى الا ينفذ على الحامل حتى تشفى من النفاس ولو كانت جلدا •

ثالثا : التنفيذ على المريض والسكران والضعيف :

اتفق الفقهاء وأجمعوا على تأخير تنفيذ القصاص إذا كان المحكوم عليه مريضا ويرى الفقهاء ألا تنفذ العقوبة على السكران حتى يصحو من سكره (٢٧) .

رابعا : التنفيذ على المجنون :

يرى أبو حنيفة إيقاف تنفيذ العقوبة على المجنون إلا إذا كان الجنون طرا بعد تسليم المجنون للتنفيذ عليه ، لأن هذا يعتبر بدءا في التنفيذ وإذا بدأ التنفيذ فلا يوقف الجنون ، وإذا كانت العقوبة قصاصا فجنس الجاني بعد الحكم عليه وقبل تسليمه للتنفيذ عليه فإن القصاص ينقلب بالجنون دية استحسنانا (٢٨) .

في مذهب مالك :

يرى البعض في مذهب مالك أن العقوبة تسقط باليأس من افاقة المجنون وتحل محلها الدية . والبعض الآخر يرى في حالة اليأس من اقامة المجنون أن يسلم لأولياء الدم فإن شاءوا اقتصوا وإن شاءوا أخذوا الدية (٢٩) .

(٢٧) شرح فتح القدير ج ٣ ص (١٨٥) .

(٢٨) حاشية ابن عابدين ج ٥ ص (٤٧٠) .

(٢٩) مواهب الجليل ج ٦ ص (٢٣٢) .

وفى رأى الشافعى وأحمد :

الجنون لا يمنع من تنفيذ الحكم أى لا يوقفه الا اذا كانت الجريمة من جرائم الحدود وكان دليل الاثبات الوحيد هو الاقرار لأن للمحكوم عليه فى جرائم الحدود أن يرجع عن اقراره وقت تنفيذ العقوبة وبعد البدء فى التنفيذ فإذا رجع فى اقراره أوقف التنفيذ لاحتمال أن يكون عدوله عن اقراره صحيحا وعلى ذلك يوقف التنفيذ حتى يفيق المجنون .
أما اذا كان الحكم قائما على دليل آخر غير الاقرار كالقرائن والشهادة فلا يوقف الرجوع عن الاقرار تنفيذ الحكم (٣٠) .

خامسا : علنية تنفيذ القصاص :

ينفذ القصاص علنا فى الشريعة الاسلامية وذلك لقوله تعالى :

(٣)

وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ

ويتم تنفيذ القصاص دون تعذيب أو تمثيل بالقاتل ، وبعد التنفيذ تسلم جثة القتيل لأهله ليدفنوه كما يشاءون لقوله عليه الصلاة والسلام « افعلوا به كما تفعلون بموتاكم » وعليه يجوز أن يدفن القتيل باحتفال كما يدفن غيره ولكن لولى الأمر أن يمنع ذلك ان رأى أن ذلك يمس بأمن البلد ونظامه .

(٣٠) عبد القادر عودة - المرجع السابق ص (٥٩٨) .

(٣) سورة النور : الآية (٢) .

كيفية تنفيذ حكم الاعدام فى المملكة العربية السعودية

تمتاز المملكة العربية السعودية عن غيرها من البلدان بالنسبة لتطبيق الشريعة الاسلامية ، وهذا فى حد ذاته ضمانا لجميع الأفراد ويفضل تطبيق الشريعة الاسلامية عم الامن والاستقرار وامن الناس على حياتهم وأعراضهم وأموالهم ، وكان من نتيجة تطبيق الشريعة الاسلامية ايضا قلة الجرائم . وحرص المسئولين بالمملكة العربية السعودية على حماية أمن المواطن والمقيم على حد سواء واذا حدث أن ارتكب انسان ما جريمة تستوجب القصاص طبق القصاص فيه طبقا لشرع الله وسنة نبيه الكريم صلوات الله وسلامه عليه والعقوبة توقع على الجميع على حد سواء لا فرق بين غنى وفقير مهما اختلفت الاجناس والاديان .

ونظرا لأن الدراسة مخصصة للمقارنة بين الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية وقد اخذنا مثالا للقوانين الوضعية بالنسبة لتنفيذ عقوبة الاعدام وتحدثنا عن النظام المصرى والنظام السودانى فقد اخترنا نظام الاعدام (القصاص) فى المملكة العربية السعودية وسنوضح مدى حرص واهتمام المسئولين على تنفيذ حكم القصاص والضمانات الكافية للتنفيذ . وسنوضح ذلك على التفصيل التالى :

ونود أن نوضح عدة مزايا تنفرد بها المملكة بالنسبة
للأحكام وتنفيذها (٣١) .

أولا : تنفيذ الأحكام على كافة
صدر قرار الهيئة الدائمة لمجلس القضاء الأعلى رقم
١٥٣ وتاريخ ١٧/٨/٩٧هـ بما يلي :

١ - وجوب تطبيق الحدود الشرعية على كافة
المسلمين المقيمين في المملكة أيا كانت جنسيتهم لأن الشريعة
الاسلامية لاتفرق بين جنس وآخر .

٢ - انفاذ جميع الأحكام السائدة في المملكة على
كافة من دخلها وعدم استثناء أى صنف مهما كانت نوعية
تلك الأحكام .

ثانيا : علنية تنفيذ الأحكام .

ثالثا : الاعلان عن التنفيذ .

رابعا : نشر الأحكام الصادرة في قضايا الرشوة
والتزوير في الصحف .

خامسا : منع تصوير تنفيذ الأحكام .

سادسا : مواعيد تنفيذ الأحكام .

سابعا : بيان تشكيل الهيئة المشرفة على التنفيذ .

(٣١) مرشد الاجراءات الجنائية - وزارة الداخلية هي
(٢٤٢) .

كبكية تنفيذ عقوبة القصاص (الإعدام) :

بالنسبة لتنفيذ القصاص على المجنون :

إذا ثبت شرعا أن القاتل مجنون فهو غير مكلف شرعا لا خلاف بين أهل العلم أنه لا قصاص على صبي ولا مجنون وكذلك كل زائل العقل بسبب يعذر فيه مثل النائم والمغشى عليه ونحوهما والأصل في هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم : « رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يبلغ - وعن النائم حتى يستيقظ - وعن المجنون حتى يفيق » (٣٢) المغنى ج ٨ ص ٢٦٢ .

شروط وجوب القصاص :

أن يكون القاتل بالغاً ، عاقلاً ، قاصداً لأن القصاص عقوبة مغلظة فلا تجب على غير مكلف كصغير ومجنون ومعتوه لأنهم ليس لهم قصد صحيح كقاتل خطأ . المنتهى ج ٣ ص ٢٧٧ .

الحكم على عاقلة القاتل (المجنون) بدفع دية الخطأ لورثة القتيل إذا طالبوا بها . أما القاتل فيبقى في السجن .

جنون القاتل بعد الجنائية لا يمنع من انفاذ القصاص :

لا مانع من تنفيذ القصاص على القاتل ولو كان مختل

(٣٢) قرار الهيئة القضائية العليا رقم ٢١٤ في ٢٣/٨/١٣٩٢هـ والمؤيد بالأمر السامي رقم ٢٠٧١ في ١٢/١١/١٣٩٢ هـ .

الشعور لأن العبرة بحال الجاني وقت الجنائية لا وقت انفاذ القصاص ، فانه اذا قتله وهو عاقل ثم جن فانه يقتص منه حال جنونه ولا يمنع من قتله اختلال عقله لأنه ارتكب الجناية وهو مكلف كما صرح أهل العلم بذلك في كتب الأحكام (٣٣) .

شروط استيفاء القصاص :

صرح أهل العلم بأن القصاص لا يستوفى الا اذا توفرت شروطه ومنها أن يكون مستحقه مكلفا لأن غير المكلف ليس أهلا للاستيفاء بدليل أنه لا يصح اقراره ولا تصرفه وقالوا . ان كان مستحق القصاص صغيرا أو مجنونا لم يجز لآخر استيفاؤه ويحبس القاتل حتى يبلغ الصغير ويعقل المجنون وقد حبس معاوية رضى الله عنه هدية بن خشرم فى قود حتى بلغ ابن القتل فلم ينكر ذلك (٣٤) .

لولى الأمر المعاقبة بالقتل تعزيرا عن الجرائم الشنعاء (٣٥):

يجوز شرعا لولى الأمر معاقبة المتهمين بتناول المسكر ثم فعلهم الفاحشة فى - وقتله عن هذه الجريمة الشنعاء بالقتل تعزيرا قطعاً لدابر الفساد ونكاية لهم ولأمثالهم كما

(٣٣) قرار الهيئة القضائية العليا رقم ٢١ فى ١٣٩٧/٣/٨ هـ
(٣٤) قرار الهيئة القضائية العليا رقم ٨٨ فى ١٣٦٦/٣/٢٩ هـ
والمؤيد بالأمر السامى رقم ٩٢٦٤ فى ١٣٩٦/٤/١٨ هـ .
(٣٥) كتاب فضيلة رئيس مجلس القضاء الأعلى رقم
١١٦٤/هـ/د فى ١٣٩٥/١١/١٦ هـ والمؤيد بالأمر السامى رقم
٢٤٤٥٠ فى ١٣٩٥/١٢/١٥ هـ .

قرره اهل العلم ٠٠ مع أن بعض اهل العلم يرى قتل اللوطي
حدا .

سقوط القصاص بعفو ولي الدم (٣٦) :

ان الحكم بسقوط القصاص عن القاتل لعفو اخ القاتل
سليم لأن الحق في ذلك للوارث لايعوده لقوله تعالى :

(٣)

فَمَنْ عَفَىٰ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ۗ

تأجيل استيفاء القصاص لحين تكليف قصر القاتل (٣٧) :

اذا كان مستحق القصاص صغيرا أو مجنونا لم يجز
الآخر استيفاؤه ويحبس القاتل حتى يبلغ الصغير ويعقل
المجنون ، لذا فان مجلس القضاء الاعلى يقرر تأجيل
الاقتصاص من القاتل حتى تكليف ابن القاتل .

أخذ الوصية قبل تنفيذ القصاص (٣٨) :

عندما يراد انفاذ حكم شرعي بالقصاص في شخص
ما يحضر الى كتابة العدل قبل التنفيذ بثلاثة أيام دون أن
يحدد له الزمن المحدد لتنفيذ القصاص وذلك لأخذ وصيته

(٣٦) قرار مجلس القضاء الاعلى رقم ٨٨ في ١٣٩٦/٣/٢٩ هـ
والمؤيد بالأمر السامي رقم ٩٣٦٤ في ١٣٩٦/٤/١٨ هـ .

(٣) سورة البقرة : الآية (١٧٨) .

(٣٧) القرار رقم ٨٨ السابق .

(٣٨) كتاب سماحة رئيس القضاء رقم ١١٣٩/م/ط في

٨٨/٤/٤ هـ .

ثم يقوم كاتب العدل باقناعه بالوصية ويجرى لازمها بعد ذلك . وإذا كان السجين مريضاً فعلى كاتب العدل الذهاب اليه تمسحاً مع المادة ١٩٤ من نظام تركيز مسئوليات القضاء الشرعى .

تنازل اولياء الدم يسقط القصاص (٣٩) :

عدم جواز القصاص تحت تأثير مخدر (٤٠) :

من يقوم بالتنفيذ :

إذا صدر حكم شرعى بالقصاص يتولى ذوى القتل تنفيذ الحكم ، يقوم به وكيل الورثة إذا رغبوا ذلك ويكون الاعداد بالآلة التى نص عليها الحكم الشرعى ، وإذا لم ينص على آلة معينة فتكون الآلة الرصاص أو السيف حسبما يراه نائب ولى الأمر المشرف على التنفيذ وإذا كان الحكم للحق العام أو تولى الورثة عن تولى انفاذه برغبتهم أو عدم وجود من يقوى على القيام به فيقوم قصاص مختص لهذه المغاية من قبل نائب ولى الأمر وهو الأمير سواء حضر بنفسه أو أسند الاشراف الى الشرطة ، ويعطى القصاص مكافأة مالية عن كل عملية يقوم بها سواء فى القتل أو القطع (٤١) ويحضر تنفيذ أحكام القطع أو الجروح

(٣٩) قرار الهيئة القضائية العليا رقم ٢٩٤ وتاريخ ١٣٩٢/١١/١٣ هـ .

(٤٠) قرار الهيئة القضائية العليا رقم ٨٢ فى ١٤/٣/١٣٩٢ هـ والمؤيد من المقام السامى برقم ٧١٩٢ فى ٢٥/٢/١٣٩٢ هـ .

(٤١) مرشد الاجراءات ص (٢٤٦) .

مختص من الأطباء الجراحين لمنع القطع للأجزاء الأخرى
واتخاذ الاجراءات اللازمة فى هذا الشأن .

امتناع التنفيذ(٤٢) :

يمنع تنفيذ العقوبة الجزائية فى الحالات الآتية :

- ١ - فوات الحل ، فاذا توفى الجانى تسقط العقوبة لانعدام محلها .
- ٢ - فوات محل القصاص فيما دون النفس .
- ٣ - العفو .
- ٤ - التنازل عن طلب القصاص .

موانع القصاص

القصاص هو العقوبة الأصلية التى تقررت لعقوبة القتل المعمد فى الشريعة الاسلامية كما سبق ايضاحه فاذا توافرت أركان الجريمة واستوفت شروطها طبقت عقوبة القصاص ولكن ما هو العمل اذا وجد سبب من الأسباب التى يمتنع تنفيذ حكم القصاص فيه ؟

والأسباب التى تمنع من توقيع عقوبة القصاص كثيرة ولكل فقية رأيه الخاص به ونظرا لأن دراستنا هذه المقارنة بين جريمة القتل فى الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية

(٤٢) المرشد ص (٣٦٥) .

فاننا لن نسمعنا هذا المقام أن نورد جميع الحالات التي تطرق
اليها الفقهاء وسيكون بحثنا مقتصرًا على الحالات
التالية : -

- ١ - قتل الجماعة بالواحد والعكس أو جنائية الجماعة
كما يسميها البعض .
- ٢ - القصاص في الوالد بولده .
- ٣ - قتل الرجل بزوجته .
- ٤ - قتل المسلم بالذمي .

أولا : قتل الجماعة بالواحد والواحد للجماعة :

بالنسبة لقتل الواحد لأكثر من واحد :

في هذا الصدد اتفق الفقهاء على أنه إذا تعدد شخص
قتل واحد أو أكثر فيقتص منه إذا طلب أولياء الدم ذلك
سواء لأحد المقتولين أو هما معا ولأن القتل الجماعي كالقتل
الافرادى(٤٣) .

بالنسبة لقتل الجماعة للواحد ما الحكم ؟

اختلف في هذه المسألة على النحو التالى :

- ١ - فريق من الفقهاء رأى أنهم جميعا يقتلون به
وهم أبو حنيفة ومالك والشافعى وأحمد على الراجح .

(٤٣) أبو زهرة - المرجع السابق ص (٣٦٧) .

٢ - فريق آخر رأى أن يختار أولياء الدم واحدا من الجماعة وهو رأى مالك ورأى فى المذهب الشافعى .

٣ - لا قصاص على الجماعة بل يجب عليهم الدية ، رأى ربيعة الراى من شيوخ الامام مالك وداود الظاهري (٤٤) .

ويلاحظ ان كل رأى يحتل ان يكون هو الصواب ويحتل غيره .

الأدلة على ذلك : قوله تعالى :

(*)

كُنِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبِ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ

وقد روى أن عمر بن الخطاب قد قتل سبعة من أهل صنعاء برجل د قال (لو، تمالا أهل صنعاء عليه لقتلتهم جميعا) .

رأى الامام ابو زهرة رحمه الله :

يرى أن الأمر يفوض لرأى القاضى يختار القصاص منهم أجمعين أو يختار الدية أو يقتص ممن يتهمه أولياء الدم حتى يشفى غيظهم بحيث لو أنه ولى واحد وثبت

(٤٤) سبل السلام فى شرح بلوغ المرام ج ٢٣ المبنى ج ٩ ، ص (٣٣٦ ، ٣٣٧) .

(*) سورة البقرة : الآية (١٧٨١) .

انه لم ينفرد بقتله بل شركه فى هذا القتل آخرون فان
الواجب حينئذ هو شفاء غيظه (٤٥) •

ويقول الشيخ شلتوت :

لم يكن هذا الحكم تحكيما فقط وانما هو من دلالة
النص أيضا ذلك ان القصاص ليس هو قتل الواحد بالواحد
فقط كما قد يظن وانما القصاص هو قتل القاتل والقاتل كما
يكون واحدا يكون جماعة والسلطان الذى جعله الله لولى
المقتول قد رتبته على قتله ولم يعتبر فيه ان القاتل واحدا أو
أكثر (٤٦) •

ثانيا : القصاص من الوالد بولده :

الصورة التى ذهن بصدد بحث حكمها هى حالة ما اذا
قتل الوالد ولده هل يحكم عليه بالقصاص أم غيره ؟
اختلف فى هذه المسألة بين الفقهاء ونستطيع أن نجمل
رأى الفقهاء حول هذه المسألة ونقول ان هناك مذاهب
ثلاثة وهى :

- ١ - مذهب يرى بعدم قتل الوالد اذا قتل ولده وهذا
هو رأى جمهور الفقهاء •
- ٢ - مذهب يرى قتل الوالد اذا قتل ولده وهذا هو رأى
بعض المالكية •

(٤٥) ابو زهرة - المرجع السابق ص (٣٧٣) •
(٤٦) الاسلام عقيدة وشرعية ص (٢٨١) للشيخ شلتوت •

٢ - مذهب يرى قتل الوالد اذا قتل ولده وثبت وأنه
تعمد قتل ابنه .

المذهب الأول : لا يقتص من الوالد بولده :

يرى جمهور الفقهاء أن الوالد لا يقتل اذا قتل ولده
وينطبق هذا على الجد والأم واستدلوا بذلك بالحديث
الشريف (لا يقاد الوالد بولده) ولقوله عليه الصلاة
والسلام « أنت ومالك لأبيك » .

كما قالوا أن الأب هو سبب وجود الابن فلا يكون
الولد سببا لافئائه (٤٧) وقد روى الترمذى والدارمى (لاتقام
الحدود فى المساجد ولا يقاد بالولد الوالد) . واحتجوا
لرايهم أيضا ماروى أن النبی صلى الله عليه وسلم قال :
« أطيب ما أكل الرجل من كسبه وأن ولده من كسبه » ومن
حججهم أيضا أن الحكمة من تشريع القصاص منع القتل
والوالد لا يحتاج الى زاجر عن قتل ولده لأن الوالد يمتنع
عن قتل ابنه عادة .

وقد رأى البعض (٤٨) أن الحجج التى احتج بها
الجمهور لا تصلح لتأييد القول بعدم القصاص من الوالد

(٤٧) الزيلعى ج ٦ ص (١٠٥) .

(٤٨) أصول النظام الجنائى الاسلامى للدكتور محمد سليم
العوا ص (٢٢٣) ، شلتوت - المرجع السابق .

بقتل ولده لأن الحديث المشار اليه ضعفه علماء الحديث
فضعفه ابن العربي في تفسيره وضعفه القرطبي أيضا •
ونقل عن الترمذى قوله (لانعرفه الا من هذا الوجه وليس
اسناده بصحيح • أما الحجة التى مفادها أن الوالد يمتنع
شفقته على ولده من قتله ، فماذا يصنع بأب فقد هذه
العاطفة وقتل ولده ؟ كما أن الأب يقتل عقابا على ارتكاب
جريمة القتل وليس الاعتداء على الابن بالقتل ، وإذا لم
يكن جرم الأب الذى يقتل ولده أشد من جرم من يقتل من
لاتربطه به رابطة قرابة فانه لايجوز أن يقال : انه اقل منه •

ويرى الدكتور العوا صحة قول المالكية بوجوب
القصاص من الوالد بقتل ولده ، وذلك لعموم الأدلة الموجهة
القصاص •

ويقول الشيخ محمد عبده : ان شرع العقوبة يكون
حيث تتحرك النفوس للجناية ونفس الوالد أبعد من أن
تقوم بقصد على قتل الولد لعظم الشفقة والحنان فاذا قتل
والد ولده كان ذلك اما لفساد الفطرة أو بعقوب شديد وهذا
نادر لا حكم له (٤٩) •

المذهب الثانى : يقتص من الوالد بولده :

انصار هذا المذهب يقيمونه على أساس أن الآيات

(٤٩) شلتوت ص (٤٣١)

الواردة فى القصاص لا تفرق بين قاتل وقاتل ويقولون أن الحديث الذى يستند اليه البعض « لا يقاد والد بولده » حديث باطل وضعيف لا يمكن الاستدلال به .

المذهب الثالث : الوالد يقتص منه اذا قتل ولده اذا كان متعمدا قتلته :

اتفق المالكية على أن الأب اذا أضجع ولده فذبحه أو شق بطنه أو قتلته قتلًا مقصودًا ومتعمدا لا احتمال فيه للتأديب فيه يقتص منه لأنه تعمد القتل ولا سبيل لمنع للقصاص .

ولكن المالكية اختلفوا فى حالة ما اذا كان الوالد فى قتل ابنه أى فى فعله كان يحتمل قصد القتل ويحتمل غيره بأن يكون فعله بقصد التأديب أو الزجر الاكثرون يقولون بأن يقتص من الوالد . والبعض يقول بالا يقتص منه ولا يقتل الوالد بولده وذلك اذا ضربه مؤدبا أو خانقا ولو بسيف أو حذفه بحديدة أو ما أشبه فقتله لأن شفقة الوالد على ولده وحبه له تدعو دائما الى الشك فى أنه قصد قتله وهذا الشك يكفى لدرء الحد عنه فلا يقتص منه وانما عليه دية مغلظة (٥٠) .

(٥٠) المشرح الكبير للدردير ج ٤ ص (٢١٥) .

رأى الإمام أبو زهرة رحمه الله :

يقول : ان الاحتجاج بأن الوالد سبب وجود الولد فلا يصح ان يكون سبب عدمه احتجاج سليم ولا يرد عليه انه ان زنى بابنته رجم فانه اذا ثبتت سلامة عقله فانه يرجم لأن ذلك حد وهذا قصاص والحد حق الله تعالى فليس السبب هو البنت بل السبب هو حق الشرع ومراعاة الفضيلة وانتهاكها مع ابنته اشد واشنع ولا يصلح ان يكون عظم الفاحشة سببا لاسقاطها أو تحقيقها وأن هذا بلا شك ضد الفطرة السليمة •

وان الملاحظ ان الوالد الذى يقتل ولده يكون لأحد أمور أربعة :

١ - أن الوالد أراد تأديبه ففسدا وأغلظ فى التأديب وهذا باجماع الفقهاء لا يقتل لأن القصد فى الأصل مباح وتجاوز حق التأديب وقد بين المالكية ذلك •

٢ - يكون لأن الولد شاذ الطباع فاسد الأخلاق قد أهرق أباه من أمره عسرا كأن استمر على اتلاف زرعه والاعتداء عليه والعبث فى الأرض فسادا فقتله لهذا الاعتبار وقد ذهبت سنن التأديب وان الأخذ بقول عامة الفقهاء فى هذا أعدل وأنصف ، وقد قتل الرجل الصالح غلاما فاسدا ولما سألته موسى لم تقتله أجابه بقوله كما حكاه سبحانه :

(*)

وَأَمَّا الْقُلُوبُ فَكَانَ آبَاؤُهُ مُؤْمِنِينَ فَخَبِينَا أَنْ يَرْهَقَهُمَا طَغْيَانَا وَكُفْرًا

٣ - أن يكون الولد ضعيف الارادة ليس سليم العقل سلامة تامة وفي هذه الحالة تكون مسئوليته ضعيفة أو تكون ثمة شبهة في تحمل التبعة وأن ذلك قريب الوقوع لأنه لا يمكن أن يخالف الفطرة سليم العقل الا نادرا وخصوصا اذا كان المقاتل هو الأم .

٤ - أن يقتل الوالد الولد انتقاما لنفسه أو كيدا لأمه أو ليدفع عن نفسه نفقة كأن تطالب الأم الاب بنفقة الولد فيقتله تخلصا من هذه النفقة وللعناد الآثم وأنه في هذه الحالة يكون تطبيق مالك أعدل وأنصف وأشفى لغيط القلوب المؤمنة وأردع لهذا الآثم ومن على شاكلته (٥١) .

(رأينا)

واننا نرى أن المذهب الثالث هو الواجب التطبيق ولأنه يتمشى مع الواقع ، فالوالد الذي يقصد بفعله الانتقام من ابنه يدل على نفسية شريرة طاعنة لا تستحق الرحمة والشفقة طالما أن نيته قاصدة قتل ابنه والتخلص منه مهما كان ، أما اذا كان الأب لا يقصد القتل وانما أراد التأديب والتهذيب والتعنيف وتعدى فعله الى الموت ولم يكن قاصدا

(*) سورة الكهف : الآية (٨٠) .

(٥١) ابو ذهرة - المرجع السابق ص (٤٢١) .

ذلك فلا يقاد ، بل تجب عليه الدية المغلظة والأمر متروك
لولى الأمر تعيين كل حالة على حدة وذلك ببحث الدوافع
التي دفعت الأب الى الفعل ، ولو أننا بحثنا كل حالة على
حدة ولو أحصينا حوادث القتل التي كان المتهمون فيها آباء
أو أمهات أو أجدادا نجد عددهم قليلا اذا ما قيس بقضايا
القتل الأخرى وذلك يرجع الى الشفقة والحنان الذى يكون
فى قلب الآباء والأمهات قبل أولادهم ، ويكون الدافع على
ارتكاب مثل هذه الجرائم راجعا اما الى الجهل أو الى
أسباب نفسية تتعلق بالجاني ، فالأب مهما كان قاسيا لمن
تراوده نفسه الى قتل أبنائه ،

وقد صادفنى شخصا وأنا وكيل نيابة باحدى نيابات
القاهرة أن تعرضت لتحقيق قضية قتل ولد وبنيت المتهم فيها
الأب والأم .

وتتلخص وقائع القضية فى أنه فى أحد الأيام وأنا
بمكتبى حضر ضابط المباحث ومعه رجل وامرأة وأدخلهما
على وكانت المرأة تصيح وتقول : (بأن زوجها القى بولدها
الرضيع وابنتها البالغة من العمر سنة ونصف فى قاع
النيل) . وكان الأب واجما ويكى وينفى التهمة عن نفسه
وكان الموقف صعبا ، كيف يصدق عقل أن يكون القاتل الأب
ولكن أمام اصرار الأم على اتهام الزوج واصلت التحقيقات
وتوصلت الى أن الأم هى التى اصطحبت ابنتها وحملت
ولدها الرضيع وتوجهت الى النيل وألقت بالبنات أولا ثم

القت ابنها الرضيع والقت بنفسها وراءهما ولكنها تمكنت من النجاة وكان لذلك أسباب ودوافع نفسية شخصية .
 واتضح أنها كانت مصابة بلوثة فى عقليتها . وأودعت إحدى المصححات النفسية ريثما تتقرر حالتها وتقدم للمحاكمة . وهذا وغيره دليل على أنه مهما كانت الظروف والأحوال فإن الآباء مهما قست قلوبهم لا يقدمون على قتل أولادهم بالبساطة ، وعلى كل فحتى لو حدث ولم يكن قصدهم القتل فأنى أرى ألا يقتص منهم وإذا اتضح القصد السيئ فأنى أرى الاقتصاص منهم .

ثالثا : قتل الرجل زوجته :

إذا قتل الرجل زوجته . ما الحكم هل يقتص منه أم تفرض عليه الدية ؟

فى هذه المسألة رأيان :

الرأى الأول :

يرى ألا يقتص من الزوج إذا قتل زوجته وتكون الدية مغلظة وهذا قياس قال به الليث بن سعد والزهري : بأن قاسا الزوج على الأب فالابن وماله ملك لأبيه والزوجة ملك للزوج وهذا مبنى على عقد الزواج وه يفيد نوع ملك للزوج على زوجته والزوجة أشبه بالأمه فإذا منعت شبهة الملك القصاص تمنع هنا أيضا (٥٢) .

(٥٢) عبد القارء عودة - المرجع السابق ص (١١٩) .

الراى الثانى :

يرى أن يقتص من الزوج بقتله زوجته وهو رأى جمهور الفقهاء فعندهم أن الزوجين متكافئان فيقتل كل منهما إذا قتل الآخر وذلك كالأجانب ، بل أن الواجب القتل لأن قتل أحد الزوجين للآخر أشد وأقطع لما ينبغى أن يكون بينهما من مودة ومحبة •

ويرى الامام أبو زهرة رحمه الله أن نسبة الحديث الى الميث بن سعد موضع نظر لما عرف عنه أنه محدث ولا تخفى عليه النصوص الدالة على هذا الحكم (٥٣) •

ويرى المرحوم عبد القادر عودة (٥٤) أن ما يقال : من أن الزوج يملك الزوجة غير صحيح فهى حرة ولا يملك الزوج منها الا متعة الاستمتاع •

وقضلا عن هذا فإن النكاح ينعقد لها عليه كما ينعقد له عليها بدليل انه لا يتزوج اختها ولا أربع سواها وتطالبه فى حق الوطء بما يطالبها • ولكن له عليها فضل القوامة ولو أورث هذا شبهه لأورثها فى الجانبين لا فى جانب واحد •

(٥٣) أبو زهرة - المرجع السابق ص (٤٣٦) •

(٥٤) عبد القادر عودة - المرجع السابق ص (١١٩) •

رابعاً : قتل المسلم بالذمى :

هل يقتص من المسلم اذا قتل غير مسلم ؟

١ - رأى يقول : ان المسلم يقتل بالذمى ، والذمى يقتل بالمسلم وهذا هو رأى أبى حنيفة ويوافقه على ذلك الامام أبو زهرة ويقول : ان ذلك الرأى هو الذى يتفق مع سماحة الاسلام ومع ما سنه من نظم هى أحكم نظم العدالة والعدالة هى التى تقرب التقوى وعدالة الحكم هى الميزان . . ولأن الاسلام فى القصاص فى الأنفس هو المساواة فى النفس الانسانية ولذلك ورد عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال : « النفس بالنفس ان هلكت » ، وقال الله تعالى :
(*)

وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ

ولذلك أراد على بن أبى طالب رضى الله عنه ان يقتل عبيد الله بن عمر لما قتل الهرمزان ظاناً انه اشترك فى قتل ابيه عمر اعدل الحكام بعد النبيين (٥٥) .

٢ - رأى ثان يقول : ان المسلم لا يقتل بكافر ايا كان ولكن تدفع الدية ويعزز أشد تعزيز . وهذا هو رأى جمهور الفقهاء .

٣ - رأى ثالث يقول : ان المسلم لا يقتل بالذمى الا فى

(*) سورة المائدة : الآية (٤٥) .

(٥٥) أبو زهرة - المرجع السابق ص (٣٥٤) .

حالة واحدة هي حالة القتل غيلة وهذا هو رأى المالكية
ولأن القتل غيلة هو نوع من الحراية •

سقوط القصاص

يسقط القصاص بأحد أمور أربعة :

- ١ - فوات المحل أى انعدامه •
- ٢ - العفو سواء كان من المجنى عليه قبل موته أم كان من ولى دمه •
- ٣ - الصلح •
- ٤ - ارث حق القصاص •

أولاً : فوات المحل :

يلاحظ أن الفقهاء متفقون على أنه إذا مات القاتل
(من حكم عليه بالقصاص) تسقط العقوبة لأنه غير
متصور تنفيذها •

ولكن هل معنى ذلك أن تنتهى العقوبة ولا يكون لولى
دم القتيل شيء ؟

اختلف فى هذه الحالة على الأقوال الثلاثة :

- ١ - رأى البعض أن انعدام محل القصاص يترتب

عليه سقوط عقوبة القصاص ولا يترتب عليه وجوب الدية
فى مال المقاتل لأن القصاص واجب علينا والدية لاتجب الا
برضاء القتيل وهذا هو رأى مالك وأبو حنيفة •

٢ - يرى الشافعى وأحمد أن فوات محل القصاص
يسقط عقوبة القصاص فى كل الأحوال سواء كان الموت
بحق أو بغير حق ولكنه يؤدى الى وجوب الدية فى مال
الجانى •

ثانيا : العفو :

لولى الدم حق العفو عن المقاتل وهذه ميزة للشريعة
الاسلامية ، فلولى الدم الحرية فى أن يطالب بتنفيذ
القصاص أو أن يعفو عن القصاص بمقابل أو بغير مقابل •
وهذا فيه رحمة • قال الله تعالى :

(*)

فَمَنْ عَفَىٰ أَخِيهِ شَيْءًا فَإِنَّ عَفْوَكَ وَأَدَاءُ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ
ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ

وقد ضرب لذلك الامام أبو زهرة رحمه الله المثال
التالى :

قد يحدث أن يقتل أحد اخاه ويكون لى الدم هو الأب
فان مصلحة الأب الا يقتل له ولدان هما كل ولده فكان العفو
ليبقى له أحدهما وهو يبوء باثم أخيه ويحمل الاثم الى أن
يقبضه الله تعالى عليه موزورا غير كريم •

(*) سورة البقرة : الآية (١٧٨) •

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرض على العفو ، فلقد روى أن مالك قال : « ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع اليه شيء في قصاص الا امر فيه بالعفو » .

وقد قال الدكتور عبد الخالق النواوي : ان القصاص (٥٦) مقصود به في الواقع ارواء عاطفة الانتقام في نفوس اولياء الدم واطفاء نار الحقد عندهم فهو عقوبة فيها معنى الجبر والمماثلة ، فاذا صفت نفوس اولياء الدم واستراحات ضمائرهم كانت عقوبة الاعدام في ذاتها قاسية وربما لا تحقق المقصود من العقوبة سواء كان الغرض هو التكفير عن الجاني وارضاء شعور العدالة ام كان الغرض هو صالح الجماعة ، فالشريعة مذهب وسط بين من يقولون بالغاء عقوبة الاعدام ومن يقولون بالابقاء عليها ، ومن ذلك نرى ان الشريعة الاسلامية لم تر ابقاء عقوبة الاعدام كلية ولم تر ابقائها مطلقا ، بل جاءت وسطا بين المذهبين شأنها في كل احكامها :

(*)

وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ

لأنها تذهب في المساواة الى حد المثالية فتقتصر من القاتل بقتله متى رأى ولي الدم ذلك وحتى تنطفئ نار الحقد في

(٥٦) جرائم القتل (٦٥) .

(*) سورة البقرة الآية (١٤٣) .

قلبه ، أما اذا عفا فالعفو يمنع من القصاص أو فى عبارة أخرى يمنع من توقيع عقوبة الاعدام •

من له حق العفو :

الشريعة الاسلامية تجيز للمجنى عليه أو وليه أن يعفو عن القصاص ، ولايجوز لولى الأمر العفو عن القصاص • ويجوز لولى الدم أن يعفو عن بعض القتلتين اذا تعددوا وأن يقتص من بعضهم ويجوز للمجنى عليه هذا الحق •

ثالثا : الصلح :

الشريعة الاسلامية تجيز اجراء صلح بين ولى الدم والقاتل سواء اكان الصلح بمقابل مثل الدية أو اكبر منها وسند ذلك قول الرسول صلوات الله وسلامه عليه :

« من قتل عمدا دفع الى اولياء القتيل فان شاءوا قتلوا وان شاءوا اخذوا الدية ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه وما صولحوا عليه فهو لهم » • ويشترط فى بدل الصلح ثلاثة شروط (٥٧) :

- ١ - أن يكون البديل شيئا حلالا •
- ٢ - أن يكون البديل معلوما علما نافيا للجهالة •
- ٣ - ألا يكون فيه اسقاط ما لا يحل اسقاطه •

(٥٧) ابر زهرة - المرجع السابق ص (٥٤٥) •

رابعاً : أرث حق القصاص :

يسقط القصاص اذا ورثه من ليس له القصاص من القاتل ، كما يسقط اذا ورثه القاتل كله أو بعضه ، فاذا كان فى ورثة المقتول ولد للقاتل فلا قصاص لأن القصاص لا يتجزأ ، ومادام لا يجب بالنسبة لولد القاتل لأن الولد لا يقتص من أبيه فهو لا يجب للباقيين واذا قتل أحد ولدين أباه ثم مات غير القاتل ولا وارث له سوى القاتل فقد ورث القاتل دم نفسه ووجب القصاص لنفسه على نفسه فسقط القصاص، وكذلك الحكم لو ورث بعضه فان القصاص يسقط ولن بقى من المستحقين يعفيهم من الدية (٥٨) .

ثانياً : العقوبات البديلية :

١ - الدية :

الدية هى العقوبة البديلية فى القتل العمد وتحل محل القصاص كلما امتنع القصاص أو سقط لسبب من أسباب الامتناع أو السقوط وحيث لا يجب القصاص تجب الدية الا اذا تناول العفو الدية أيضاً فتسقط هى الأخرى بالعفو عنها .

(٥٨) عبد القادر عودة - المرجع السابق ص (١٦٩) ، بدائع الصنائع ج ٧ ص (٢٥١) ، المغنى ج ٧ ص « ٣٦٢ » .

تعريف الدية :

كثرت تعريفات الفقهاء فى الدية وللإفادة من تلك التعاريف سنوردها بقدر المستطاع :

١ - عرفها الامام أبو زهرة رحمه الله بأنها :
القصاص فى المعنى دون الصورة ، فالقصاص معنى
وصورة هو القود فى الاعتداء على النفس ، والقصاص
صورة هى الدية أو ارش الجرح أى تعويضه (٥٩) .

٢ - وقد عرفها الدكتور على صادق أبو هيف (٦٠) :
هى المال الذى يؤديه الجارح أو القاتل الى الجريح أو ورثة
القتيل كعوض عن الدم المهدور .

٣ - عرفها الامام محمد عبده بأنها : ما يعطى الى
ورثة المقتول عوضا عن نеме أو عن حقهم فيه (٦١) .

٤ - وعرفها صاحب الغاية بأنها : اسم لضمان يجب
بمقابلة الأذى أو طرف منه (٦٢) .

٥ - وقد تكلم فى موضوع الدية الدكتور سيد عويس
فى الملف الفقهى المشرق الأوسط وقال :

(٥٩) ابو زهرة - المرجع السابق ص (٥٦٣) .

(٦٠) رسالته للدكتوراه ص (٣٦) .

(٦١) الاسلام شريعة وعقيدة ص (٤٢٣) .

(٦٢) تكملة فتح القدير ج ٨ ص (٣٨) .

الدية داخلة فى باب العفو والرحمة والقصاص أدخل
فى باب العدل والعدل - أولا - ثم تأتى الرحمة فوق العدل
ثانيا ولكل انسان أن يختار ما يريد ولا حرج عليه فى هذا
أو ذاك فهما معا من شريعة الله - والدية بعد ذلك - ليست
بدلا أو تعويضا تجاريا للنفس وإنما هى تعويض معنوى
وانسانى عن الجريمة المرتكبة أو الخطأ المرتكب وهى
ايضا اعتراف مادى بالخطأ وزجر للمجرمين والمخطئين .
ولو كانت الدية تعويضا ماديا مكافئا لقيمة الانسان وبدلا
مكافئا لقيمة الجريمة للزم أن تكون لكل جريمة دية خاصة
تختلف باختلاف المجنى عليه من جانب ، وبالأثار المترتبة
عليه من جانب - لكن الدية غير ذلك - فهى ذات قيمة
ثابتة تعطى للمجنى عليه أو اهله - الفقراء - مثل الأغنياء
ولمن مات دون أطفال كمن مات وخلف عشرة منهم أو
عشرين . فهى قيمة معنوية وتعويض آدمى وانسانى
وليست أبدا ثمنا للانسان . لأن الانسان فى نظر الاسلام
أكبر من أى ثمن مادى على هذه الأرض (٦٣) .

أدلة ثبوت الدية :

ثبتت الدية بما ورد بكتاب الله تعالى وسنة نبيه عليه
الصلاة والسلام والاجماع :

(٦٣) ملف الشرق الأوسط الفقهى - الحلقة (١) فى
١٩٨٣/٢/٣٦ ص (١٥) .

ادلة الكتاب : قال تعالى :

(٦٤)

وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاؤًا وَمَنْ قَتَلَ
مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى
أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ
وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ
مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ
إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ
فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ
اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا

وقوله تعالى في آخر آية القصاص :

(٦٥)

فَمَنْ عَفَىٰ لَوْ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ

• سورة النساء الآية ٩٢ •

• سورة البقرة الآية ١٧٨ •

٢ - أدلة السنة النبوية الشريفة :

قوله صلوات الله وسلامه عليه : « في نفس المؤمن مائة من الأبل (٦٦) » .

وكان الإمام على كرم الله وجهه يضع أحكام الدية في غمد سيفه حتى تكون بين يديه في وقت الحاجة إليها .

٣ - الإجماع :

لقد أجمع الجميع من عهد رسول الله صلوات الله وسلامه عليه وحتى يومنا هذا على مشروعية الدية التي شرعت بكتاب الله وسنة رسوله الأمين صلوات الله وسلامه عليه .

والدية في القتل العمد كما عرفنا عقوبة بدلية أي تجب بدل القصاص مثل ما إذا ما رضى ولى الدم أو المعتدى عليه بالدية بدل القصاص أو أن يتعذر استبقاء القصاص أو أن يكون هناك شبهة تمنع القصاص .

مقدار الدية :

إذا تتبعنا آراء الفقهاء في مقدار الدية نجد أنهم قد اختلفوا في ذلك ولكل منهم رأى على التفصيل التالي :

(٦٦) أبو زهرة - المرجع السابق ص (٥٦٤) ، الاقناع ج ٢ ص ٢٢٧ ، والغنى ج ٩ ص (٤٨٠) .

١ - يرى الامام مالك وأبو حنيفة أن الدية تجب في
ثلاثة أنواع أي أجناس : الأبل - الذهب - الفضة •

٢ - يرى الامام أحمد ، وأبو يوسف ، ومحمد أن
الدية تجب في ستة أجناس هي : الأبل - الذهب - الفضة
- البقر - الغنم - الحلل •

٣ - يرى الشافعي أن الدية تجب في الأبل فقط •

ويرى الامام أبو زهرة رحمة الله عليه أن الأصل في
تقدير الدية هي الأبل •

ويجب أن تكون الدية بمائة من الأبل ، ومن الذهب
ألف دينار ، ومن الورق اثنا عشر ألف درهم (٦٧) •

وذلك استنادا الى حديث عمر رضى الله عنه عندما قام
خطيبا وقال : (ألا ان الأبل قد غلت • فعلى أهل الذهب
ألف دينار ، وعلى أهل الورق اثنا عشر ألفا ، وعلى أهل
البقر مائة بقرة ، وعلى أهل الشاة ألفا شاة ، وعلى أهل
الحلل مائتا حلة) •

والدية قدر متساو بالنسبة لجميع المسلمين الأحرار
بلا فرق بين العلم والجهل والشريف والضعيف والقوى
والحاكم والمحكوم • لأن الجميع أمام الله تعالى
على سواء فالنفس الانسانية واحدة ولا فرق بين أحد في
مقدار التعويض الواجب •

(٦٧) عبد القادر عودة - المرجع السابق ص (١٧٨) •

وصف الإبل الواجبة فى الديات أو مثلها :

إذا كنا قد قررنا أن الأصل فى تقدير الدية هى الإبل ،
فما هى أوصاف الإبل التى يقدر على أساس سعرها أو
قيمتها الدية فى القتل العمد ؟

هناك عدة آراء نقدمها على التفصيل التالى :

١ - الدية فى القتل العمد مائة من الإبل منها خمس
وعشرون بنت مخاض (٦٨) ، وخمس وعشرون بنت لبون ،
 وخمس وعشرون حقة ، وخمس وعشرون جذعة . وهذا
هو رأى أبو حنيفة ومالك وأحمد .

٢ - الدية فى القتل العمد مائة من الإبل منها ثلاثون
حقة ، وثلاثون جذعة ، وأربعون خلفه فى بطونها
أولادها (٦٩) .

وهذا هو رأى الشافعى ومحمد بن الحسن ولأحمد
رأى متفق معهما ، واستدلوا على ذلك بحديث رسول الله
صلى الله عليه وسلم القائل : « من قتل متعمدا دفع الى
أولياء المقتول فان شاءوا قتلوه وإن شاءوا أخذوا الدية
وهى ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة ، وأربعون خلفه » .

(٦٨) بنت مخاض : هى التى دخلت فى الثانية .

بنت لبون : هى التى أنهت الثانية ودخلت الثالثة .

حقة : هى التى أنهت الثالثة ودخلت فى الرابعة .

(٦٩) خلفه : هى الحوامل التى فى بطونها أولادها .

من الذى يتحمل الدية فى القتل العمد :

الوضع مستقر فى الشريعة الاسلامية على أن دية القتل العمد تجب على الجانى دون عاقلته لأنه هو المسئول عن عقله ولأن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا يجنى جان الا على نفسه » •

ماهو الوقت الذى تدفع فيه الدية ؟

١ - دية العمد تجب حالة غير مؤجلة الا اذا رضى ولى الدم بالتأجيل • وهذا هو رأى مالك والشافعى وأحمد •

٢ - دية العمد تجب مؤجلة لثلاث سنوات وهذا هو رأى الحنفية لأنهم يوجبون المال بمقتضى الصلح والصلح يكون على حسب ما يتفقون عليه تعجيلا أو تأويلا •

حالات اختلف فيها تقدير الدية وهى :

١ - دية المرأة •

٢ - دية غير المسلم •

٣ - دية العبد •

اولا : دية المرأة :

يحسن بنا أن نتكلم عن الدية الواجبة على من يقتل

متعمدا امرأة أو بمعنى أصبح أنثى • فى الفقه القديم وفى
الفقه المعاصر •

١ - دية المرأة أو الأنثى فى فقهنا القديم :

يجدر بالذكر أن فقهنا القديم مستقر على أن دية
المرأة على النصف من دية الرجل وذلك لأن الصحابة
أجمعوا على ذلك وقالوا : ان دية المرأة على النصف من
دية الرجل ولأن المرأة فى ميراثها وشهادتها على النصف
من الرجل فكذلك فى ديتها (٧٠) •

قال به ابن المنذر ، وابن عبد البر وقال به أيضا
سعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، والزهرى ، وقتادة ،
والثورى ، وابن أبى ليلى •

٢ - دية المرأة أو الأنثى فى الفقه المعاصر :

اعجبنا ما ورد بملف الشبرق الأوسط المفقهي الذى (٧١)
يعده الدكتور سيد عويس وللمنفعة العامة رأينا أن نورد
ما ورد به فى هذا الصدد اذ يقول :

مع أن فقهنا الموروث يميل الى أن (دية المرأة) على
النصف من دية الرجل الا أن كثيرا من فقهاءنا وعلمائنا
المعاصرين يميلون الى المساواة بين الجنسين فى الدية

(٧٠) بدائع الصنائع ج ٧ ص (٢٥٤) المغنى ج ٩ ص (٥٣١) •
(٧١) الملف المفقهي المشار اليه سابقا •

وهذا هو المعمول به في كثير من القوانين في البلاد الإسلامية والعربية وسنورد الآراء كما هي واردة في الملف الفقهي :

١ - رأى الأستاذ عز الدين بليق (كاتب ومفكر إسلامي) لبناني يقول :

بالرجوع الى موازين الحقوق والواجبات والثواب والعقاب نجد انه : ما دامت المرأة مكلفة مثل الرجل وعليها من المسؤوليات مثل ما على الرجل ولها من الحقوق مثل ما عليها من الواجبات وانسانيتها مساوية لانسانيته وهي عرضة للعقاب اذا انحرفت ، كما يعاقب الرجل فعن العدالة ان تكون ديته مساوية لدية الرجل . وقد ظهر ذلك في كثير من نواحي التشريع الاسلامي فكان معها مساويا لدمه والحكم فيها واحد وهو القصاص :

(*)

وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ

(**)

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ

(***)

وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا تَكَلَّفَ اللَّهُ

(*) سورة المائدة : الآية (٤٥) .

(**) سورة البقرة : الآية (١٧٨) .

(***) سورة المائدة : الآية (٣٨) .

(*)

الرَّائِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ

ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « المسلمون تتكافأ دماؤهم » ، فإذا اعطيت المرأة نصف دية الرجل لم تتكافأ النساء . وعبرة القرآن في الدية عامة مطلقة لم تخص الرجل بشيء منها عن المرأة :

(**)

وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَرًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُّسَلَّمةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا

ويقول : لقد دخل الجميع في هذه الآية رجالا ونساء .
كبارا وصغارا ذكورا وإناثا .

ويقول : قد سبقني في هذا الرأي المرحوم الشيخ محمد شلتوت . والشيخ أبو زهرة .
٢ - رأى الدكتور عبد الله شحاتة (رئيس قسم الشريعة بجامعة القاهرة) :

يرى أن الدية الواجبة للمرأة على النصف من الرجل لأن الشرع جاء بذلك ، فيجب أن يحترم ذلك .
٣ - ويرى الشيخ حسنين مخلوف (مفتي الديار المصرية الأسبق والحائز على جائزة الملك فيصل العالمية إذا العام) :

(*) سورة النور : الآية (٢) .

(**) سورة النساء : الآية (٩٢) .

يرى أن دية المرأة مثل الرجل فهي انسان وهي كل مثله ويجب أن يتبع فيها ما ثبت في السنة الصحيحة .

٤ - وأكد الشيخ محمد الغزالي الكاتب الاسلامي المعروف ما ذهب اليه الشيخ مخلوف ، ففي رايه ان دية المرأة مثل دية الرجل ، ويقول : ان هذا هو الرأى الراجح والمعمول به في كثير من الأقطار الاسلامية .

٥ - ويبنى الأستاذ عبد الكريم الخطيب (المفكر الاسلامي المعروف) رايه في ان دية المرأة مثل دية الرجل على قاعدتين عقليتين :

احدهما : ان العبد او الأمة تكون دية كل منهما على النصف من الحر ، فهل نجعل من المرأة الحرة المسلمة مساوية للأمة ؟

ثانيتهما : ان من المعروف ان قاتل المرأة يقتل بها قصاصا ، فهل تتكافأ والرجل في الدماء ولا تتكافأ في الأموال ولا يحتج أحد بقضية الميراث ، فالحق ان المرأة في الميراث تكاد تفوق الرجل لأنها تأخذ النصف خالصا وتعود اليه اذا احتاجته ويلزم بالانفاق عليها فهذه قضية أخرى ، لامجال للحديث فيها لكنها لا تصلح قياسا على الدية .

٦ - رأى الامام ابو زهرة :

يقول : ينبغي ان تكون دية المرأة كدية الرجل على سواء اذ هي عقوبة الدماء ولأن المعتدى بقتل امرأة كالمعتدى بقتل رجل على سواء .

ويقول : والحقيقة أن النظر في العقوبة الى قوة
 الاجرام فى نفس المجرم ومعنى الاعتداء على النفس
 الانسانية وهى قدر مشترك عند الجميع لا تختلف باختلاف
 النوع ، فالدية فى ذاتها عقوبة للجانى وتعويض لأولياء
 المجنى عليه أو له هو ذاته اذا كان ذلك فى الأطراف •
ثانيا : دية غير المسلم :

يرى أبو حنيفة أن دية المسلم عنده تساوى دية غير
 المسلم سواء كان كتابيا أو غير كتابي كالمجوسى وعابد
 الوثن أو الشمس وذلك لعموم قوله تعالى :
 (*)

وَأَن كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ فَدْيَةٌ مِّنْ أَهْلِهِ

يرى مالك والشافعى وأحمد أن دية الكتابي على
 النصف من دية المسلم وأن دية نساءهم على النصف من
 دياتهم •

ودية المجوسى عند الأئمة الثلاثة ثمانمائة درهم
 ونساؤهم على النصف من دياتهم •

ثالثا : دية العبد :

يقرر الفقهاء أن دية العبد بقيمته وهذا هو قول مالك
 والشافعى ، وأبو يوسف ، وعمر بن عبد العزيز (٧٢) •

(*) سورة النساء الآية (٩٢) •

(٧٢) بداية المجتهد ج ٢ ص (٤٠٦) •

يرى أبو حنيفة ومحمد الا تتجاوز القيمة الدية ، ويقول
 المرحوم أبو زهرة : (وقد اخترنا فيما ذهبنا اليه قول
 الحنفية الذين يقولون : ان الحر اذا قتل عبدا قتل به ،
 وكذلك اخترنا قول الظاهرية : ان المالك يقتل بعبده وهو
 نص حديث النبي صلى الله عليه وسلم : « من قتل عبده
 قتلناه ومن جده جدهناه » .

٢ - التعزير :

التعزير عقوبة بدلية للقصاص وذلك كلما امتنع القصاص
 أو سقط لسبب من الأسباب سواء بقيت الدية أم سقطت
 بالعفو مجانا .

آراء الفقهاء في التعزير كعقوبة بدلية :

١ - أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا يوجبون عقوبة
 معينة على القاتل اذا سقط القصاص أو عفى عنه ولكن
 ليس عندهم ما يمنع من عقاب القاتل عقوبة تعزيرية بالقدر
 الذي يراه الحاكم صالحا لتأديبه وزجر غيره وليس في
 الشريعة ما يمنع ان تكون عقوبة التعزير في جريمة القتل
 الاعدام أو الحبس مدى الحياة .

ويرى الامام مالك وجوب معاينة القاتل كلما امتنع
 القصاص أو سقط وتكون العقوبة الحبس سنة والجلد مائة
 جلدة (٧٣) .

(٧٣) مواهب الجليل ج ٦ ص (٢٦٨) .

٥ - فى عام ١٤٠١ هـ قدرت الدية فى الخطأ المحض
 مائة ألف ريال ٠ وفى العمد وشبهه مائة وعشيرة آلاف
 ريال (٧٦) ونص القرار على أنه بناء على أن الدية الحالية
 بشبه العمد خمسة وأربعون ألف ريال ودية الخطأ أربعون
 ألف ريال ونظرا الى قلتها جدا فى مثل هذا الوقت وقد
 ورد كتابات كثيرة من عدد من القضاة مبدين آراءهم فى
 رفع الدية عما هى عليه الآن نظرا لقلتها وارتفاع قيم الابل
 التى هى الأصل فى الدية كما دلت عليه سنة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقد ثبت فى الصحيحين أن النبى صلى
 الله عليه وسلم دفع دية الانصارى الذى قتل فى خيبر مائة
 من الابل وأجمع المسلمون على أن الابل أصل من أصول
 الدية ولم يحصل اجماع على غير الابل كما أن تغليظ الدية
 لا يتحقق الا فى الابل وقد صار العمل من عهد الخليفة
 الراشد عمر بن الخطاب رضى الله عنه الى يومنا هذا أن
 مقدار الدية يزيد تبعا لغلاء الابل فاذا زادت قيمتها رفع
 المقدار وفى حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فى
 قصته رفع قيمة الدية قال حتى اذا استخلف عمر رضى
 الله عنه قام خطيبا فقال :

(الا ان الابل قد غلت ففرضها على اهل الذهب ألف
 دينار الى آخره ٠٠) .

(٧٦) قرار مجلس القضاء الاعلى ببيئته العامة رقم ١٣٣ فى
 ١٤٠١/٩/٣ هـ .

ولقد أخذ أئمة الدعوة من هذه البلاد بالقول الراجح الذى يقضى باعتماد الأبل أصل الدية فكانوا كلما ارتفعت أقيام الأبل رفعوا مقدار الدية أخذوا بما دلت عليه سنة رسول الله عليه وسلم واختاره المحققون من علماء الأمة .

وبناء على ماتقدم من أن الأصل فى الدية الأبل ولأن مقدارها الآن قليل جدا . فإن مائة من ابن مخاض تزيد قيمتها عن ضعف مقدار الدية الآن ، فقد أصدر مجلس القضاء الأعلى كتابا عممه على عدد من محاكم البلدان التى فيها سوق للأبل ويوجد فيها أهل خبرة بأقيام الأبل لسؤال من يوثق بهم عن أقيام الأبل ذوات الأسنان الآتية :

(بنت مخاض – ابن مخاض ذكر – بنت لبون حقه – جذعة) .

فوردت أجاباتهم وبعد دراستها ومعرفة متوسط القيمة بالنظر الى قوامى المملكة حيث بلغ مقدار دية شبه العمد مائة وعشرة آلاف ريال زيادة ومقدار دية الخطأ المحض مائة ألف ريال وزيادة ، ولذا فإن مجلس القضاء الأعلى يقترح ما يلى :

- ١ – تكون دية شبه العمد مائة وعشرة آلاف ريال .
- ٢ – تكون دية الخطأ المحض مائة ألف ريال .

٣ - يسرى اثر هذا التقدير من تاريخ الموافقة عليه
من ولى امر المسلمين .

٤ - يصير هذا التقدير ساريا على كل حالة لم يتم
الحكم فيها قبل صدور الموافقة عليه .

٥ - دية المرأة المسلمة على النقيض من دية الرجل
المسلم وأن دية جراحها وأطرافها مثل دية الرجل حتى ثلث
الدية - ثم تكون على النصف من دية أطراف وجراح
الرجل .

القران	الخطا المحض	المد وقبيله	المنه	
في عهد الامام عبد العزيز ابن محمد آل سعود .	٨٠٠ ريال فريسي		القرن الثاني على ابتلاوي	١
	١٦٠٠ ألف	١٨٠٠ ألف	١٣٧٤ هـ	٢
قرار مجلس القضاء الاعلى رقم ١٠٠ في ٩٠/١١/٢٦ والسقيده من الامام السامي بترقم ٢١٣٧٤ في ١٣٩٠/١١/٢٤ هـ	٢٤٠٠ ألف	٢٧٠٠ ألف	١٣٩٠ هـ	٣
قرار هيئة كبار العلماء رقم ٥٠ في ٩٦/٨/٢٠ والتوكيد من الامام السامي بترقم ٢٠٢١/ع/٤ في ١٣٩٦/١٠/١٨ هـ	٤٠٠ ألف	٤٥٠ ألف	١٣٩٦ هـ	٤
قرار مجلس القضاء الاعلى بترقم العامه رقم ١٣٣ في ١٣٣/٩/٣ هـ	١٠٠ ألف	١١٠ ألف	١٤٠١ هـ	٥

الدية في القتل شبه العمد :

الدية في القتل شبه العمد كدية القتل العمد مائة من
الابل لقوله عليه الصلاة والسلام :

« لا ان في قتل عمد الخطأ قتل السوط والعصاء
والحجز مائة من الابل » .

الدية في القتل الخطأ :

القتل الخطأ يكون بتعمد الجاني الفعل دون أن يقصد
المجنى عليه أو اذا تعمد الجاني الفعل وقصد المجنى عليه
على ظن أن الفعل مباح بالنسبة للمجنى عليه ولكن تبين
أنه معصوم -

والدية في القتل الخطأ مائة من الابل لقوله عليه
الصلاة والسلام « في دية الخطأ عشرون حقة وعشرون
جذعة وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون
بنتو مخاض » .

جواز التصالح بأكثر من الدية الشرعية (٧٧) :

إذا بذل القاتل لأولياء الدم أكثر من الدية على ألا يقاد
فلأولياء قبول ذلك لما روى عن عمر بن شعيب عن أبيه عن
جده رضى الله عنهم قال : قال رسول الله صلى الله عليه

(٧٧) فتوى سماحة رئيس القضاة رقم ٢٣٧٢ في ٢١/٦/١٣٨٩
والمؤيدة بالأمر السامي رقم ١٧٠١٦ في ٢٦/٨/١٣٨٩ هـ .

وسلم « من قتل عمدا دفع الى أولياء المقتول فان شاءوا قتلوه وان شاءوا أخذنا الدية ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلقة وما صولحوا عليه فهو لهم وذلك لتشديد القتل » . رواه (الترمذى) . الخ .

تقدير الدية يكون وقت صدور الحكم فيها :

صدر قرار الهيئة الدائمة لمجلس القضاء الأعلى رقم ٦٥ فى ١٣٩٧/٤/٢٥ هـ بأن العبرة بمقدار الدية فى وقت صدور الحكم وليس بتاريخ الوفاة لأن أصل الدية الأبل وما قدر من النقود فهو قيمة لها والمعتبر فى دفع القيمة انما هو فى وقت الحكم ، فاذا كان وقت الحكم بالدية قد زيد فى التقدير فهو المعتمد فالدية تثبت فى وقت وفاة المجنى عليه والواجب دفع قيمتها وقت الحكم بالدية لم تتغير بأصلها وانما تغيرت قيمتها تبعا لغلاء الأبل التى هى أصل الدية فى أرجح اقوال أهل العلم وعليه دلت السنة فلو رخصت الأبل وصارت الدية التى هى مائة من الأبل لاتساوى التقدير السابق وقدرت بما تساويه وقت الرخص لم يجب دفع تقديرها وقت الغلاء الذى حصلت فيه الوفاة وانما يعتبر ما قدرت به حال رخصها لأن قيمتها تزيد وتنقص تبعا لارتفاع اقيامها وانخفاضها .

تحمل العاقلة للدية (٧٨) :

العاقلة هم عصابة الجاني نسباً وولاء حتى عمودى النسب وأن بعد كابن ابن عم جد الجاني ولا يعتبر فى العاقلة كونهم وارثين فى الحال بل متى كانوا يرثون لولا الحجب لعقلوا والمنصوص عليه شرعاً أن الدية تؤخذ من أقرب عاقلة الجاني فان ضاقت أموالهم انتقلت الى من يليهم وأن لم تتسع أموالهم للدية انتقلت الى من يليهم فى القرب من الجاني وهكذا الأقرب فالأقرب حسبما نص عليه العلماء وأن حصل تناكر بينهم فالمرجع فى ذلك الى المحكمة الشرعية .

فتاوى سماحة رئيس القضاة بالنسبة للدية :

- ١ - دية قتل الخطأ يحكم بها على العاقلة .
الفتوى رقم ٦٩٢ فى ١٣٨٠/٧/٢٤ هـ .
- ٢ - العاقلة لا تتحمل الصلح .
(الفتوى رقم ٧٧٧ فى ١٣٨٠/٨/١١ هـ) .
- ٣ - دية الخطأ تجب على العاقلة على ثلاثة أقساط ، قال بعض العلماء انها تجب على الجاني عند تعذر حصولها من العاقلة لفقرهم أو عدمهم .
الفتوى رقم ١٠٢٥ فى ١٣٨٠/١١/٣ هـ .

(٧٨) قرار الهيئة الدائمة لمجلس القضاء الأعلى رقم ٦٥ فى ١٣٩٧/٤/٢٥ هـ .

٤ - لاتحمل العاقلة ما دون ثلث الديسة والا كان الجانى مجنونا كما لايقم بها فى بيت المال بل تكون من ماله الخاص ان قدر على الوفاء والا فنظرة الى ميسرة .

الفتوى رقم ٨٢٩ فى ١٢٨١/٨/٣ هـ .

احوال تحمل بيت المال للدية :

يتحمل بيت مال المسلمين للدية فى الحالات التالية :

١ - حالة تجاوز المحقق صلاحياته :

اذا اجتهد المحقق فى اجراء التحقيق ورغبة منه فى الوصول الى معرفة القاتل تجاوز فى اجراء التحقيق وزاد عما ينبغى بايصال الضرر الى السجين ، الأمر الذى أدى الى وفاته ولكونه لم يعتمد قتله وانما مراده التوصل لمعرفة القاتل فان خطأ امثال هؤلاء يتحملة بيت المال كما دلت على ذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(قرار مجلس القضاء الأعلى رقم ١٨ فى ١٢٩٦/١/٦ هـ) .

٢ - حالة عدم العثور على المتسبب فى الحادث :

الأمر السامى الكريم رقم ٤/ز/١٢٧٥٢ فى ١٣٩٧/٥/٢٧ هـ .

أفتى سماحة رئيس القضاء بفتواه رقم ٢٦٠ فى
١٣٩٣/٩/٦ هـ بأن يلتزم بيت مال المسلمين بدفع الدية فى
الحالات الآتية :

- ١ - عند عدم وجود عاقلة للجانى أو عسرهم .
- ٢ - اذا قتل شخص من المسلمين وجهل القاتل .
- ٣ - اذا ترتبت الدية نتيجة خطأ الامام والوالى
وغيرهما من ولاية الأمر فى مباشرة عمل من اختصاص
وظيفته .
- ٤ - اذا توجهت القسامة فى قضية قتل ونكل أولياء
الدم عن الأيمان ولم يرضوا أيمان المدعى عليهم .

أحوال عدم تحمل بيت المال للدية :

لا يلتزم بيت مال المسلمين بدفع الدية فى الحالات
الآتية :

- ١ - كون المتسبب أجنبيا وثبت عدم اعساره :

صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٢٥٠ فى ١٣٩٥/٣/٧
يقضى بعدم قبول قضايا الديات فى مواجهة بيت المال اذا
كان المتسبب أجنبيا مالم يكن الجنى عليه سعودى الجنسية
وثبت بشكل قاطع اعسار المتسبب وعدم قدرته على الدفع
بعد اجراء التحريات عن قدرته المالية .

٢ - إذا كان الفعل نتيجة تصرفات لا تقرها الحكومة :

صدر الأمر السامي رقم ٢٠٢١ في ١٣٨٩/١/٢٩ هـ
بأن بيت المال لا يتحمل أداء ديوات ترتبت عليه نتيجة أخطاء
وتصرفات لا تقرها الحكومة .

كما صدر الأمر السامي رقم ٢/ش/١١١١٢ في
١٣٩٦/٥/٦ هـ بأن أي حادث يذهب ضحيته أنفس وينتج عنه
أضرار بسبب تهور أو عدم مبالاة بالمسئولية أو إهمال من
قبل منسوبي الوزارة أو خالفهم لا تتحمل الدولة عواقبه .

٣ - صدرت فتوى سماحة رئيس القضاة رقم ١١٢٤
في ١٣٧٨/٤/٧ هـ بأن الهالك لا تجب ديته في بيت المال
إلا إذا تحقق أنه مقتول وجعل قاتله .

مطالبة بيت المال بالدية :

القاعدة أن بيت مال المسلمين وارث لمن لا وراث له
وقد قررت الهيئة القضائية العليا بقرارها رقم ٧٩ في
١٣٩٣/٣/١٠ هـ بأنه إذا حدث حادث سيارة ونتج عنه
وفاة بعض الركاب وتعذر العثور على هويات المتوفين فإن
لأموري بيت المال المطالبة بدية الشخص المدهوس الذي
لم يعثر له على وارث وأن ظهر وارث تدفع له الدية والا
فإن بيت مال المسلمين وارث من لا وارث له .

وقد تأيد بالأمر السامي رقم ٨٩٧٢ في
١٣٩٢/٥/١٠ هـ .

استئزال قدر الدية من التعويض النظامى :

إذا صدر الحكم بالدية فلا يحصل المذور أو ورثته على التعويض الكامل بمقتضى نظام العمل والعمال وإنما يحصل عليه منقوصا بمقدار الدية التى حصل عليها .
(قرار مجلس الوزراء رقم ٧٣٤ فى ٥/٥/١٣٩٦ هـ) .

ثالثا : العقوبات التبعية :

العقوبات التبعية فى جريمة القتل العمد عقوبتان هما :

- ١ - الحرمان من الميراث .
- ٢ - الحرمان من الوصية .

أولا : الحرمان من الميراث :

الحرمان من الميراث عقوبة من العقوبات التى توقع على القاتل .

أصل هذه العقوبة :

- ١ - قوله عليه الصلاة والسلام : « ليس للمقاتل شىء من الميراث » وليس للمقتول بعد كصاحب البقرة » .

وقوله عليه الصلاة والسلام : « من قتل قتيلا فانه لا

يرثه وإن لم يكن له وارث غيره وإن كان والده أو ولده
فليس لقاتل ميراث » .

وقد اختلف الفقهاء فى هذا الموضع وسنورد آراءهم
على التفصيل التالى :

رأى الإمام مالك :

يرى أن القتل المانع من الميراث هو القتل العمد سواء
كان القتل مباشرة أو تسببا وسواء اقتص من القاتل أو
سقط عنه القصاص لسبب من الأسباب أما القتل الخطأ
فلا يحرم القاتل من ميراث المقتول وإنما يحرمه فقط من
الدية التى وجبت بالقتل .

ويرى أبو حنيفة : أن القتل سواء كان عمدا أو شبه
عمد أو خطأ وما جرى مجرى الخطأ يحصرم من الميراث
بشروط :

- ١ - أن يكون القتل مباشرا .
- ٢ - أن يكون القاتل بالغا عاقلا .
- ٣ - أن يكون القتل فى العمد وشبه العمد عدوانا ،
فإن كان بحق كالقتل دفاعا عن النفس فلا يكون القتل مانعا
من الميراث (٧٩) .

(٧٩) البحر الرائق ج ٨ ص (٤٤٨ ، ٥٠٠) .

والرأى الراجح فى مذهب الشافعى : أن القاتل يحرم من الارث فى كل حال لأنهم يرون أن الحرمان من الميراث قصد به سد الذرائع ومنع المورث من استعمال الميراث (٨٠) .

ويرى أحمد : أن القتل المضمون هو القتل المانع من الارث سواء كان عمدا أو شبه عمد أو خطأ وسواء كان مباشرة أو تسببا وسواء كان من صغير أو مجنون أو من بالغ عاقل ، أما القتل غير المضمون فلا يمنع من الميراث كالقتل دفاعا عن النفس والقتل قصاصا .

وعلى ذلك نقول : أن الفقهاء جميعا متفقون على أن القتل العدوان المباشر يترتب عليه حرمان القاتل من ميراث المقتول وما عدا ذلك من أنواع القتل فيه اختلاف كبير بين الفقهاء (٨١) .

ثانيا : الحرمان من الوصية :

الحرمان من الوصية عقوبة تبعية أيضا وأصلها قوله عليه الصلاة والسلام : « ليس لقاتل شيء » ، « ولا وصية لقاتل » ، وقد تعددت آراء الفقهاء فى هذا الصدد نورد هنا على التفصيل التالى :

(٨٠) المذهب ج ٢ ص (٣٦) .

(٨١) الميراث المقارن لأحمد عبد الرحيم الكشكى - الطبعة الأولى ص (٤٨) .

يرى أبو حنيفة : حرمان القاتل من الوصية فى القتل
العمد العدوان وشبه العمد والخطا وما جرى مجرى الخطا
بشروط أن يكون القتل مباشرا وأن يكون القاتل عاقلا بالغاً
ويرى أبو حنيفة ومحمد أن الوصية تصح إذا أجازها
الورثة •

راى أبو يوسف : يرى أن الوصية لا تصح للقاتل رغم
إجازة الورثة لها •

يرى البعض فى مذهب مالك التفرقة بين القتل العمد
والخطا ، فالقتل الخطا لا يمنع من الوصية وهذا باتفاقهم •
ولكنهم اختلفوا فى القتل العمد ، فرأى بعضهم أن الوصية
لا تصح إذا كان المقتول لا يعلم أن الموصى له قاتله ، فان
علم بأنه قاتله وأوصى له بعد الجناية فالوصية تصح فى
المال ولا تصح فى الدية لأن الدية مال لم يجب الا بالموت •
وعلى هذا اذا كانت الوصية قبل الجريمة فانها تبطل
بارتكاب جريمة العمد الا اذا رأى المقتول البقاء على
الوصية •

ويرى البعض الآخر أن الوصية تصح للقاتل عمداً
سواء علم الموصى بأنه قاتله أو لم يعلم ويستوى عند

أصحاب هذا الرأي أن تكون الوصية قبل القتل أو بعده
فهي صحيحة في الحالين (٨٢) •

ويرى البعض في مذهب الشافعي وأحمد أن الوصية
لا تصح لمقاتل وينقسمون الى قسمين : قسم يرى أن الوصية
لا تصح ولو أجازها الورثة لأن المانع من الوصية هو
القتل لا مصلحة الورثة ، والقسم الآخر يرى صحة الوصية
أن أجازها الورثة •

ويرى البعض الآخر من هذا المذهب أن الوصية
صحيحة في كل حال للمقاتل دون حاجة لإجازة الورثة •

(٨٢) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٣٩ . عبد القادر عودة
المرجع السابق ص (١٨٨) •

المبحث الرابع

الأعذار المخففة لعقوبة القتل العمد

فى الشريعة الإسلامية

نسبى أن أوضحنا أن القوانين الوضعية تتكلم عن الأعذار العامة فى جريمة القتل العمد وأنها :

١ - عذر صغر السن .

٢ - عذر الدفاع الشرعى .

ونقول بل ونقرر هنا : أن الشريعة الإسلامية لم تغفل تلك الأعذار بل أنها عملت بها وما زالت تعمل بها قبل القوانين الوضعية بأكثر من أربعة عشر قرناً من الزمان وسنتكلم عن تلك الأعذار فى مبحثين نخصص الأول لعذر صغر السن ، ونخصص الثانى لعذر الدفاع الشرعى .

المبحث الأول : عذر صغر السن :

لكى نحدد مسئولية الصغير نود أن نقرر هنا أن الإنسان يمر بمراحل ثلاث منذ ولادته وفى حياته وأولى هذه المراحل هى التى تبدأ بولادته وحتى بلوغه سن المسابعة ، والمرحلة

الثانية هي التي تبدأ من سن السابعة وتنتهى ببلوغه ،
والمرحلة الثالثة هي التي تبدأ بعد سن البلوغ ولكل مرحلة
من هذه المراحل حكمها •

أولا : المرحلة الأولى (مرحلة انعدام الإدراك) :

تبدأ هذه المرحلة كما قلنا من لحظة ولادة الصبي
وحتى بلوغه سن السابعة ، وفي هذه المرحلة يسمى الطفل
أو الصبي صبيا غير مميز ويعتبر إدراكه منعما •

حكم مسئولية الصبي غير المميز :

نفرق هنا بين مسئوليته الجنائية ومسئوليته المدنية ،
فإذا ارتكب الصبي غير المميز الذي لم يبلغ سن السابعة
أية جريمة فلا يسأل عنها جنائيا ولا تأديبيا فلا يحد إذا
ارتكب جريمة توجب الحد ولا يقتص منه ولا يعزر لأن
حكمه حكم المجنون لفقد الإدراك أو لنقصان العقل • وقد
قال الشيخ البخاري : أن الصغر في أول أحواله مثل
الجنون فيسقط عنه ما يسقط عن المجنون • لأنه عديم
التمييز والعقل كالمجنون والتمييز معنى يعم جميع
الحيوانات به تعر ما يحتاج اليه من المنافع والمضار التي
يتعلق بها بقاؤها ركبها الله في طباعها والعقل يختص
بالإنسان به يدرك عواقب الأمور وحقائق الأشياء • وقد
عدم الصغير كليهما في أول أحواله فكان مثله مثل المجنون
بل أدنى حالا منه لأنه قد يكون للمجنون تمييز وإن لم يكن

عقل وهو عدم الأمرين ، وأما إذا عقل أى ترك الصبا من أولى درجات الصغر الى أوسطها وظهر فيه شيء من آثار العقل فقد أصاب ضربا من أهليه الأداء ، فكان ينبغى أن يثبت فى حقه وجوب الأداء بحسب ذلك ، ولكن الصبا عذر مع أنه قد أصاب ضربا من الأهلية لبقاء الصبا وعدم بلوغ العقل غاية الاعتدال فسقط بهذا العذر ما يحتمل السقوط عن البالغ من حق الله تعالى لكن لا يسقط ما لا يحتمل السقوط (٨٣) .

قال صلى الله عليه وسلم : « من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا » .

ويلاحظ أن الصغير هنا لا يحرم من الميراث حتى لو قتل مورثه عمدا .

بالنسبة لمسئوليته المدنية :

أوضحنا أن الصبى غير المميز لا يسأل جنائيا ولكن ليس معنى ذلك ألا يسأل مدنيا فهو فى الحقيقة يسأل مدنيا عن أداء التعويض فى ماله الخاص لأن القاعدة الأصلية فى الشريعة الاسلامية أن السماء والأموال معصومة أى غير مباحة وأن الأعدار الشرعية لا تنافى هذه العصمة أى أن الأعدار لا تهدر الضمان ولا تسقطه ولو أسقطت العقوبة .

(٨٣) ابو زهرة - الجريمة ص (٤٨٠) ، حاشية فخر الاسلام

ج ٤ ص (١٣٩٢) .

ثانيا : المرحلة الثانية (مرحلة الادراك الضعيف) :

تبدأ هذه المرحلة ببلوغ الصبى سن السابعة وحتى بلوغه ولكن ما هى سن البلوغ ؟

يحددها أبو حنيفة بالنسبة للصبى ثمانى عشرة سنة والفتاة سبع عشرة سنة وذلك اذا لم تظهر عليهما الامارات الطبيعية .

حكم مسئولية الصبى فى هذه المرحلة :

بالنسبة للناحية الجنائية :

لا يسأل اذا ما ارتكب اية جريمة جنائيا ولكن يسأل تاديبيا .

بالنسبة للناحية المدنية : يسأل مدنيا عن افعاله كما يسأل الصبى غير المعيز .

ثالثا : المرحلة الثالثة (مرحلة الادراك التام) (التمييز) :

تبدأ هذه المرحلة ببلوغ سن الرشد .

حكم المسئولية :

يسأل جنائيا ومدنيا عن أى جرائم يرتكبها .

حكم الأطفال المشركين :

تطرق لهذا الموضوع المرحوم أبو زهرة حيث قال : هل

تقر الشريعة الإسلامية أحكام قانون التشرد للأحداث الذي لا يتقد بسن خاصة ؟ وأجاب عن ذلك بقوله : ان هؤلاء الأطفال المشردين من الصغار سواء اكانوا مميزين أم كانوا غير مميزين اذا نظرنا اليهم نظرة فاحصة نجدهم أطفالا ليس لهم أولياء على النفس يقومون بصيانتهم وتهذيبهم وتربيتهم أو لهم أولياء تخلوا عن واجبهم فكانوا يحكم الشرع في حكم المعزولين عن هذه الولاية وبذلك تكون الولاية عليهم لولى الأمر لأن القاعدة الفقهية (أن السلطان ولى من لا ولى له) فاذا كانت الدولة قد تولت تنظيم أحوال الأطفال المشردين فقد تولت أمرا هو لها وهو من قبيل تنظيم ولايتها •

وهكذا يتضح لنا ان الشريعة الإسلامية قد عرفت عذر صغر السن ، كما عرفت القوانين الوضعية ويتبين ان القواعد التى وضعتها الشريعة الإسلامية لمسئولية الأحداث من أربعة عشر قرنا هى نفس القواعد التى تقوم عليها مسئولية الأحداث فى القوانين الوضعية الحديثة •

ثانيا : عذر الدفاع الشرعى (٨٤) :

العذر الثانى من الأعذار المخففة هو عذر الدفاع

(٨٤) راجع مؤلفنا النظرية العامة للجريمة بين الشريعة والقانون •

الشرعى وسنتكلم عن الدفاع الشرعى عامة فى الشريعة
الاسلامية وذلك للاستفادة منها وذلك على التفصيل التالى :

الدفاع الشرعى فى الشريعة الاسلامية

المبحث الأول

تعريف الدفاع الشرعى :

إذا بحثنا فى كتب الفقه لا نجد تعريفا موحدا للدفاع
الشرعى فى الشريعة الاسلامية ولكن ليس معنى هذا أن
الشريعة الاسلامية لم تعرف الدفاع الشرعى ، بل العكس
فإن الشريعة الاسلامية قد عرفت الدفاع الشرعى قبل أن
تعرفه القوانين الوضعية ، فالشريعة الاسلامية أباحت
الدفاع عن المال والدفاع عن النفس وجمهور الفقهاء
يقولون : أن الدفاع يصبح واجبا فى حال الاعتداء الحاصل
على المال لقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه : « من
مات دون ماله فهو شهيد » • فإذا كان شهيدا إذا مات
دون ماله فالدفاع واجب ونظرا لأن الدفاع الشرعى يعتبر
أساس أسباب الإباحة لأنه هو سببها الأول فقد عنى الفقهاء
به عناية فائقة وتكلم نه البعض وقسموه الى قسمين (٨٥) :

(٨٥) عبد القادر عودة - المرجع السابق ص (٤٧٢)

١ - دفاع شرعى خاص : ويسمى دفاع الصائل (٨٦) .

٢ - دفاع شرعى عام : ويسمى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وعرف الدفاع الشرعى الخاص بأنه هو واجب الانسان فى حماية نفسه أو نفس غيره وحقه فى حماية ماله أو مال غيره من كل اعتداء حال غير مشروع بالقوة اللازمة لدفع هذا الاعتداء ، وعرفه البعض (٨٧) : بأنه حالة تخول بها شخص يسمى المدافع استخدام القوة اللازمة لرد اعتداء حال أو وشيك الوقوع على نفسه أو ماله أو عرضه أو على نفس أو مال أو عرض غيره من شخص آخر يسمى (المعتدى) ويعترض على التفرقة السابقة ويقول : ان هذه التفرقة فى نظرنا محل نظر حيث لا وجود فى الواقع بما يسمى الدفاع الشرعى العام وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على كل مسلم ومسلمة وأساسه قوله تعالى :

(*)

وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ

(٨٦) يقابل الدفاع الشرعى فى القوانين الوضعية .

(٨٧) النظام الجنائى للدكتور عبد الفتاح خضر ص (٢٥٨) .

(*) سورة آل عمران : الآية (١٠٤) .

التكليف الشرعى للدفاع الشرعى :

ما هى طبيعة الدفاع الشرعى وهل هو واجب للمدافع
أم جائز أم حق ؟

للإجابة على هذا السؤال ولنوضح طبيعة الدفاع
الشرعى سنتكلم عن طبيعة الدفاع الشرعى ضد المال
والدفاع الشرعى ضد النفس *

أولا : إذا كان الدفاع الشرعى ضد المال :

يرى أغلب الفقهاء أن الدفاع الشرعى ضد المال يعتبر
جائزا * لأن المال مما يباح بالإباحة والبعض يرون أنه
واجب إذا كان مالا فيه روح أى ليس جمادا أو كان مالا
للغير فى يد المدافع كمال المحجوز عليه أو الوقف أو مالا
مودعا أو كان مالا للمدافع ولكن تعلق به حق للغير كرهن
أو اجارة (٨٨) *

ويرى المرحوم أبو زهرة أن من القتل الذى لا قود فيه
القتل دفاعا عن المال فقد قال النبى صلى الله عليه وسلم :
« من أريد ماله فقاتل فقتل فهو شهيد » ولا يكون شهيدا
إلا إذا كان مأمورا بالقتال دونه ولا يكون مأمورا بالقتال
دونه إلا إذا كان قتله مباحا له لصون ماله ويحفظه *
وأضاف أنه قد روى عن النبى صلى الله عليه وسلم : « أنه

(٨٨) أسنى المطالب ج ٤ ص (١٩٨) . عبد القادر عودة
ص (٤٧٦) *

جاء اليه رجل يقول : يا رسول الله يأتيني يريد مال ؟ قال عليه الصلاة والسلام : ذكره الله . قال : فان لم يذكر الله ؟ قال : استعن عليه من حورك من المسلمين . قال : فان لم يكن حولى منهم أحد ؟ قال : فاستعن عليه السلطان . قال : فان نأى عني السلطان ؟ قال : قاتل دون مالك حتى تمنع مالك وتكون شهيدا في الآخرة » (٨٩) .

ثانيا : اذا كان الدفاع الشرعى ضد النفس :

اختلف الفقهاء حول طبيعة الدفاع الشرعى ضد النفس وهل هو واجب أو جائز وقبل أن نورد الأقوال نقول : ان الواجب هو الذى يذم تاركه ويلام شرعا بوجه ما مع رأى وهو ما يعاقب على تركه طبقا لرأى آخر (٩٠) .

يرى الامام مالك والشافعى وظاهر مذهب أبى حنيفة : أن الدفاع الشرعى ضد النفس واجب والراجع فى مذهب أحمد أن الدفاع ضد النفس جائز .

حكم دفاع المرأة عن نفسها :

رأينا ونحن نتكلم عن طبيعة الدفاع الشرعى أن نبين حكم دفاع المرأة عن نفسها . هل هو واجب أم جائز ؟ فإذا راود رجل امرأة عن نفسها ثم حاول اكراها على الزنا فدافعت عن نفسها ولم يكن من يدفعه عنها فقتلته فإنسه

(٨٩) أبو زهرة - العقوبة ص (٤٤٨) .

(٩٠) الاحكام فى أصول الأحكام للأمدى ج ١ ص (٢٣٨) -

المصطفى للفضالى ج ص (٦٥ ، ٦٦) .

لادية ولا قود وذلك لأنه معتد وقتله يكون بحق (٩١) . وقد جاء فى المعنى لابن قدامة ما نصه :

قال أحمد فى امرأة أرادها رجل على نفسها فقتلته لتحصن نفسها فلا شيء عليها وذكر حديثا يرويه الزهرى عن القاسم بن محمد عن عبيد بن عمران : « أن رجلا أضاف ناسا من هنيل فأراد امرأة على نفسها فرمته بحجر فقتلته ، فقال عمر رضى الله تعالى عنه : والله لا يودى أبدا ولأنه اذا جاز الدفع عن ماله الذى يجوز بذله وإباحته فدفع المرأة عن نفسها وصيانتها عن الفاحشة التى لا تباح أبدا أو لا اذا ثبت هذا فإنه يجب عليها أن تدفع عن نفسها ان أمكنها ذلك لأن التمكين منها محرم وفى ترك الدفع نوع تمكين » .

ويرى المرحوم أبو زهرة أن دفع المرأة عن نفسها من أرادها على نفسها واجب .

المبحث الثانى

شروط الدفاع الشرعى :

للدفاع الشرعى أربعة شروط هى :

١ - أن يكون هناك اعتداء .

(٩١) أبو زهرة - العقوبة ص (٤٥١) .

- ٢ - أن يكون هذا الاعتداء حالا .
 ٣ - ألا يمكن دفع الاعتداء بطريق آخر .
 ٤ - أن يدفع هذا الاعتداء بالقوة اللازمة .

الشرط الأول :

أن يكون هناك اعتداء : فإذا لم يكن هناك اعتداء أصلا فلا يتحقق الدفاع الشرعى أى أنه إذا لم يكن الفعل محرما فلا يتحقق الدفاع الشرعى ومثاله حالة الجلاذ حين يقطع رقبة المحكوم عليه أو يده تنفيذا لحكم الولى وبمعنى آخر إذا كان الشخص يستعمل حقه أو يؤدى واجبه فليس للآخر أن يتدفع بحالة الدفاع الشرعى .

ويشترط أيضا لتحقيق الاعتداء أن يكون الفعل غير مشروع والفعل المعتبر اعتداء لا يشترط فيه أن يقع بالفعل فليس على المعتدى عليه أن ينتظر حتى يسدده المعتدى بالمنع ما دامت حالته تدل على أنه سيعتدى فإذا أقبل الرجل بالسيف أو غيره من السلاح الى الرجل فانما له ضربه على ما يقع فى نفسه فان وقع فى نفسه أنه يضربه وان لم يقع ذلك لم يكن له ضربه (١٢) .

حالة هجوم الحيوان ودفع خطره :

يرى مالك والشافعى وأحمد أن فعل الاعتداء يتحقق سواء اكان مصدره انسانا أم حيوانا .

(١٢) الام ج ٦ ص ٢٧ .

ولكن فى رأى أبى حنيفة وأصحابه إلا مبرر لوجود حالة الدفاع عند هجوم الحيوان لأن فعله لا يعتبر جريمة •

حالة التلبس بالزنا :

صورة هذه الحالة أن يفاجأ الزوج زوجته وهى متلبسة بالزنا فيحاول قتلها هى ومن يزنى بها فهل يحق للزوجة وشريكها أن يدفع كل منهما الاعتداء أو خطره الوشيك الوقوع عليهما ويكونان فى حالة دفاع شرعى ضد فعل الزوج ؟

الشريعة الاسلامية الغراء لا تعرف هذه الحالة المعمول بها فى القوانين الوضعية والتى تجعلها عذرا مخففا للزوج عند قتل الزوجة وشريكها ولكن الشريعة الاسلامية تهدر دم الزانى عندما يقتله الزوج ولا تعترف بدفاع شرعى يصدر من زانية وشريكها ومن قضاء على رضى الله عنه فى امرأة تزوجت فلما كان ليلة زفافها ادخلت صديقها الحجرة سرا وجاء الزوج فدخل الحجرة فوثب عليه الصديق فاقتتلا ، فقتل الزوج الصديق وقتلت المرأة الزوج فقضى على بقتل المرأة بالزوج ولم يعتبرها مدافعة عن نفسها أو عن غيرها •

الشرط الثانى :

أن يكون الاعتداء حالا وعلى ذلك لا يتحقق الدفاع

الشرعى فى الاعتداء المؤجل أو التهديد به لأن المعتدى عليه
يمكنه الالتجاء الى السلطات العامة لحمايته .

الشرط الثالث :

الا يمكن دفع الاعتداء بطريق آخر وعلى ذلك اذا
كان من الممكن الاحتماء برجال السلطة العمومية فى الوقت
المناسب أو استطاع الحصول عليه (المعتدى عليه) أن
يمنع نفسه أو يمتنع بغيره دون استعمال العنف فليس له
أن يستعمله (١٣) .

الشرط الرابع :

أن يدفع هذا الاعتداء بالقوة اللازمة وعلى ذلك يشترط
الا يزيد المعتدى عليه فى الدفاع عن نفسه فاذا زاد فى
الدفاع وتمادى فانه يعتبر معتديا لا مدافعا وبعبارة أخرى
المدافع مقيد دائما بأن يدفع الاعتداء الواقع عليه فى
حدود منعه فقط وعلى ذلك اذا دخل رجل منزل آخر بغير
إذنه وكان يندفع بالأمر بمغادرة المنزل أو بالتهديد بالضرب
فليس له أن يضربه فان لم يخرج ضربه بأسهل ما يعلم أنه
يندفع به لأن المقصود دفعه ، فان اندفع بقليل فلا حاجة
لأكثر منه ، فان علم أنه يخرج بالعصا لم يكن له ضربه
بالحديد لأن الحديد آلة للقتل بخلاف العصا وان ذهب

(١٣) الام ج ٦ ص (٢٧) .

موليا لم يكن له قتله ولا اتباعه وان ضربه ضربة عطلته
لم يكن له ١ نيتنى عليه لأنه كفى شره وان ضربه ففقا
عينيه فولى مدبرا فضربه فقطع رجله ، فقطع الرجل مضمون
عليه بالقصاص أو الدية لأنه فى حال لا يجوز له فيها
ضربه (٩٤) •

المبحث الثالث

تجاوز حدود الدفاع الشرعى :

الشرعية الاسلامية تتفق مع القوانين الوضعية تماما
فى حالة ما اذا تجاوز المدافع حدود الدفاع الشرعى فاذا
استعمل المدافع قوة أكثر من المطلوب فهو مسئول عن
الزيادة فى الدفاع ويعتبر نصب الحبال والأشراك والفخاخ
بقصد قتل المعتدين أو جرحهم جائزا عند أبى حنيفة
والشافعى وأحمد (٩٥) وليس على صاحب المكان مسئولية
لأنه من قبيلة دفاع ولأن الداخل قتل نفسه بتعديه ودخوله
مسكن غيره دون حق ولكن مالكا يرى مسئولية الفاعل

• (٩٤) المغنى ج ١٠ ص (٣٥١ ، ٣٥٢) •

• (٩٥) المغنى ج ٩ ص (٥٧١) •

إذا قصد بعمله إصابة الداخلين أو اهلاكهم ان قصد سد حاجة من حاجات المسكن أو المكان فلا مسئولية عليه (٩٦) •

المبحث الرابع

الأثر المباشر للدفاع الشرعى :

إذا توافرت شروط الدفاع الشرعى فى حق المدافع حسبما أوضحناه فقد تتحقق حالة الدفاع الشرعى واتفق الفقهاء على أن أفعال الدفاع الشرعى مباحة ولا مسئولية على المدافع من الناحية الجنائية لأنه أتى فعلا مباحا وأدى واجبا أو استعمل حقا قرره الشارع وإداء الواجبات واستعمال الحقوق لا يترتب عليه أية مسئولية •

(٩٦) مواهب الجليل ج ٦ ص (٢٤١) •

الباب الثاني

**القتل شبه العمد في القوانين الوضعية
والشريعة الإسلامية**

الفصل الأول

الضرب المفضى الى الموت فى القانون

تمهيد :

نظرا لأن الهدف من هذه الدراسة هو المقارنة بين الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية فى جرائم القتل أى جرائم الاعتداء على الأشخاص وسلامة أبدانهم ، وقد اتفق الفقهاء على التقسيم الثلاثى للقتل (عمد أو شبه عمد أو خطأ) وقد تكلمنا فى الباب الأول عن جريمة القتل العمد فى الشريعة والقانون وجريا على التقسيم الثلاثى فأننا سنتكلم فى هذا الباب عن القتل شبه العمد ، والقتل شبه العمد فى الشريعة الاسلامية يدخل فيه جميع الأفعال التى يكون قصد الجانى منها العدوان ولا يقصد منها القتل ولكن هذه الأفعال تؤدى الى وفاة الجنى عليه ويقابل القتل شبه العمد فى القوانين الوضعية جريمة الضرب الذى يفضى الى الموت وعلى ذلك سنخصص هذا الفصل لجريمة

الضرب المفضى الى الموت فى القانون ونخصص الفصل
الثانى للمقتل شبه العمد فى الشريعة الاسلامية .

ويلاحظ أن جريمة الضرب المفضى الى الموت ليست من
جرائم القتل حسب مفهوم القانون ولكنها ضمن جرائم
الضرب والجرح عمدا وكما سبق أن اخترنا قانون العقوبات
المصرى للمقارنة به ، فقد حدد هذا القانون جريمة الضرب
المفضى الى الموت بنصه عليها فى المادة ٢٣٦ منه فى الباب
الأول من الكتاب الثالث المخصص للجنايات أو الجنح التى
تحصل لأحد الناس فنص على أن :

كل من جرح أو ضرب أحدا عمدا أو أعطاه مواد
ضارة ولم يقصد من ذلك قتلا ولكنه أفضى الى الموت
يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى
سبع ، وأما اذا سبق ذلك اصرار أو ترصد فتكون العقوبة
الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

وهذه المادة حددت أركان جريمة الضرب المفضى الى
الموت وحالاته والعقوبة المقررة له وسنتكلم عن ذلك
كالاتى :

المبحث الأول

أركان جريمة الضرب المفضى الى الموت

من مراجعة نص المادة ٢٣٦ السالفة الذكر يتضح لنا
أن جريمة الضرب المفضى الى الموت تستلزم توافر أربعة
أركان هي :

- ١ - الركن المادى .
- ٢ - الركن المعنوى .
- ٣ - أن يقضى الضرب الى الموت .
- ٤ - وجود رابطة السببية بين الموت والضرب .

اولا : الركن المادى : الجرح والضرب واعطاء المواد
الضارة :

ما هو الجرح ؟

عرفه البعض بأنه كل قطع او تمزيق فى الجسم او فى
أنسجته (١) وعرفه البعض الآخر الى أنه مساس بأنسجة

(١) جارد ج ٥ فقرة ١٧٧ .

الجسم يؤدي الى تمزيقها (٢) ويعنى بالتمزيق تحطيم الوحدة الطبيعية التي تجمع بين جزيئات الأنسجة .

ولا يشترط القانون شروطا خاصة في الآلة المستخدمة في الجرح فيصح ان تكون سلاحا ناريا او تكون آلة راضة او واخزة او حارقة . المهم ان تؤدي الى تمزيق بالانسجة المجنى عليه . وعلى ذلك يمكن ان يحصل الجرح من حيوان كمن يحرش كلبه على المجنى عليه فيهجم عليه ويحدث به جروحا . وهكذا .

ما هو الضرب ؟

هو كل ما يقع على جسم الانسان ويكون له تأثير فيه ولا يؤدي الى التمزيق وقد يقع الضرب على جسم الانسان (المجنى عليه) بقبضة اليد او بالركل (بالقدم) أو باللطم (بالكف) (٣) . وقد يكون بضربة واحدة أو بضربات متعددة ومتلاحقة .

ما هي المواد الضارة ؟

المواد الضارة هي التي يتناولها المجنى عليه وينشأ عن تناولها مرض أو علة أو عجز والمفروض أن المجنى عليه قد تناولها وهو جاهل أنها ضارة به ولا يوجد حصر للمواد

(٢) نجيب حسنى - المرجع السابق ص (٢٧٢) .

(٣) نقض مصرى في ٢٧/٢/١٩٣٠ .

الضارة وكلها فى نظر القانون على حد سواء والعبرة أيضا
أن يكون الجانى بتقديمه المواد الضارة للمجنى عليه غير
قاصد قتله •

ثانيا : الركن المعنوى : القصد الجنائى العام :

القصد الجنائى هنا هو القصد الجنائى العام لأن
جريمة الضرب المفضى الى الموت لا تتطلب قصدا خاصا
كجريمة القتل العمد ولقد سبق أن تكلمنا عن القصد
الجنائى فى جريمة القتل العمد فيمكن الرجوع اليه والمهم
هنا أن يكون الجانى قاصدا المساس بسلامة المجنى عليه •

ثالثا : أن يقضى الضرب الى الموت :

الركن الثالث لجريمة الضرب المفضى الى الموت هو
أن تؤدى الجروح أو الضربات أو اعطاء المواد الضارة الى
الوفاة ، فإذا لم تحصل الوفاة لم تتحقق تلك الجريمة
ولا يشترط القانون أن تحدث الوفاة فورا فقد يتراخى
حدوثها زمنا قصيرا أو طويلا المهم هو توافر علاقة السببية
بين الموت والفعل •

رابعا : وجود رابطة السببية :

سبق أن تكلمنا عن رابطة السببية فى القتل العمد
فيمكن الرجوع اليها ، لأنها واحدة • المهم أن تكون الوفاة
مرتبطة بالفعل ارتباطا المسبب بالسبب والمعلول بالعللة •

وسنضرب أمثلة من أحكام محكمة النقض فى هذا الخصوص على الوجه التالى :

١ - اذا كان الثابت ان السبب الرئيسى فى وفاة المجنى عليه هو الاصابة التى أحدثها به الجانى فهذا الجانى مسئول عن جريمة الضرب المفضى الى الموت ولو كان المجنى عليه به من الأمراض ما ساعد أيضا على الوفاة(٤) .

٢ - متى ثبت أن الضرب الذى وقع من المتهم هو السبب الأول المحرك لعوامل أخرى متنوعة تعاونت على أحداث وفاة المجنى عليه كالضعف الشيخوخى أو اهمال العلاج ، فالتهم مسئول عن كافة النتائج التى ترتبت على فعله ولو لم يتوقع هذه النتائج لأنه كان يجب عليه قانونا ان يتوقعها(٥) .

ما حكم التعدد بالنسبة لجريمة الضرب المفضى الى الموت :
الصورة التى نحن بصددھا هى أن يشترك مجموعة من الجناة فى ضرب المجنى عليه ، ما حكم مسئولية كل منهم ؟

(٤) نقض ١٩٢٣/١١/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣
رقم ١٥٧ ص (٢٠) .
(٥) نقض ١٩٣٦/١١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٩ ص (٩) .

محكمة النقض حسمت الموضوع وقالت انه فى حالة تعدد المتهمين فى ضرب أفضى الى موت لا يسأل شخص عن هذه الجريمة بصفته فاعلا أصليا الا اذا ثبت انه هو الذى أحدث الضرب أو الضربات المفضية الى الموت أو التى ساهمت فى ذلك أو اذا كان قد اتفق مع آخرين على ضرب المجنى عليه ثم باشر معهم الضرب فعلا تنفيذا للغرض الاجرامى الذى اتفق معهم على مقارفته وفى هذه الحالة الأخيرة يستوى أن يكون هو محدث الضربة أو الضربات التى سببت الوفاة أو أن يكون قد أحدثها غيره ممن اتفقوا معه (٦) .

أما اذا لم يكن بين المتهمين تفاهم سابق على الضرب فان كلا منهم يكون مسئولاً عن فعله (٧) .

العقوبة :

اذا تمت الجريمة بدون سبق اصرار أو ترصد تكون العقوبة السجن من ثلاث سنوات الى سبع ، أما اذا كان هناك سبق اصرار أو ترصد تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن (١٥) من ثلاث سنوات الى خمس عشرة سنة (١٦) .

(٦) نقض ١٢/٦/١٩٤٩ السنة الاولى رقم ٤٦ ص (١٢٤)
مجموعة أحكام النقض .
(٧) نقض ١٠/٥/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ص (٢٤٧) رقم ١٨٠ .

الفصل الثانى

القتل شبه العمد فى الشريعة الاسلامية

تمهيد :

جريمة القتل شبه العمد فى الشريعة الاسلامية تقابل
كما قلنا جريمة الضرب أو الجرح المفضى الى الموت فى
القوانين الوضعية .

ويجدر بنا هنا أن نقرر أن تعبير الشريعة الاسلامية
بالمقتل شبه العمد أصبح منطقاً من تعبير الضرب أو الجرح
المفضى الى الموت فى القوانين الوضعية وذلك لأن
تعبير الشريعة اعم فيدخل فى القتل شبه العمد الموت
الناشئ عن الجرح والضرب واعطاء المواد السامة
والضارة والتفريق والتريق والتردية والخنق . وكل
ما يدخل تحت القتل العمد اذا انعدمت نية القتل عند
الجاني وتوفر لديه قصد الاعتداء . ولقد اعترف بذلك
فقهاء القانون الوضعى انفسهم وقرروا أن لفظ الضرب فيه

قصور عن استيعاب المعنى الذى يندرج تحته قانونا
ويلاحظون على نصوص الضرب عموما قصور الفاظها عن
الاضافة بما يندرج تحتها .

المبحث الاول

تعريف الفقهاء للقتل شبه العمد

عند الحنابلة :

شبه العمد عند الحنابلة هو قصد الجناية بما لا يقتل
غالبا اما لقصد العدوان عليه أو لقصد التأديب له فيسرف
فيه كالضرب بالسوط والعصا والحجر الصغير أو يلكزه
بيده أو يلقيه فى ماء يسير أو يصيح بصبى أو معتوه على
سطح فيسقطان أو يفتقل عاملا فيصيح به فيسقط ويسمى
خطأ العمد وعمد الخطأ لاجتماع العمد والخطأ فيه فانه عمد
الفعل وأخطأ فى القتل (٨) .

عند الشافعية :

هو ما كان عمدا فى الفعل خطأ فى القتل (٩) أى كل

(٨) الشرح الكبير ج ٩ ص (٣٣١) .

(٩) الوجيز ج ٢ .

فعل لم يقصد به القتل تولد عنه القتل ويعرفه بعضهم بأنه قصد الإصابة بما لا يقتل غالباً فيموت منه ولا تجب به عقوبة القتل العمد لأن الجاني لم يقصد القتل (١٠) . ويعرفه أكثرهم بأنه قصد الفعل والشخص ولو كان غير معين بما لا يقتل غالباً (١١) .

عند الحنفية :

شبه العمد هو ما تعمدت ضربه بالعصا أو السوط أو الحجر أو اليد أو غير ذلك مما يفضي إلى الموت فإن قى هذا الفعل معنيين :

أولهما : معنى العمد باعتبار قصد الفاعل إلى الضرب .

وثانيهما : معنى الخطأ باعتبار انعدام قصد الفاعل إلى القتل فهو يشبه العمد صورة من حيث أنه قصد الفعل (١٢) .

عند المالكية :

الإمام مالك لا يعرف هذا النوع من القتل ، فالقتل

(١٠) المذهب ج ٢ ص (١٨٠) .

(١١) نهاية المحتاج ج ٩ ص (٣٣١) .

(١٢) المبسوط ج ٣٦ ص (٦٤ - ٦٥) .

عنده صنفان : عمد وخطا ووافقه الظاهرية ويستدل على ذلك بقوله تعالى :

(*)

وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا.....

..... وَمَا كَانُ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً

أدلة القائلين بالقتل شبه العمد :

استدلوا على ذلك بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الا أن فى قتل خطا العمد قتل السوط والعصا والحجر مائة من الابل » .

وقوله فى رواية اخرى : « قتل شبه العمد مغلظ مثل قتل العمد ولا يقتل صاحبه » .

ويلاحظ أن تقسيم الفعل الى عمد وشبه عمد انما هو فى القتل فقط ولا يتجاوز ذلك الى الأطراف بل ان الأطراف ليس فيها شبه عمد(١٢) . لأن الجروح وقطع الأعضاء ليست لها آلة معينة بل أن العبرة فيها بالنتيجة والقصد الى الفعل الذى أوجبها أيا كان ذلك الفعل ما دام قد حدث أثره فمن لطم انسانا لكمة جدعت أنفه يجرى عليه حكم اتلاف الأنف ولا يقال : ان اللكمة من شأنها أن تجدع الأنف أو لا تجدعه .

(*) سور النساء الآية (٩٢ ، ٩٣) .

(١٢) أبو زهرة - المرجع السابق ص (٤٩٨) .

المبحث الثانى

أركان القتل شبه العمد :

يشترط لتحقيق القتل شبه العمد فى الشريعة الاسلامية
توافر أركان ثلاثة هى :

- ١ - فعل يؤدي الى وفاة المجنى عليه .
- ٢ - أن يكون الجانى قاصدا بفعله العدوان .
- ٣ - توافر رابطة السببية بين الفعل والموت .

الركن الأول : فعل يؤدي الى وفاة المجنى عليه :

مؤدى هذا الركن أن يأتى الجانى فعلا يؤدي الى وفاة
المجنى عليه مهما كان هذا الفعل يستوى فى أن يكون
ضربا أو جرحا أو غير ذلك مثل التفريق أو التحريق أو
اعطاء مواد سامة بغير أن يكون القصد هو القتل .

ولا عبرة بنوع الآلة فيصح أن تكون بغير اداة كاللطم
واللكم والعض والركل والرفس وقد تكون الآلة راضة أو
حاددة أو واخزة كالعصا والسيوف والبلطة والسكين
والسيف والرمح والمسلة والحجر والسهم والرصاص .

ويستوى أن يحدث الفعل أثرا ماديا بجسم الانسان
(المجنى عليه) أو أثرا نفسيا يؤدي الى أحداث الوفاة .
كمن يشهر أو يصبو سهمه ، أو بندقيته الى شخص ويموت
من الرعب قبل أن يتم فعله أو كمن يفزع امرأة حاملا فتلقى
حملها من الرعب وتموت بسبب الاجهاض .

وفي رأى الشافعى وأحمد أن يسأل الجانى عن القتل
شبه العمد ولو لم يكن الموت نتيجة مباشرة لفعله كمن
يصبو بندقيته أو سهمه الى انسان فيخاف ويهرب ويسقط
فى بئر فيموت من الخوف .

ولا يشترط أن تحدث الوفاة فور الفعل فيستوى أن
تحدث الوفاة عقب الجرح أو الضرب أو تترأخى الى حين
فاذا لم يمت المجنى عليه من الفعل وشفى عوقب الجانى
باعتباره ضاريا أو جارحا أو قاطعا . وذلك بحسب نتيجة
الفعل .

الركن الثانى : أن يكون الجانى قاصدا بفعله العنوان :

مؤدى هذا الركن أن يكون الجانى متعمدا احداث
الفعل الذى أدى الى الوفاة دون أن يكون متعمدا القتل .
ولكن كيف يفسر فعل الجانى على أنه قصد القتل أم
لم يقصد ذلك ؟

المعبرة فى الاستدلال على نية الجانى هذه هى نوع

الآلة التى استعملها أو الوسيلة التى سلكها فان كانت
الآلة تقتل غالبا فالفعل يعتبر قتل عمد ما لم يثبت الجانى
أنه لم يقصد القتل •

وان كانت الآلة مما لا تقتل غالبا فالفعل شبه عمد ولو
توجه قصد الجانى فعلا للقتل •

وبجانب الآلة شهادة الشهود والاعتراف كل ذلك يثبت
القصد الجنائى لديه •

والجانى يسأل عن قصده الاحتمالى ويسأل الجانى
عن فعله سواء قصد الاعتداء على شخص معين أو أى
شخص آخر أى يسأل عن قصده المحدود أو غير المحدود •

ويلاحظ هنا أن الباعث لا اثر له فى فعل الجانى سواء
أكان شريفا أو وضيعا لأن عقوبة شبه العمد حد لا يجوز
تخفيفها ولا ايقاقها ولا العفو عنها •

الركن الثالث : توافر رابطة السببية بين الفعل والموت :

مؤدى هذا الركن هو وجوب توافر رابطة السببية أى
أن يكون الفعل علّة مباشرة للموت ، فإذا انعدمت رابطة
السببية فلا يسأل الجانى عن موت المجنى عليه وانما يسأل
عن الجرح أو الضرب • ويكفى أن يكون فعله هو السبب
الأول ولو تعاونت معه أسباب أخرى أدت الى الوفاة •

المبحث الثالث

عقوبات القتل شبه العمد

عقوبات القتل شبه العمد ثلاثة أنواع :

١ - عقوبات أصلية •

٢ - عقوبات بدلية •

٣ - عقوبات تبعية •

أولا : العقوبات الأصلية للقتل شبه العمد :

الدية - الكفارة

١ - الدية :

الدية هي العقوبة الأصلية الأساسية للقتل شبه العمد وأساسها في الشريعة قوله صلى الله عليه وسلم : « ألا إن في قتل عمد خطأ قتيل السوط والعصا والحجر مائة من الأبل » •

وتجب الدية هنا في نفس الأجناس التي تجب فيها

فى القتل العمد ويمكن الرجوع اليها منعاً من التكرار ،
ومقدارها أيضاً هو نفس مقدارها فى القتل العمد وأوصاف
الابل هى نفس أوصافها فى القتل العمد .

وتجب دية شبه العمد فى رأى أبى حنيفة والشافعى
وأحمد على العاقلة وليست فى مال الجانى . واستدلوا
على ذلك بما رواه أبو هريرة قال :

« اقتتل امرأتان من هذيل فرمت احدهما الأخرى
بحجر فقتلتها وما فى بطنها ، فقاضى رسول الله صلى الله
عليه وسلم بدية المرأة على عاقلها أى على عاقلة الجانية »

وفى رأى البعض الآخر تقع فى مال القاتل ولا تحملها
العاقلة . وهذا هو مذهب مالك وبعض الفقهاء (١٤) .

وتجب الدية ابتداء على العاقلة فى مذهب أحمد
والشافعى ، ولا تجب على الجانى وفى رأى البعض الآخر
أنها تجب ابتداء على الجانى ثم تنتقل منه الى العاقلة
وهذا هو رأى أبى حنيفة ومالك (١٥) .

وميزة الفرق بين الرايين السابقين هو أنه اذا لم يكن

(١٤) بدائع الصنائع ج ٧ ص (٢٥٥) ، والمغنى ج ٩ ص
(٤٩١) .

(١٥) بدائع الصنائع ج ٧ ص (٢٥٥) ، نهاية المحتاج ج ٧
ص (٣٥٠) .

للجاني عاقلة أو كان له ولكنها لا تستطيع دفع الدية فإذا
أخذنا بالرأى الثانى وجبت الدية على القاتل لأنه هو
المستول عن الدية أصلا .

واتفق الأئمة الثلاثة أبو حنيفة وأحمد والشافعى على
أن الدية ليست حالة وإنما تجب مؤجلة فى ثلاث سنوات
يؤدى فى آخر كل سنة ثلثها ويبدأ حساب السنة فى رأى
الشافعى وأحمد من يوم الموت بينما أبو حنيفة يرى أن
السنة تبدأ من يوم الحكم بالدية لا من يوم الوفاة .

ماذا يقصد بالعاقلة ؟

يقصد بالعاقلة أسرة الشخص الذى ينتمى اليهم عن
طريق لا تتوسط قرابتهم فيه أنثى والآباء والأبناء يدخلون
فى العصبية على أظهر الأحوال فى الفقه الإسلامى وهو
مذهب الأئمة الأربعة خلافا لبعض الأقوال عند الحنابلة
والشافعية .

فالعصبية جميعا هم الذين يكونون فى الميراث عصبية
بأنفسهم يدخلون فى العاقلة التى تؤدى الديات
الواجبة (١٦) .

وتقسم الدية فيقدم الأقرب فالأقرب .

(١٦) أبو زهرة - المرجع السابق ص (٥٨٥) .

٢ - الكفارة :

الكفارة هي العقوبة الأصلية الثانية مع عقوبة الدية .
والكفارة عبارة عن عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين .
فإذا امتنع تنفيذ الكفارة حل محلها الصوم .

دليل الكفارة :

قوله تعالى :

(*)

«.....وَمَنْ قَتَلَ

مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ
أَهْلِيهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانِ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ
وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ
مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ
إِلَىٰ أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ
فَصِيَامٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ »

(*) سورة النساء الآية (٩٢) .

على من تجب الكفارة :

اختلفت الفقهاء فى ذلك على الأقوال التالية :

١ - قول مؤداه : ان الكفارة تجب على القاتل أيا كان بالغاً أو غير بالغ ، عاقلاً أو مجنوناً ، مسلماً أو غير مسلم . وهذا هو قول الشافعى وأحمد (١٧) .

٢ - قول ثان مؤداه : انها تجب على الصبى البالغ والعاقل والمجنون ولكنها لا تجب الا على مسلم لأنها عقوبة تعبدية (١٨) وهذا هو قول مالك .

٣ - قول ثالث مؤداه : انها لا تجب الا على مسلم بالغ ، فلا تجب على الصبى والمجنون وغير المسلم وهذا هو رأى أبى حنيفة .

ثانيا : العقوبات البدلية :

العقوبات البدلية هنا عقوبتان :

١ - التعزير .

٢ - الصيام .

ولقد سبق أن تكلمنا عن التعزير عندما بحثنا القتل الممد فيرجع إليه منعا من التكرار .

(١٧) المغنى ج ١٠ ص (٢٨) .

(١٨) مواهب الجليل ج ٦ ص (٣٦٨) .

والصيام هو البديل للكفارة ولا يجب الصيام الا فى حالة عدم وجود الرقبة التى يعتقها القاتل أو اداء قيمتها ومدة الصيام شهران متتابعان والصيام يجب على البالغ العاقل .

ثالثا : العقوبات التبعية :

العقوبات التبعية هى الحرمان من الميراث والحرمان من الوصية وقد بحثناهما بمناسبة الكلام عن القتل العمد فيرجع الى ذلك منعا من التكرار .

الباب الثالث

**القتل الخطأ في القوانين الوضعية
والشريعة الإسلامية**

الفصل الأول

القتل الخطأ في القوانين الوضعيه
والشريعة الاسلاميه

المبحث الأول

تمهيد :

نوضح هنا أن جريمة القتل الخطأ تتشابه مع جريمة القتل العمد في أن محل كل منهما الإنسان ويؤدي الاعتداء عليه إلى موته إلا أن هناك فارقاً بينهما هو أنه في القتل العمد تنصرف ارادة ونية القاتل إلى موت أو إزهاق روح المجنى عليه ، أما في القتل الخطأ فلا يوجد قصد الموت لدى الجاني وإنما يكون خطؤه هو السبب في موت المجنى عليه وعلى ذلك سميت الجريمة جريمة القتل خطأ أي أن الجاني لم يكن يقصد موت المجنى عليه منذ البداية ولكن ارتكابه الخطأ هو الذي أدى إلى تلك النتيجة .

وكما سبق أن أوضحنا أننا بصدد المقارنة بين القوانين
الوضعية والشريعة الإسلامية سنختار قانون العقوبات
المصري للمقارنة وإذا رجعنا إلى ذلك القانون وجدناه يتكلم
عن جريمة القتل الخطأ في مادته ٢٢٨ حيث نصت على
الآتي :

من تسبب خطأ في موت شخص آخر بأن كان ذلك
ناشئاً عن إهماله ورعوثته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته
للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة يعاقب بالحبس مدة
لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائتي جنيهه أو
بأحدى هاتين العقوبتين -

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد
على خمس سنين وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز
خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا وقعت الجريمة
نتيجة إخلال الجاني أخلاقاً جسيماً بما تفرضه عليه أصول
وظيفته أو مهنته أو حرفته أو كان متعاطياً مسكراً أو مخدراً
عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه الحادث أو نكّل وقت
الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب
المساعدة له مع تمكنه من ذلك .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد
على سبع سنين إذا نشأ عن الفعل وفاة أكثر من ثلاثة
أشخاص ، فإذا توافر ظرف آخر من الظروف الواردة في

الفقرة السابقة كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على عشر سنين .

المبحث الثانى

أركان جريمة القتل الخطأ

من مراجعة نص المادة ٢٣٨ سالفة الذكر يتضح أن
أركان جريمة القتل الخطأ هى :

- ١ - قتل المجنى عليه .
- ٢ - صدور خطأ غير عمدى من الجانى .
- ٣ - قيام رابطة السببية بين الخطأ والقتل .

الركن الأول : قتل المجنى عليه :

قتل المجنى عليه هو الركن الأول فى جريمة القتل الخطأ
فإن لم يحدث موت فلا مساءلة عن القتل ولا يشترط أن
يحدث القتل بألة معينة ، كما لا يشترط جسامه الاصابة
ولا يشترط أيضا أن تحدث الاصابة أثرا ماديا فى جسم
المجنى عليه ، المهم هو وفاة المجنى عليه بأية طريقة .

الركن الثانى : هو ركن الخطأ غير العمدى من الجانى :

اختلفت آراء الفقهاء وتعددت فى تعريف الخطأ غير العمدى وسنختار منها التعريف الذى يعرفه بأنه :

اخلال الجانى عند تصرفه بواجبات الحيطة والحذر التى يفرضها القانون بحيث ترتب على ذلك عدم توقعه حدوث الوفاة وعدم حيلولته حدوثها فى حين كان فى استطاعته ومن واجبه أن يتوقعها وأن يحول دون حدوثها •
فالخطأ هو الركن الأولى المميز لجرائم غير العمد •

عناصر الخطأ غير العمدى :

يقوم الخطأ غير العمدى على عنصرين هما :

١ - الاخلال بواجبات الحيطة والحذر التى يفرضها القانون •

٢ - توافر علاقة نفسية تصل ما بين ارادة الجانى والنتيجة الاجرامية •

صور الخطأ غير العمدى :

صور الخطأ وردت فى قانون العقوبات المادة ٢٣٨ على سبيل الحصر وهى :

الاممال - الرعونة - عدم الاحتراز - عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والأنظمة •

خصائص الخطأ غير العمدى :

خصائص الخطأ غير العمدى هى :

- ١ - ان القصد الجنائى معدوم فيه .
 - ٢ - يجب ان يكون مسندا الى الجانى شخصيا .
 - ٣ - يكفى فيه اى قدر مهما كان ضئيلا .
 - ٤ - يخضع لمعيار موضوعى .
- وينبنى على انعدام القصد الجنائى فى الخطأ غير العمدى النتائج التالية :

- ١ - انتفاء الشروع فيه .
- ٢ - انتفاء الاشتراك .
- ٣ - انتفاء الظروف المشددة المتصلة بالقصد .

شخصية المخطئ :

فيجب ان يكون الخطأ مسندا الى شخص الجانى ، فالأب لا يـ سال جنائيا عن خطأ ابنه العاصى الا اذا ثبت صدور خطأ شخصى منه هو أيضا . وقد قضى بذلك فى قضية تتلخص وقائعها فى :

ان والدا سلم ولده الذى لم يبلغ العاشرة من عمره (عجلا) اعتاد النطح فنطح المجنى عليه وقتله ، فاعتبر

الوالد مسئولاً عن القتل خطأ لأنه كان عليه أن يقدر أن ولده الصغير لا يقوى على كبح جماح العجل حالة هياجه (١) .
ويكتفى بأى قدر من الخطأ لقيام المسؤولية فى جريمة القتل الخطأ وهذا محل اجماع الفقهاء .

الركن الثالث : قيام رابطة السببية بين القتل والخطأ :

يشترط القانون الجنائى (العقوبات) المصرى ضرورة توافر علاقة السببية بين القتل والخطأ ، فإذا لم توجد تلك الرابطة انتفت مسؤولية الجانى عن جريمة القتل الخطأ . ويكتفى لقيام هذه الرابطة ان يكون الضرر مسبباً عن خطأ ولو كان ثمة عوامل أخرى من شأنها أن تساعد على حدوثه ما دام الضرر لا يمكن تصور حدوثه لولا وقوع الخطأ (٢) .

انقطاع رابطة السببية :

تنتفى علاقة السببية اذا امكن تصور حدوث القتل ولو لم يقع الخطأ . وقد حكم بأنه :

إذا أهمل المتهم وهو عامل بمصلحة السكة الحديد فى قفل التحويلة ودخل قطار البضاعة من هذه التحويلة وصدم

(١) محكمة طنطا الابتدائية فى ١٩٢٤/٨/٢٢ م المحاماة ص ٤ ص (٧٦٠) .
(٢) محمود مصطفى - شرح قانون العقوبات ص (٢٦٦) .

الصهريرج بعريته الخلفية وتصادف وجود المجنى عليه تحت الصهريرج فقسم جسمه نصفين ومات لوقته فانه لا يكون مسئولا عن الوفاة لأن الاستقرار تحت الصهريرج والاختفاء عن الأنظار هو فى ذاته من الشذوذ الذى لا يرد بالخاطر وغير واجب على المتهم أن يتصوره (٣) .

المبحث الثالث

تطبيقات للخطأ فى القانون المصرى :

رأينا أن نعطى نماذج للخطأ فى القانون المصرى ونحن بصدد جريمة القتل خطأ ويثار فى هذا الصدد :

- ١ - مسئولية الأطباء .
- ٢ - مسئولية سائقى السيارات .
- ٣ - المسئولية عن اخطاء الهدم والبناء .

اولا : مسئولية الأطباء بالنسبة للخطأ :

يلاحظ أن الفقهاء مستقرون عن أن الأطباء يسألون عن خطئهم المهنى الجسيم والمادة ٢٣٨ عقوبات تنطبق فى

(٣) نقض ١٩٣٠/١/٣٠ م مجموعة القواعد القانونية ١ رقم ٣٨٤ ص (٤٥٨) .

حقهم وعناصر الخطأ العمدى وصوره وما سبق أن تكلمنا عنه فى المباحث السابقة ينطبق عليهم وعلى ذلك لابد أن يتوافر فى حقهم الآتى :

(١) وجود اصابة تؤدى الى الوفاة •

(ب) وجود خطأ يؤدى الى الاصابة •

(ج) علاقة السببية •

وعلى ذلك يسأل الطبيب ان أخطأ فى التشخيص أو فى العلاج أو فى الأشعة أو فى التوليد أو فى التخدير اذا ثبت أن الخطأ هو الذى أدى - الى الوفاة •

ثانيا : مسئولية سائقى السيارات :

استقر القضاء فى مصر على المسئولية بالنسبة للسرعة وكيفية وقوع الحادث وموقف المجنى عليه ومقدار الخطأ المنسوب الى الجانى (السائق) وتوافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر وحالة السيارة وكل حكم ملزم بايضاح الخطأ ونسبته والضرر وعلاقة السببية •

ثالثا : المسئولية عن أخطاء الهدم والبناء :

لوحظ أن أخطاء الهدم والبناء قد كثرت وأدت الى نتائج وخيمة وتطالعنا الصحف يوميا فى القاهرة بسقوط أو انهيار العمارات على ساكنيها وتكون الضحايا كثيرة

جدا • والقانون المصرى يعاقب على اخطاء المفاوض ،
والمهندس ، والمالك • واحكام الحاكم كثيرة فى هذا الصدد
لا يمكن حصرها المهم ان يثبت خطأ من هؤلاء يؤدى الى
الوفاة •

المبحث الرابع

عقوبة القتل الخطأ

اولا : عقوبة القتل الخطأ فى أبسط صورها :

العقوبة فى هذه الحالة هى الحبس لمدة لا تقل عن
سنة أشهر والغرامة التى لا تجاوز مائتى جنيه أو
أحدهما •

ثانيا : العقوبة فى حالة توافر ظروف مشددة :

١ - الخطأ المهنى الجسيم :

العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على
خمس سنين وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز
خمس مائة جنيه أو أحدهما إذا توافر أحد الظروف الآتية :

(١) اخلال الجانى اخلايا جسيما بما تفرضه عليه
وظيفته أو مهنته أو حرفته •

(ب) اذا كان متعاطيا مسكرا أو مخدرا عند ارتكابه
الخطأ الذى نجم عنه الحادث •

(ج) النكول وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه
الجريمة أو عن طلب المساعدة مع تمكنه من ذلك •

ثالثا : درجة جسامه الضرر :

اذا نشأ عن الفعل وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص تكون
العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سبع
سنين •

رابعا : اجتماع جسامه الضرر والخطأ :

اذا توافر أحد الظروف الثلاثة التى تعنى جسامه
الخطأ وزاد عدد المجنى عليهم على ثلاثة كانت العقوبة
الحبس الذى لا تقل مدته عن سنة ولا تزيد على عشر
سنين •

الفصل الثانى

القتل الخطأ فى الشريعة الإسلامية

المبحث الأول

ما هو الخطأ فى الشريعة الإسلامية

الخطأ هو وقوع الشيء على غير ارادة فاعله ، فالفاعل لا يريد الفعل الخطأ ولا يقصده وإنما يقع الفعل منه على غير ارادته وبخلاف ما يقصده والمخطئ كالعائد كلاهما مسئول جنائياً كلما وقع منهما فعل محرم يحرمه الشارع ولكن هناك فرق بين الاثنين من ناحية أساس مسئولية كل منهما ، فمسئولية العائد سببها قصد عصيان أمر الشارع وتعمد اتيان ما حرمه أو ترك واجبه ، أما مسئولية المخطئ فسببها أنه عصى الشارع لا عن قصد ولكن عن تقصير وعدم تثبت وعدم روية واحتياط .

والمخطيء يعاقب لقوله تعالى :

(*)

وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ
مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ تُسَلَّمُ إِلَى
أَهْلِيهِ ۖ ٢٠٠٠

فالقاعدة الأساسية في الشريعة الإسلامية هي العقاب على
الأفعال العمدية وعدم العقاب على الخطأ إلا استثناء .

المبحث الثاني

أركان جريمة القتل الخطأ

يشترط لتحقيق جريمة القتل الخطأ في الشريعة
الإسلامية توافر ثلاثة أركان هي على التوالي :

- ١ - أن يكون هناك فعل من جانب الجاني يؤدي إلى
وفاة المجنى عليه .
- ٢ - أن يرتكب الجاني خطأ ضد المجنى عليه .
- ٣ - توافر رابطة السببية .

(*) سورة النساء الآية (٩٢) .

الركن الأول : وجود فعل يؤدي الى وفاة المجنى عليه :

مؤدي هذا الركن أن يأتي الجاني فعلا يصيب المجنى عليه سواء أكان الجاني مريدا هذا الفعل وقاصده أم كان الفعل قد حدث نتيجة لعدم احتياطة وتقصيره وإهماله بشرط ألا يكون قاصده ولا يشترط في الفعل الذي أتاها الجاني أن يكون من نوع معين فأي فعل يؤدي الى الموت يعاقب عليه الجاني ومن أمثلة ذلك :

إذا اصطدم شخص بآخر ومات كمن حفر بئرا دون أن يتخذ الاحتياطات من تسويرها ووضع علامات ارشادية وسقط فيها انسان فمات - من القى بشيء من نافذة منزله وسقط على أحد المارة ومات - من شيد بنساء على غير الأسس الفنية السليمة وسقط على أفراد وماتوا • وهكذا •

المهم أن يؤدي الفعل الخطأ الذي ارتكبه الجاني الى الوفاة ويستوى أن تحدث الوفاة فور الحادث أو بعد ذلك ولكن يكون الجاني مسئولا عن فعله هذا بشرط أن يكون المجنى عليه معصوما •

الركن الثاني : أن يرتكب الجاني خطأ :

مؤدي هذا الركن أن يرتكب الجاني خطأ في حق المجنى عليه ، فإذا لم يتوافر الخطأ فلا يعاقب الجاني ويتحقق الخطأ في الشريعة الاسلامية كلما ترتب الخطأ على :

فعل أو ترك نتائج لم يرد لها الجاني ويكون ذلك ناتجا
عن عدم احترازه أو لمخالفته أوامر السلطان العامة
ونصوص الشريعة(٤) .

ويشترط أن يكون عدم التحرز أو مخالفة الأوامر قد
نتج عنهما ضرر للغير فإذا تولد العذر فقد بعدت المسؤولية
عن الخطأ وإذا انعدم الضرر فلا مسؤولية(٥) .

والخطأ في الشريعة الإسلامية يتدرج تحته :

الاهمال – الرعونة – عدم التبصر – وعدم الحيطة –
وعدم الانتباه .

ولا تشترط الشريعة الإسلامية أن يكون الخطأ على
درجة معينة من الجسامة فيكفى لكي يسأل الجاني عن
خطئه أن يكون يسيرا أو حتى تافها .

الركن الثالث : علاقة السببية :

مؤدى هذا الركن أن يكون خطأ الجاني هو الذى سبب
موت المجنى عليه أى أن يكون هو علته ، فإذا انعدمت تلك
الرابطة فلا مسؤولية على الجاني باعتباره قاتلا خطأ .

والجاني مسئول عن خطئه حتى لو تداخلت عوامل
أخرى مجلت بالوفاة – أو توالت تلك الأسباب .

(٤) عبد القادر عودة – المرجع السابق ص (١١٠) .

(٥) بدائع الصنائع ج ٧ ص (٢٧١ ، ٢٧٢) .

وتتحقق رابطة السببية فى حق الجانى سواء كان الموت نتيجة مباشرة لفعل الجانى أو لفعل غيره من حيوان أو انسان ما دام هو المتسبب ، ومن أمثلة ذلك :

– من يعبث ببندقيته فينطلق منها الرصاص ليصيب المجنى عليه .

– ومن ركب دابة فعقرت شخصا فمات من العقر .

– ومن يكلف آخر بحفر بئر فيسقط فيها أحد ويموت نتيجة لعدم اتخاذ الاحتياطات الواجبة من تسوير وإرشادات .

المبحث الثالث

عقوبات القتل الخطأ

هذه العقوبات هى :

- ١ – أصلية .
- ٢ – وبدلية .
- ٣ – وتبعية .

العقوبات الأصلية هي :

• الدية – والكفارة

العقوبات البدلية هي :

• التعزير – والصيام

العقوبات التبعية هي :

• الحرمان من الميراث والحرمان من الوصية

أولا : العقوبات الأصلية :

١ – الدية :

الدية هي العقوبة الأصلية للقتل الخطأ

مقسداً لها :

مائة من الإبل تؤخذ أخماساً :

عشرون بنات مخاض

• وعشرون بنو مخاض

• وعشرون بنات لبون

• وعشرون حقة

• وعشرون جذعة

ويلاحظ أن الفقهاء الأربعة متفقون على هذه الأوصاف

واستدلوا على ذلك بحديث الرسول صلوات الله وسلامه عليه .

(فى دية الخطأ عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون - وعشرون بنو مخاض) .

وتلزم العاقلة بالدية ، وهذا أيضا متفق عليه بين الفقهاء وذلك طبقا لقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم .

والدية مؤجلة فى ثلاث سنين وهذا أيضا متفق عليه بين الفقهاء لقضاء عمر وعلى فى ذلك .

٢ - الكفارة :

سبق أن تكلمنا عن الكفارة عند بحث القتل شبه العمد وهذا فيه الكفاية فيرجى الرجوع اليه منعاً من التكرار .

ثانيا : العقوبات البدنية :

هى الصيام فقط وذلك باتفاق العلماء فى الخطأ وذلك اكتفاء بالعقوبات الأصلية ولكن بإمكان الشارع فرض عقوبة تعزيرية اذا رأى أن فى فرضها مصلحة الجماعة .

ثالثا : العقوبات المتبعية :

هى الحرمان من الميراث والوصية وقد سبق الكلام عنهما فيرجع الى ذلك منعاً من التكرار .

خاتمة

وبعد ٠٠ فهذه دراسة مختصرة عن المقارنة بين الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية بالنسبة للجناية على النفس (جرائم القتل) أردت بها أن أوضح مدى سمو الشريعة الاسلامية على القوانين الوضعية ، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية وضح لنا أن الشريعة الاسلامية الغراء الصالحة لكل زمان ومكان لا تقل شأنًا عن القوانين الوضعية بالنسبة لمعالجة أحكام جرائم القتل بل أنها تفوقها وقد اتضح لنا ذلك من خلال المقارنة بل أننا قد توصلنا الى أن الشريعة الاسلامية هي أساس معظم القوانين الوضعية ان لم تكن جميعها ونقول انه مهما طال الزمن فسيأتي اليوم القريب الذي تطبق فيه أسس ومبادئ الشريعة الاسلامية في جميع البلدان العربية والاسلامية بل أننا نقرر هنا انه لن تنصلح حال الناس الا اذا لجئوا الى الشريعة الاسلامية وحكموا الكتاب :

ومما يزيد من سرورنا ما نسمعه كل يوم وما نطالعه في الصحف من المناداة بتطبيق الشريعة الاسلامية ونتمنى أن نرى الثمرة المرجوة من ذلك .

وقد أردت عدم الاطالة فى الشرح لأن من سبقونا فى ذلك الميدان لهم مؤلفاتهم الكبيرة وأردت فقط وأنا بسبيل المقارنة أن أوضح بيان المؤلف ليسهل الرجوع اليه لمن أراد الاستزادة •

وأتمنى أن أكون قد أسهمت بهذا الجهد المتواضع
ليضاف الى المؤلفات العظيمة التى كتبت فى هذا المجال •
« ... ريثما تقبل منا انك انت السميع » •

عزت حسنين

مشروعات قوانين القصاص
التي اعنتها اللجنة العليا لتطوير
القوانين وفق الشريعة الإسلامية
بوزارة العدل
بجمهورية مصر العربية
المشكلة بقرار وزير العدل رقم ١٤٦٣
فى ١١/٢٧/١٣٩٠ هـ الموافق ١١/٣٠/١٩٧٥ م

الجنائية على النفس

الفصل الأول

فى القتل واسقاط الجنين

(مادة ١)

كل بالغ قتل نفسا عمدا يعاقب بالاعدام قصاصا اذا
كان المقتول معصوم الدم وليس غرما للمقاتل ونفس الذكور
والأنثى والمسلم وغير المسلم سواء .

(مادة ٢)

يدخل فى القتل عمدا الموجب للقصاص :

(١) امتناع الجانى بقصد القتل عن القيام بواجبه
المكلف به بناء على أحكام الشريعة أو القانون أو العقد ،
اذا كان من شأن هذا الامتناع أن يؤدى الى ازهاق روح
المجنى عليه ، ووقع القتل نتيجة هذا الامتناع .

(ب) اكراه الجانى غيره على القتل اكراها يجعله يخشى على النفس او العرض اذا وقع القتل تحت تأثير هذا الاكراه .

(ح) اكراه الغير على الاقرار على نفسه بغير الحق بجريمة استوجب الحكم عليه بالاعدام او قصاصا او تعزيرا بناء على هذا الاقرار وحده ونفذ الحكم .

(د) شهادة الزور اذا اتت وحدها الى الحكم على آخر بالاعدام حدا او قصاصا او تعزيرا ونفذ الحكم .

(مادة ٣)

فى القتل الموجب للقصاص تعدم الجماعة بالواحد والواحد بالجماعة وفى الحالة الاخيرة لا يخل القصاص بحق باقى اولياء دم سائر المجنى عليهم فى الدية ولو كانت جرائم القتل من انواع مختلفة .

(مادة ٤)

يثبت القصاص للمجنى عليه ابتداء ، ثم ينتقل للوارث ولا يجرى فيه تمليك واذا انقلب مالا يصير ميراثا ويتوقف القصاص على الدعوى .

(مادة ٥)

يسقط القصاص فى الأحوال الآتية : -

(١) بعفو المجنى عليه أو بعض أولياء دمه دون غيرهم ، أو بوجوب المال مصالحة برضا الجاني في ماله أو بإسقاط بعض الأولياء حقهم بمصالحة على مال ، ويجب الباقي منهم نصيبه في الدية .

(ب) إذا ورث ولي الدم القصاص على أحد أصوله أو ورث القاتل القصاص بموت من له القصاص .
(ج) بموت القاتل .

وفي غير حالتى المصالحة على مال والعفو المطلق المنصوص عليه في المادة ٣٥ ، لا يخل سقوط القصاص بالدية .

(مادة ٦)

من اعتدى على غيره متعمدا أو امتنع عن القيام بواجبه المكلف به بناء على أحكام الشريعة أو القانون أو العقد بقصد العدوان ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الاعتداء أو الامتناع أفضى الى الموت يكون قتلا شبه عمد ، يعاقب عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، اذا كان المقتول معصوم الدم وذلك دون اخلال بالدية .

(مادة ٧)

المجنون أو به عامة في العقل أو غير البالغ ، عمده خطأ حكما ، تجب فيه الدية اذا كان المقتول معصوم الدم .

(مادة ٨)

لا يخل تطبيق العقوبة التعزيرية المقررة قانونا للتسبب
فى القتل خطأ بوجود الدية اذا كان المقتول معصوم الدم .

(مادة ٩)

من تسببت عمدا او خطأ فى اسقاط جنينها او تسبب
غيرها فى اسقاطه ، وجبت على البائى لورثة البائى الدية
انلقى حيا فمات ، والغرة انلقى ميتا وقد استبان بعض
خلقه ، ولا يجب شئ انلقى ميتا بعد موت امه .

ولا يكون للجانى شئ من الدية او النسيرة ، وتتعدد
الدية او الغرة بتعدد مالقى من اجزة والخرة بحسب مشر
الدية ، ولا تخل الدية او الغرة بالعقوبة المقررة
قانونا . وفيما عدا ما تقدم تسرن على الغرة ان لا تسام
المقررة للدية .

الفصل الثانى

فى شان القتل الموجب بالقصاص

(مادة ١٠)

القتل الموجب للقصاص يثبت فى مجلس القضاء باقرار الجانى ، أو بشهادة رجلين • وإذا وقعت الجريمة فى مكان غير مطروق للرجال ، فيثبت القتل بشهادة رجل وامرأتين أو بشهادة أربع نسوة • ولا يعد المجنى عليه شاهدا الا اذا شهد لغيره ، أما باقى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون فيكون اثباتها وفق أحكام قانون الاجراءات الجنائية •

(مادة ١١)

يشترط فى الاقرار : -

(١) أن يكون المقر عاقلا مختارا وقت الاقرار غير متهم فى اقراره •

(ب) أن يكون الاقرار صريحا واضحا منصبا على ارتكاب الجريمة بشروطها .

(مادة ١٢)

إذا رجع الجاني عن اقراره قبل الحكم النهائي من محكمة الجنايات ، فلا يحكم بالاعدام قصاصا اذا لم يكن القتل ثابتا الا باقراره .

(مادة ١٣)

يشترط في الشاهد : —

(١) أن يكون مسلما . وتقبل شهادة غير المسلمين بعضهم على بعض .

(ب) أن يكون بالغا عاقلا عدلا ، ويفترض في الشاهد العدالة ما لم يثبت ذلك قبل الشهادة .

(ج) أن يكون مبصرا قادرا على التعبير قولا أو كتابة .

(د) أن يشهد بالمعينة لا نقلا عن قول الغير .

(هـ) أن تكون شهادته صريحة في الدلالة على وقوع الجريمة بشروطها .

(مادة ١٤)

إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق توافر أركان الجريمة الموجب القصاص ودليله الشرعى أصدر رئيس النيابة أو من يقوم مقامه أمرا بإحالتها الى محكمة الجنايات مباشرة .

(مادة ١٥)

إذا وجب الحكم بالاعدام قصاصا فلا يجوز لمحكمة الجنايات تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات . واستثناء من حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٨١ من قانون الاجراءات الجنائية لا يجوز أن يصدر حكم الاعدام قصاصا الا باجماع الآراء دون توقف على الاجراء الآخر المبين بهذه الفقرة .

(مادة ١٦)

إذا صدر حكم حضورى بالاعدام قصاصا وجب على النيابة العامة عرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها فى الحكم خلال أربعين يوما من النطق به ، وتحكم المحكمة فيها طبقا لما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ولا يجوز تنفيذ القصاص قبل اقرار الحكم به من محكمة النقض .

الفصل الثالث

فى التعزير فى القتل

(مادة ١٧)

إذا لم يتوفر موجب الحكم بالقصاص أو الدية وفق أحكام المواد : ١ و ٢ و ٣ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ ، أو إذا حكم بالدية أو سقط القصاص يحكم بالعقوبة المقررة للفعل فى قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

(مادة ١٨)

لا جريمة فى قتل الحرى ، والحرى هو غير المسلم التابع لدولة غير اسلامية بينها وبين دولة اسلامية حرب معلنة أو فعلية ولم يكن مستأمنًا .

(مادة ١٩)

من فوجيء بمشاهدة زوجته أو ابنته أو امه أو اخته

حال تلبسها بالزنا فقتلها فى الدال هى ومن يزنى بها يعاقب بالحبس وإذا نشأت من فعل الجانى عاهة مستديمة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر • ولا عقاب على الضرب أو الجرح الذى ينشأ منه عاهة مستديمة • وفى جميع الأحوال لا يجوز المطالبة امام اية محكمة بدية أو تعويض ويثبت التلبس بالزنا فى حكم هذه المادة بكافة طرق الاثبات المقررة فى قانون الاجراءات الجنائية •

(مادة ٢٠)

مع عدم الاخلال بالدية أو الغرة تطبق على القتل أو اسقاط الجنين الذى يقع من غير البالغ بالامارات الطبيعية احكام قانونى العقوبات والاحداث ومع ذلك يجوز الحكم بالاضرب بعضا رقيقة من عشر الى خمسين بدلا من التدبير المقرر بقانون الاحداث أو بالانفاة اليه وفى جميع الأحوال لا تقام الدعوى الجنائية على الصغير الذى لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة •

الفصل الرابع

فى اولياء الدم

(مادة ٢١)

اذا وقعت جريمة قتل أو اسقاط جنين كان على سلطة التحقيق اخطار اولياء الدم بحصول الجريمة ودعوتهم للحضور لسماع اقوالهم اولياء الدم هم ورثة القتل وقت وفاته أو ورثة الجنين عند اسقاطه .

(مادة ٢٢)

اذا كان القتل موجبا للقصاص فعلى اولياء الدم تحديد موقفهم من القصاص أو الدية أو المصالحة على مال أو العفو وذلك فى محضر تحقيق النيابة العامة أو قاضى التحقيق أو فى المحكمة أو فى محرر موثق أو مصدق على التوقيع فيه ، واذا لم يكن لولى الدم محل إقامة معلوم أو مضت ثلاثون يوما على دعوته للحضور أمام سلطة

التحقيق أو على اعلانه للحضور امام المحكمة ، وجب
المضى فى الاجراءات •

(مادة ٢٣)

فى حالة القتل الموجب للقصاص اذا كان ولى الدم
دون البلوغ أو مجنونا أو معتوها أو ذا غفلة أو سفيها أو
عاجزا عن التعبير عن ارادته لأى سبب آخر ، كان لأبيه
المطالبة بالقصاص وكان له ولغيره ممن ينوب عن ولى الدم
والنياابة العامة - فى حالة عدم وجود من ينوب عن ولى
الدم - المطالبة بالدية أو المصالحة على مالا يقل عنها •
ولمن بلغ من أولياء الدم المطالبة بأى مما تقدم أو العفو
دون توقف على بلوغ غيره • ولولى الدم الذى صار كامل
الأهلية وقادرا على التعبير عن ارادته - قيل تنفيذ الحكم -
المطالبة بأى مما تقدم أو العفو • وتعتبر النياابة العامة ولى
دم من ليس له ولى دم أو من كان وليه مجهولا أو غائبا
وتعذر اعلانه أو أعلن ولم يحدد موقفه على النحو المبين
فى المادة السابقة وتكون لها الحقوق المقررة لولى الدم •

(مادة ٢٤)

فى حالة القتل الموجب للدية أو الاسقاط الموجب لها
أو للغرة يكون لولى الدم المطالبة بها أو المصالحة على مال
أو العفو ، ويكون للأب أو لغيره من الأولياء أو للنياابة
العامة حسب الأحوال المذكورة فى المادة السابقة المطالبة
بالدية أو الغرة •

(مادة ٢٥)

إذا حضر ولى الدم المجهول أو الغائب قبل تنفيذ
القصاص كان له طلب المضى فى التنفيذ أو طالب الدية أو
المصالحة على مال أو العفو وفى الحالات الثلاث الأخيرة
يتبع حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥ .

(مادة ٢٦)

يكون ولى الدم طرفا فى جميع مراحل التحقيق
والمحاكمة ، ويتعين ادخاله فى الدعوى الجنائية ولسه
التدخل فيها فى أية حالة تكون عليها حتى صدور الحكم .
ويتبع هذا الاجراء أمام محكمة النقض فى حالة عدم الحكم
بالاعدام قصاصا ، وتجرى على ولى الدم الأحكام المقررة
للمدعى بالحقوق المدنية فى قانون الاجراءات الجنائية
ويعفى من الرسوم القضائية .

الفصل الخامس

فى الدية

(مادة ٢٧)

دية المقتول ثلاثة عشر الف واربعمائة وثلاثون جنيها ، لكل من الذكر والأنثى والمسلم وغير المسلم • ولا تتعدد الدية بتعدد الجناة ، وتقسم عليهم بالتساوى • وتثبت الدية ابتداء للمجنى عليه ثم تنتقل لورثته ، ويحفظ للغائب نصيبه فى بيت المال (الخزانة العامة) ، واذا لم يكن للمجنى عليه وارث الت الى بيت المال واذا ساهم المجنى عليه فى الخطأ الذى تسبب فى قتله تقسم الدية بين الجانى او الجناة وبين المجنى عليه بالتساوى بقدر عددهم ، ويقتطع من الدية مايقابل حصة المجنى عليه فيها •

ويجرى هذا الحكم فى حالة تعدد المساهمين للخطأ •

(مادة ٢٨)

تجب الدية على الجانى فى القتل العمد وشبه العمد ،
كما تجب عليه فى القتل الخطأ اذا كان قد تصالح مع اولياء
الدم أو كان القتل الخطأ ثابتا باقراره ولم تصدقه العاقلة
أو كان ما يتحملة الجانى من الدية دون ثلثها • وتجب
الدية على العاقلة فى القتل الواقع من المجنون أو من به
عاهة فى العقل أو من غير البالغ وكذلك فى القتل الخطأ
الا أن يكون مؤمنا من المسؤولية الناشئة عنه فتجب الدية
على المؤمن فى حدود التزامه • فان بقى منها شيء كان
على العاقلة •

(مادة ٢٩)

عاقلة الجانى هى الجهة التى ينتمى اليها كالسلطة
التشريعية أو التنفيذية أو القضائية أو القوات المسلحة أو
القطاع العام أو النقابة والجمعية أو الفرقة أو
الاتحاد أو أى تنظيم مهنى أو حرفى واذا لم يكن للجانى
عاقلة وجبت الدية فى بيت المال •

(مادة ٣٠)

فى غير القتل الموجب للقصاص اذا لم يكن لمن وجبت
عليه الدية مال يفى بها وجبت كلها أو ما بقى منها فى بيت المال •
واذا لم يعرف القاتل وجبت دية المقتول فى بيت المال •

(مادة ٣١)

تجرى على العاقلة الاحكام المقررة للمسئول عن
الحقوق المدنية فى قانون الاجراءات الجنائية .

(مادة ٣٢)

دية القتل العمد تجب حالة ، ويجوز برضاء ولى الدم
ان تكون مؤجلة ودية القتل شبه العمد او الخطأ يجوز ان
تكون مؤجلة فى ثلاث سنوات بشرط تقديم كفالة يقبلها ولى
الدم .

(مادة ٣٣)

اذا ثبت القتل الموجب للقصاص واختار ولى الدم
الدية او تصالح على مال قضت المحكمة باداء الدية او
المال فى الحال او فى الاجل الذى يقبله الولى ، وحددت
جلسة نظر الدعوى ، فان لم يتم الاداء وطلب ولى الدم
القصاص حكمت المحكمة به ولا يشترط فى هذه الحالة
ان تكون المحكمة مشكلة من قضاة آخرين .

(مادة ٣٤)

فى القتل غير العمد الموجب للدية لا يجوز التصالح
او الاقرار بما لا يجاوز الدية .

الفصل السادس

فى احكام متنوعة

(مادة ٣٥)

العفو عن القصاص يكون على دية ويجوز ان يكون عفوا مطلقا متى كان صريحا فى الابرء منها وفى هذه الحالة لا يقبل العدول عنه . ويثبت العفو على النحو المبين بالفقرة الثانية من المادة ٢٢ والعفو يكون للمجنى عليه أو أحد أولياء الدم حتى تنفيذ القصاص . وإذا حصل العفو قبل تنفيذ القصاص فعلى النيابة العامة تقديم القضية الى المحكمة التى أصدرت الحكم فى الموضوع حسب الأحوال للنظر فى الحكم بالعقوبة التعزيرية وفى الدية .

(مادة ٣٦)

يقبل رجوع الجانى عن اقراره الى ما قبل تنفيذه وفى هذه الحالة على رئيس النيابة العامة أو من يقوم مقامه

اعادة القضية الى المحكمة التي اصدرت الحكم في
الموضوع لنظرها من جديد .

(مادة ٣٧)

تنفذ عقوبة الاعدام قصاصا وفق المادة ١٣ من قانون
العقوبات مع مراعاة احكام مواد الباب الثاني عدا المادة
٤٧ من الكتاب الرابع دون غيرها من قانون الاجراءات
الجنائية ويوقف تنفيذ العقوبة على الوالدة المرضع الى
اقرب الاجلين : اتمامها رضاعة وليدها او مضى حولين
كاملين ومع عدم الاخلال بالدية تجب عقوبة الاعدام
العقوبات الأخرى .

(مادة ٣٨)

يكون سن البلوغ في تطبيق احكام هذا القانون باتمام
الشخص ثمانى عشرة سنة هجرية ما لم يثبت بلوغه قبل
ذلك بالأمسارات الطبيعية . ويكون التحقق من السن عند
الاقتضاء بوثيقة رسمية فان لم توجد فبواسطة خبير .

(مادة ٣٩)

القتل العمد المعاقب عليه بالاعدام قصاصا ، جنائية .
أما الجرائم الأخرى فيحدد نوعها وفق احكام المادتين
١٠ ، ١١ من قانون العقوبات .

(مادة ٤٠)

لاتسرى الأحكام المقررة فى قانون الاجراءات الجنائية
فى شأن انقضاء الدعوى الجنائية أو سقوط العقوبة بمضى
المدة ، على الجرائم المستوجبة للاعدام قصاصا
أو الدية أو الغرة .

(مادة ٤١)

لا يجوز المطالبة امام اية محكمة باى تعويض عن
القتل أو اسقاط الجنين المشار اليهما فى هذا القانون .

(مادة ٤٢)

يعمل بالتقويم الهجرى فى تطبيق أحكام هذا القانون .

(مادة ٤٣)

تطبق الأحكام المقررة فى قانون العقوبات والاجراءات
الجنائية فيما لم يرد به نص فى هذا القانون .

(مادة ٤٤)

تلقى المادتان ٢٣٦ و ٢٣٧ من قانون العقوبات

(مادة ٤٥)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد
ستين يوما من تاريخ نشره .

٢١ من جمادى الآخرة سنة ١٣٩٧

٨ من يونية سنة ١٩٧٧

**المشروع الذى اعده مجمع البحوث
الإسلامية**

« مشروع الأزمير »

الباب الأول

احكام عامة

(مادة ١)

١ - تسرى احكام هذا القانون فى شأن جرائم
الاعتداء على دون النفس التى تلحق بالمجنى عليه أى
اذى من انواع الايذاء الآتية : -

(١) قطع طرف او ما فى حكمه .

(ب) فقد حاسة او منفعة من منافع الأطراف او ما فى
حكمها فقدا كلياً او فقدا جزئياً مع بقاء اعيانها .

(ج) الشجاج والجراح .

٢ - يقصد بالشجاج جروح الرأس والوجه

والجراح جروح الجسد فى غير الرأس والوجه .

(مادة ٢)

١ - يعاقب على الجرائم المنصوص عليها فى المادة السابقة بالقصاص أو بالدية وفقا لأحكام هذا القانون .

٢ - وفى الحالات التى لا يعاقب الجانى فيها بالقصاص لعدم توافر الشروط المشار اليها فى المادة العاشرة من هذا القانون أو التى يسقط فيها القصاص تطبق العقوبات التعزيرية الواردة فى قانون العقوبات أو أى قانون آخر اذا كون الفعل جريمة معاقبا عليها قانونا وثبت للقاضى وقوعها بأى دليل أو قرينة وذلك مع عدم الاخلال بعقوبة الدية ان كان لها محل وفقا لأحكام الديات المنصوص عليها فى هذا القانون .

(مادة ٣)

جريمة الاعتداء على ما دون النفس الموجبة للقصاص جنائية أما التى لا توجب القصاص فيحدد نوعها بالعقوبة المقررة لها وفقا لأحكام قانون العقوبات .

(مادة ٤)

مع مراعاة ما نص عليه هذا القانون من شروط خاصة للعقاب بالقصاص يشترط للعقاب بالقصاص أو الدية ان يكون المجنى عليه معصوم الدم ، اذا تحققت فى شأنه احدى الحالات الآتية :

الأولى : اذا ثبت ارتكابه جريمة توجب قتله قصاصا
وكان الجانى من اولياء الدم .

الثانية : اذا ثبت ارتكابه جريمة توجب قتله حدا .

الثالثة : اذا كان حربيا غير مستأمن والحريى هو غير
المسلم التابع لدولة غير اسلامية بينها وبين دولة اسلامية
حرب معلنة او فعلية ولا تخل احكام الحاليتين : الأولى
والثانية بمعاقبة الجانى بالعقوبة التعزيرية .

(مادة ٥)

١ - المجنون او من به عاهة فى العقل او غير البالغ،
عمده خطأ تجب فيه الدية .

٢ - ويكون البلوغ فى تطبيق احكام هذا القانون
باتمام ثمانى عشرة سنة ما لم يثبت قبل ذلك بالأمارات
الطبيعية ويكون التحقق من السن عند الاقتضاء بوثيقة
رسمية فان لم توجد فبواسطة خبير .

(مادة ٦)

مع عدم الاخلال بالدية تطبق على جرائم الاعتداء على
ما دون النفس التى تقع من غير البالغ احكام قانونى
العقوبات والأحداث .

٢ - ومع ذلك يجوز الحكم بالضرب بعضا رفيعة

من خمس الى ثلاثين بدلا من التدبير المقرر بقانون الأحداث
أو بالاضافة اليه .

٣ - وفي جميع الأحوال لا تقام الدعوى الجنائية على
الصغير الذى لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة .

(مادة ٧)

١ - جرائم الاعتداء على دون النفس الموجبة
للقصاص تثبت فى مجلس القضاء باقرار الجانى أو بشهادة
رجلين ولا يقبل الرجوع عن الاقرار وإذا وقعت الجريمة
فى مكان غير معروف للرجال ، فيثبت الاعتداء بشهادة
رجل وامرأتين أو بشهادة أربع نسوة ، ولا يعد المجنى عليه
شاهدا الا اذا شهد لغيره .

٢ - أما باقى الجرائم فيكون اثباتها وفق احكام
قانون الاجراءات الجنائية .

(مادة ٨)

يشترط فى الاقرار :-

١ - أن يكون صادرا من عاقل بالغ مختار وقت
الاقرار غير المتهم فى اقراره .

(ب) أن يكون صريحا واضحا منصبا على ارتكاب
الجريمة بشروطها .

(مادة ٩)

يشترط في الشاهد :

(١) أن يكون مسلما وتقبل شهادة غير المسلمين بعضهم على بعض .

(ب) أن يكون بالغا عاقلا مختارا غير متهم في شهادته ويفترض في الشاهد العدالة ما لم يثبت غير ذلك .

(ج) أن يكون مبصرا قادرا على التعبير وتقبل شهادة الأخرى بكتابته .

٢ - ويشترط في الشهادة أن تكون بالمعينة لا نقلا عن الغير وأن تكون صريحة في الدلالة على وقوع الجريمة بشروطها .

الباب الثانى

القصاص فى جرائم الاعتداء على ماديون النفس

الفصل الأول

شروط القصاص

(مادة ١٠)

١ - كل من أتى عمدا فعلا من أفعال الاعتداء على ما دون النفس قاصدا من ذلك إيذاء المجنى عليه بأى اذى من أنواع الإيذاء التى يجرى فيها القصاص طبقا لأحكام المواد من ١٤ الى ١٦ يعاقب بالقصاص متى وقسع هذا الأذى بالفعل وتوافرت الشروط المبينة فى الفقرة الأولى من المادة ٧ وفى المادة ١١ .

٢ - ويدخل فى الاعتداء الموجب للقصاص :

(١) امتناع الجانى بقصد الإيذاء عن القيام بواجبه المكلف به بناء على أحكام الشريعة أو القانون أو العقد ، إذا كان من شأن هذا الامتناع أن يؤدى الى إلحاق اذى

بالمجنى عليه مما يجرى فيه القصاص ووقع هذا الأذى
نتيجة الامتناع .

(ب) اكراه الجانى غيره على الاعتداء اكراهاً يجعله
يخشى على النفس أو العرض إذا وقع الاعتداء تحت
تأثير هذا الاكراه .

(ج) اكراه الغير على الاقرار على نفسه بغير حق
بجريمة حكم فيها بالقصاص بناء على هذا الاقرار وحده
ونفذ الحكم .

(د) شهادة الزور إذا أدت وحدها الى الحكم على
آخر بالقصاص ونفذ الحكم .

(مادة ١١)

مع مراعاة أحكام المادة ٤ من هذا القانون يشترط
للعقاب بالقصاص فى جرائم الاعتداء على ما دون النفس
ما يأتى : -

١ - أن يكون الجانى بالغاً عاقلاً .

٢ - أن يكون المجنى عليه مكافئاً للجانى على الأقل
وفى تطبيق هذا الشرط تعتبر الأنثى مكافئة للذكر ، ويعتبر
كل من الذمى والمستأمن مكافئاً للمسلم .

٣ - ألا يكون المجنى عليه فرعاً للجانى .

٤ - تحقق الماثلة وإمكان استيفاء المثل من غير
حيف وفقاً لأحكام المادتين ١٢ و ١٣ .

٥ - أن يطلب المجنى عليه القصاص وفقا لأحكام هذا القانون .

(مادة ١٢)

١ - فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالمماثلة أن يكون المحل المراد القصاص فيه من الجانى مماثلا للمحل الذى وقع عليه الاعتداء فى المجنى عليه ، وذلك من النواحي الآتية : -

(١) من حيث الجنس والموضوع فلا يقتص الا من نظير العضو الذى وقع عليه الأذى المتحد معه فى الاسم والموضع .

(ب) من حيث السلامة ، فلا يؤخذ الصحيح بالأشل او بالمعيب ، ولا الكامل بالناقص ، ولا الأصلى بالزائد . ويجوز العكس اذا اختار المجنى عليه ذلك ، ولم يكن ثمة خطورة على الجانى . وفى هذه الحالة لا يحق للمجنى عليه اقتضاء جزء من الدية مقابل الفرق .

(هـ) من حيث القدر ، فيؤخذ كل المحل بكل المحل ، ويؤخذ بعضه ببعضه الا حيث لا يجوز القصاص فى البعض وفقا لأحكام هذا القانون ، ويحدد البعض الذى يؤخذ على أساس نسبة ما قطع من المحل .

٢ - ولا يمتد فى المماثلة بوجوده الاختلافات الأخرى

كالصغر أو الذكبر ، والصحة أو المرض ، والقوة أو الضعف
والجمال أو القبح .

(مادة ١٣)

يشترط لامكان استيفاء المثل من غير حيف الا يترتب
على المقصاع هلاك الجانى أو مجاوزة حدود الأذى الذى
الحقه بالمجنى عليه وذلك وفقا لما تقرره الجهة الطبية
المختصة .

الفصل الثانى

انواع الايذاء التى يجرى فيه القصاص

(مادة ١٤)

لا قصاص الا فيما يقطع من المفاصل او فيما كان له حد معلوم ينتهى عنده ولا فى العظم الا فى السن ، ولا فى قطع الأطراف عموما وما فى حكمها الا بالنسبة الى الأطراف الآتية : -

١ - العين المبصرة :

• اذا اقلعت بكاملها

٢ - الأنف :

(١) يؤخذ المارن بالمارن •

(ب) واذا قطع الأنف من القصبة فلا قصاص فى الزائد

على المارن وياخذ المجنى عليه أرشاً عن الزائد تقدره
الحكمة .

(ح) ولا فرق بين أشم وأخشم .

٣ - الأذن :

وتؤخذ أذن السميع بالأصم ، ولا تؤخذ الصريحة
بالمشوقة .

٤ - السن :

إذا قلعت قلعت نظيرتها من الجاني ، وإذا كسرت كسر
من نظيرتها بقدر ما كسر . ولا يقتص للسن إلا إذا كان
المجنى عليه قد أثغر ، فإن لم يكن كذلك فينتظر المدة التي
تحددها الجهة الطبية المختصة ، ويقتص من الجاني إذا لم
يظهر بدل السن بعد انقضاء هذه المدة .

٥ - الشفة :

إذا قطعت كلها ، ولا قصاص في قطع بعضها .

٦ - اللسان :

إذا استوعبه القطع ، ولا قصاص في قطع بعضه .

٧ - اليد :

(١) إذا كان القطع من مفصل قطع بمثله من يد

الجاني ، ويطبق ذلك على قطع الانامل والأصابع واليد من الكوع أو من المرفق أو من المنكب .

(ب) فإذا كان القطع من غير مفصل ، جاز للمجنى عليه أن يطلب القصاص من أول مفصل داخل في القطع مع حقه في جزء من النية عن الفرق تقدره المحكمة .

٨ - الرجل :

وتطبق في شأنها أحكام اليد فالساق كالذراع ، والفخذ كالعضد والقدم وأصابعها كالكف وأصابعها .

٩ - الذنر :

إذا استوعبه القطع ، ولا قصاص في بعضه إلا إذا كان القطع من الحشفة .

١٠ - الأنتيان :

وتؤخذ الواحدة بنظيرتها بشرط ضمان الأخرى .

(مادة ١٥)

لا يقتص في اذهاب الحواس والمنافع مع بقاء أعيانها إلا إذا فقد الجاني السلامة أو المنفعة افتقاراً كاملاً وأمكن استيفاء المثل من غير أية مجاوزة وذلك وفقاً لما تقرره الجهة الطبية المعنية .

(مادة ١٦)

- ١ - لا قصاص فى الشجاج الا فى الموضحة .
- ٢ - وفى تطبيق احكام هذا القانون يقصد بالموضحة الشجة التى يحدثها الجانى فى وجه الجنى عليه او فى راسه وتوضح العظم ولا تؤثر فيه .
- ٣ - ولا قصاص فى جروح الجسد .

(مادة ١٧)

يقصد بالسراية فى جرائم الاعتداء على ما دون النفس امتداد اثر الجريمة التى وقعت على عضو معين الى عضو آخر والى منفعته .

(مادة ١٨)

- اذا أدت سراية الجريمة الى قطع طرف او ما فى حكمه او فقد منفعة مما يجرى فيه القصاص فيتبع ما يأتى :-
- (١) اذا كانت الجريمة الاصلية لا قصاص فيها فلا قصاص كذلك فى سراياتها .

(ب) اما اذا كانت الجريمة الاصلية من جرائم القصاص فتوقع العقوبة الخاصة بها فقط متى توافرت الشروط ولا قصاص فى سراياتها .

(ج) ولا يخل امتناع القصاص فى الحالة المنصوص
عليها فى البند (١) وامتناع القصاص فى السراية فى
الحالة المنصوص عليها فى البند (ب) بحق المجنى عليه
فى الدية او جزء منها ، عما امتنع فيه القصاص وذلك وفقا
لأحكام الديات المنصوص عليها فى هذا القانون .

الفصل الثالث

تعداد الجرائم الموجبة للقصاص وتداخلها مع غيرها

(مادة ١٩)

إذا قطع الجاني محال معاملة من مجنى عليهم متعددين وكانت جميعها موجبة للقصاص ، عوقب بالقصاص إذا طلبوه جميعا وتوافرت الشروط المقررة وتجب على الجاني ديات المحال التي قطعها عدا واحدة وتقسم هذه الديات على المجنى عليهم جميعا بالتساوي ، ويعاقب بالقصاص كذلك إذا طلبه أحد منهم ، وفي هذه الحالة يكون لكل من الباقيين الحق في دية ما قطع منه وفقا لأحكام الديات .

(مادة ٢٠)

إذا قطع الجاني محال مختلفة من مجنى عليه واحد أو

من مجنى عليهم متعددين وكانت جميعها موجهة للقصاص
اقتص منه بما قطع .

(مادة ٢١)

١- اذا قطع الجانى طرفا ثم قطع اخر ينخل فيه
ما قطعه أولا ، وكان ذلك من مجنى عليه واحد ، يكتفى
بالقصاص للقطع الاكبر الا اذا كان فعل الجانى على سبيل
المثلة فيقتص منه للقباعتين الأصغر فالأكبر وذلك متى
توافرت شروط القصاص .

ويطبق هذا الحكم فى حالة تعدد المجنى عليهم متى
طلبوا القصاص . اما اذا طلب بعضهم الدية وبعضهم
القصاص ، فيقتص لمن طلب القصاص وتستحق الدية وفقا
للمادة ١٩ ولسائر احكام الديات المنصوص عليها فى هذا
القانون .

(مادة ٢٢)

١- اذا ارتكب الجانى جريمة اعتداء على ما دون
النفس ، مما فيه قصاص واخرى معاقبا عليها بالاعدام حدا
او قصاصا او تعزيرا ، فان عقوبة الاعدام تجب عقوبة

القصاص اذا طلب المجنى عليه . أما اذا طلب الدية ،
فلا تخل عقوبة الاعدام بحقه فيها .

٢ - وإذا ارتكب الجانى جريمة اعتداء على ما دون
النفس معاقبة قصاص وأخرى فيها الدية أو معاقبا عليها
بغير الاعدام ، فلا تخل العقوبات عن الجرائم الأخرى
بعقوبة القصاص التى تقدم على غيرها عند اتحاد المحل .

٣ - وتكون عقوبة القصاص أسبق فى الترتيب من
العقوبات المبينة فى المادة ٣٤ من قانون العقوبات .

الفصل الرابع

تعدد الجناة

(مادة ٢٣)

١ - اذا تعدد الجناة فى جريمة موجبة للقصاص فللمجنى عليه الحق فى طلب القصاص منهم متى توافرت شرائطه فى حق كل منهم كما أن الحق فى العفو عنهم أو عن بعضهم على دية أو بدونها فإذا عفا عنهم على الدية قسمت عليهم بالتساوى ، وإن عفا عن بعضهم فعلى المعفو عنه قسطه من الدية .

(مادة ٢٤)

إذا لم يكن الاشتراك بالمباشرة فى الجريمة الموجبة للقصاص يكتفى بتوقيع العقوبة التمييزية على الشريك وفقاً لأحكام الاشتراك المقررة فى قانون العقوبات .

(مادة ٢٥)

إذا ارتكبت جريمة موجبة للقصاص بطريق الامر ،
وكان المأمور صبيا لم يتم السابعة من عمره أو مجنونا أو
به عاهة في العقل ، اقتصر من الأمر وحده .

(مادة ٢٦)

لا اثر للظروف الخاصة بأحد الفاعلين من حيث امتناع
القصاص أو المسئولية أو تخفيفها أو القصد الجنائي على
بقية الجناة .

الفصل الخامس

سقوط القصاص

(مادة ٢٧)

يسقط القصاص بالعفو أو بالصلح أو بفوات محل
القصاص .

(مادة ٢٨)

١ - العفو عن القصاص يكون على الدية أو الجزء
المقدر منها ، ويجوز أن يكون عفوا مطلقا متى كان صريحا
فى الإبراء منها ، وفى الحالة الأخيرة لا يقبل العدول
منه .

٢ - والعفو يكون للمجنى عليه اذا كان كامل الأهلية
فاذا لم يكن كذلك قام أبوه مقامه فى طلب القصاص وكان
للأب أو لغيره أو ممن ينوب عن المجنى عليه المطالبة بالدية
أو الصلح على مال لا يقل عنها .

وللمجنى عليه الذى صار كامل الأهلية قبل تنفيذ
الحكم الحق فى القصاص أو غيره مما تقدم .

٣ - وتنوب النيابة العامة عن عديم الأهلية أو
ناقصها إذا لم يكن له نائب أو كان نائبه مجهولا أو غائبا أو
تعذر اعلانه أو اعلن ولم يحدد موقفه وتكون لها كافة
الحقوق المقررة لغير الأب ممن ينوب عن المجنى عليه .

(مادة ٢٩)

١ - يثبت العفو أمام النيابة العامة أو قاضى
التحقيق أو المحكمة حسب الأحوال .

٢ - ويظل للمجنى عليه ولمن قام مقامه فى طلب
القصاص الحق فى العفو الى ما قبل تنفيذ الحكم .

(مادة ٣٠)

إذا حصل العفو عن القصاص قبل تنفيذ الحكم به
فعلى النيابة العامة تقديم القضية الى المحكمة التى أصدرت
الحكم فى الموضوع حسب الأحوال للنظر فى الحكم بالدية
أو بالجزء المقدر منها دون الاخلال بالعقوبة التعزيرية
المقررة .

(مادة ٣١)

فى الاعتداء الموجب للقصاص يجوز أن يتم الصلح
على الدية المحددة أو على ما هو أكثر أو أقل منها .

(مادة ٣٢)

لا يعتد بالصلح الا اذا تم اثباته امام النيابة العامة أو
قاضى التحقيق أو المحكمة فى اية حال كانت عليها
الدعوى .

(مادة ٣٣)

اذا سقط القصاص بفوات محله قبل تنفيذ الحكم به
اتبعت أحكام المادة ٣٠ من هذا القانون دون الاخلال
بالعقوبة التعزيرية المقررة .

الباب الثالث

الدية أو ما يستحق عنها فى جرائم الاعتداء على ما دون النفس

(مادة ٣٤)

يحكم بها على الجانى بعقوبة أو الجزء المقدر منها بموجب هذا القانون وتستحق للمجنى عليه فى حالات امتناع عقوبة القصاص فى جرائم الاعتداء على ما دون النفس اذا وقعت عمدا وفى حالة وقوع هذه الجرائم بطريق الخطأ متى ألحقت بالمجنى عليه أى اذى من أنواع الايذاء المنصوص عليها فى المادة الأولى ، وذلك دون الاخلال بالعقوبة التعزيرية المقررة .

(مادة ٣٥)

- ١ - الدية الكاملة ثلاثة عشر الفا وأربعمائة وثلاثون جنيها .
- ٢ - ولا يختلف مقدار الدية باختلاف جنس المجنى عليه أو دينه أو غير ذلك من الأسباب .
- ٣ - ولا تتعدد الدية بتعدد الجناة وتقسم عليهم بالتساوى .

٤ - وإذا ساهم المجنى عليه فى الخدلا تتسم الدية بين الجانى أو الجناة وبين المجنى عليه بالتساوى ؛ قدر عددهم ويقتطع من الدية ما يقابل حصصة المجنى عليه فيها .

٥ - وتطبق الفقرات الثلاث السابقة على الجزء المقدر من الدية .

(مادة ٣٦)

تقدر الدية أو الجزء المستحق منها فى جرائم الأطراف وما فى حكمها على النحو التالى :-

١ - دية كاملة فى جريمة قطع الأنف من المارن أو مع القسبة وثلاث الدية اذا قطع أحد المنخرين أو الحاجز بينهما .

٢ - دية كاملة فى جريمة قطع اللسان اذا استوعبه القطع .

٣ - دية كاملة فى جريمة قطع الذكر أو حشفته .

٤ - دية كاملة فى جريمة كسر العمود الفقرى اذا ترتب على الكسر فقد القدرة على المشى أو الجماع .

٥ - دية كاملة فى قطع اليدين أو الرجلين أو أصابعهما أو قطع الأذنين أو الشفتين أو الأنثتين أو شدى المرأة وفى قلع العينين ، وتستحق نصف الدية اذا اقتصر القطع أو القلع على أحد العضوين .

- ٦ - عشر الدية فى جريمة قطع الإصبع ١١ ونصف دية الإصبع فى قطع أنملة الأصبع الإبهام • وثلاثها فى سائر الأنامل فى اليد أو الرجل •
- ٧ - جزء من عشرين من الدية فى جريمة قلع السن •

(مادة ٣٧)

- تقدر الدية أو الجزء المستحق منها فى جرائم اخفاء منافع الأعضاء مع بقاء أعيانها على النحو الآتى :-
- ١ - دية كاملة اذا ترتب على الجريمة فقد حاسة البصر أو السمع أو الشم ، ونصف الدية اذا ترتب على الجريمة فقد حاسة البصر من احدى العينين أو حاسة السمع من احدى الأذنين أو حاسة الشم من أحد المنخرين •
- ٢ - دية كاملة فى افقاد العقل أو افقاد حاسة الذوق أو اللمس •

- ٣ - دية كاملة اذا نشأ عن الجريمة العجز عن الكلام أو المشى أو الجماع •

(مادة ٣٨)

- يقدر الجزء المستحق من الدية فى جرائم الشجاج على النحو التالى :-
- ١ - فى جريمة احداث موضحة يستحق جزء من عشرين من الدية •

٢ - فى جريمة احداث هاشمة (اصابة بالراس او الوجه تهشم العظم) يستحق عشر الدية .

٣ - فى جريمة احداث منقلة (اصابة بالراس بالوجه تنقل العظم) يستحق ١٠/٣ من الدية .

٤ - فى جريمة احداث آمة (أى مأمومة وهى اصابة تصل الى أم الدماغ فوق المخ) يستحق ثلث الدية .

٥ - فى جريمة احداث دامغة (اصابة تصل الى الدماغ « المخ ») يستحق ثلث الدية وتزيد عليه المحكمة اذا نشأت عن الاصابة اضرار اخرى .

(مادة ٣٩)

يستحق ثلث الدية فى الجرائم التى ينشأ عنها جرح جائف (النافذ الى التجويف الصدرى أو البطنى) . واذا نفذت الجائفة من الجانب الآخر اعتبرت جائفتين .

(مادة ٤٠)

١ - تقدر المحكمة الجزء المستحق من الدية للمعنى عليه اذا نشأ عن احدى الجرائم المنصوص عليها فى المواد الأربع السابقة قطع جزء من العضو أو فقد جزئى من منفعة عضو أو جرح غير نافذ أو أية اصابة ليس فيها جزء مقدر من الدية ويكون تقدير الجزء المستحق من الدية

بحسب جسامة الاعتداء المترتب على الجريمة مع مراعاة النسب المحددة فى هذا القانون .

٢ - والمحكمة أن تستعين فى تحديد الضرر برأى أهل الخبرة .

(مادة ٤١)

تتعدد الديات أو الأجزاء المقدرة منها إذا نشأ عن الجريمة قطع أكثر من عضو أو فقد أكثر من منفعة أو حدوث أكثر من شجة أو جرح كما تتعدد كذلك إذا اجتمع نوع من هذه الجرائم مع الآخر .

(مادة ٤٢)

لا تتعدد الديات أو الأجزاء المقدرة منها فى الحالتين الآتيتين : -

(١) إذا نشأ عن الجريمة فقد عضو واحد ولو تعددت منافعه .

(ب) إذا نشأ عن الجريمة قطع طرف يدخل فى طرف آخر أكبر منه وكانا متساويين فى الدية ثم قطع الباقي أو جزء منه بجريمة أخرى . وفى الحالة الأخيرة يقدر القاضى ما يستحق للمعنى عليه عن الباقي من الطرف الآخر .

(مادة ٤٣)

١ - فى الاعتداء غير الموجب للقصاص لا يجوز

للمجنى عليه الصلح على مال يجاوز الدية أو الجزء المقدر منها بنص فى القانون .

٢ - ولا يكون للأب أو لغيره ممن ينوب عن المجنى عليه أو للتيابة العامة بحسب الأحوال المبينة فى المادة ٢٨ الا المطالبة بالدية أو الجزء المقدر منها .

٣ - وفى جميع الأحوال لا يجوز المطالبة أمام اية محكمة بأى تعويض عن الجرائم المعاقب عليها بالقصاص أو بالدية .

(مادة ٤٤)

١ - تجب الدية أو الجزء المقدر منها فى مال الجانى :
(١) اذا وقعت الجريمة عمدا .

(ب) اذا وقعت الجريمة خطأ وكانت ثابتة باقراره ولم تصدقه العاقلة أو كان قد تصالح مع المجنى عليه أو كان ما يتحمله من الدية دون ثلثها .

٢ - وتجب الدية أو الجزء المقدر منها على العاقلة فى كافة الأحوال الأخرى وكذلك فى الاعتداء الواقع من المجنون أو ممن به عاهة فى العقل أو من غير البالغ .

(مادة ٤٥)

تجب الدية حالة فى مال الجانى ومؤجلة على ثلاث سنين فى مال العاقلة ، ومع ذلك يجوز للمحكمة أن تأمر

بتقسيط الدية الواجبة فيمد مال الجاني لمدة اقصاها ثلاث سنين اذا قدم كفالة يقبلها المجنى عليه .

(مادة ٤٦)

١ - عاقلة الجاني هي الجهة التي ينتمي اليها كل المصلحة الشخصية او العائلية او الاجتماعية او الاقتصادية او الفقهية او السلطوية او الفوق او الاتطاع او الامانة او غيرها من حوافي

٢ - وتكون العاقلة طرفاً في الدعوى الجنائية في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة كلما وجبت عليها الدية او الجزء المقدر منها ويتعين اعلانها بالدعوى .

(مادة ٤٧)

١ - في الاعتداء غير الموجب للقصاص اذا لم يكن لمن وجبت عليه الدية مال يفي بها وجبت كلها او ما بقي منها في بيت المال .

٢ - وفي حالة وجوب الدية على العاقلة تجسب الدية في بيت المال اذا لم تكن للجاني عاقلة .

٣ - كما تجب الدية في بيت المال في كافة الحالات التي لا يعرف فيها الجاني .

٤ - وتسرى الاحكام المتقدمة بالنسبة للدية الكاملة او الجزء المقدر منها .

(مادة ٤٨)

إذا ثبت الاعتداء الموجب للقصاص واختار المجنى عليه الدية أو اختارها من قام مقامه في طلب القصاص أو تصالح أحدهما على مال قضت المحكمة بإداء الدية أو المال المتصالح عليه في الحال أو في الأجل الذي يقبله المجنى عليه أو من قام مقامه وحددت جلسة للتحقق من الأداء فإذا لم يتم وطلب المجنى عليه أو من قام مقامه القصاص حكمت المحكمة به ولا يشترط في هذه الحالة أن تكون المحكمة مشككة من قضاة آخرين .

الباب الرابع الاجراءات

(مادة ٤٩)

١ - على الجهة القائمة بجمع الاستدلالات أو التحقيق عند ابلاغها بجريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون أن تثبت في محضرها الاصابة أو الاصابات التي لحقت بالمجنى عليه وتصفها وصفا كافيا ، وعليها أن تحيل المجنى عليه الى الطبيب المختص أو الطبيب الشرعى بحسب الأحوال وذلك لتحديد اصابته أو ما قطع من أطرافه ووصفها وصفا دقيقا وتقدير المدة اللازمة لعلاجها وما قد يترتب عليها من آثار .

(مادة ٥٠)

١ - على الجهة القائمة بالتحقيق أن تتحقق قبل التصرف في الدعوى من شفاء المجنى عليه أو مال الاصابة التي لحقت به بسبب الجريمة وذلك بمعرفة الطبيب المختص .

٢ - وعليها أن تعلن المجنى عليه لشخصه للحضور خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه لتحديد موقفه من القصاص أو الدية أو العفو أو الصلح ، وعلى أن يتضمن الاعلان التنبيه على المجنى عليه أنه إذا تخلف عن الحضور

فى الأجل المضروب دون عذر بالرغم من اعلانه لشخصه
اعتبر متنازلا عن "حقه" فى "القصاص" ، فاذا حضر اثبت
طلبه فى محضر رسمى .

(المادة ٥١)

١ - إذا كان المجنى عليه عديم الأهلية أو ناقصها
وجب إعلان من ينوب عنه قانونا للحضور خلال ثلاثين يوما
لتجديد موقفه من الدية أو الصلح على مال لا يقل عنها
حسب الأحوال .

٢ - وإذا كان النائب هو الأب هبرت عليه كافة
الإحكام الخاصة بإعلان المجنى عليه المنصوص عليها فى
الفقرة الثانية من المادة السابقة .

٣ - فاذا حضر النائب عن المجنى عليه اثبت بطلبه
فى محضر رسمى .

(المادة ٥٢)

الأولم يحضروا المجنى عليه أو نائبه قانونا ومضت المدة
المعقولة إليها فى المائتين السابقتين بعد الإعلان أو تعذر
الإعلان لشخص المجنى عليه أو لشخص من قام مقامه فى
طلب القصاص ، هبرت النيابة العامة فى اجراءات
الدعوى الجنائية بطلب توقيع العقوبة التعزيرية الواردة
فى قانون العقوبات أو أى قانون آخر مع عدم الأخلاص
بحق المجنى عليه فى المطالبة بالدية أو الجزم العقوب منها

عند حضوره، وبحق النيابة العامة في طلب الحكم بذلك
لعدم الأهلية أو ناقصها طبقاً لأحكام المادتين ٢٧، ٢٨، ٢٩،
من هذا القانون علاوة على العقوبة التمييزية.

(مادة ٥٢)

١ - يكون المجنى عليه أو من ينوب عنه قانوناً طرفاً
في الدعوى الجنائية الناشئة عن أية جريمة من الجرائم
المخصوص عليها في هذا القانون في جميع مراحل التحقيق
والمحاكمة، ويتعين إعلانه بالدعوى، وله التدخل فيها
لتحديد موقفه حتى صدور الحكم.

٢ - ويعفى المجنى عليه أو من ينوب عنه قانوناً من
الرسوم القضائية في (٧٥) جميع مراحل التقاضي.

(مادة ٩٩)

فيما عدا ذلك، وفي نص يخصه في المادة القانونية،
تتمسك على المجنى عليه أو من ينوب عنه في التحكيم المقررة
للمدعى بالحق في البدنية، في قانون نشأ عنه لا يقلد الجنائية
وتتولى على العاقبة الأحكام المقررة للبيوتل عين الحقوق
البدنية في القانون المذكور.

(مادة ٥٥)

في الأحوال التي تعتبر الجريمة فيها جنسية لها

للمادة الثالثة من هذا القانون ترفع الدعوى من رئيس النيابة العامة أو من يقوم مقامه باحالتها الى محكمة الجنايات مباشرة .

(مادة ٥٦)

- ١ - تحكم المحكمة بالقصاص أو بالدية أو بالجزء المقدر منها متى توافرت الشروط المقررة فى هذا القانون .
- ٢ - ولا يجوز ابدال العقوبة بغيرها ولا تخفيفها ولا العفو الا وفقا لأحكام هذا القانون .

(مادة ٥٧)

مع عدم الاخلال بالأحكام المقررة للطعن بطريق النقض فى الأحكام النهائية ، اذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة القصاص فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون وجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة براءتها فى الحكم فى ظرف أربعين يوما من تاريخ النطق به ، وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(مادة ٥٨)

لا تنفذ عقوبة القصاص الا بعد صدور الحكم من محكمة
النقض .

(مادة ٥٩)

١ - تنفيذ عقوبة القصاص فى مستشفى عام أو فى
مستشفى السجن بمعرفة طبيب أخصائى وعلى النيابة
العامة ارسال أوراق الدعوى والتقارير الطبية الى
المستشفى قبل اليوم المحدد للتنفيذ بسبعة أيام على الأقل
ليتم تنفيذ العقوبة على وجه المماثلة .

٢ - ويجرى الكشف الطبى على المحكوم عليه قبل
التنفيذ ، فإذا انتفى الخطر عليه وجب على الطبيب تنفيذ
الحكم بالقصاص ويقدم للمحكوم عليه مايلزم من اسعاف
وعلاج .

٣ - ويؤجل التنفيذ كلما كانت فيه خطورة على
المحكوم عليه وذلك بقرار من رئيس النيابة الذى يقع التنفيذ
فى دائرته بعد اخذ رأى الطبيب المختص .

(مادة ٦٠)

١ - تنفيذ عقوبة القصاص بحضور أحد وكلاء النائب
العام ، ويعلن المجنى عليه أو من يقوم مقامه فى طلب

القصاص لحضور التنفيذ وذلك قبل اليوم المحدد له بسبعة أيام على الأقل - ولا يتوقف التنفيذ على حضور أيهما .

٢ - وعند تمام التنفيذ يحرر وكيل النيابة محضرًا بذلك .

٣ - فإذا حصل العفو عن القصاص قبل التنفيذ أثبت وكيل النيابة ذلك في المحضر . ويتبع في هذه الحالة حكم المادة ٣١٠ من هذا القانون .

(مادة ٦١)

١ - لا ينفذ الحكم الصادر بالدية أو بالجزء المقدّر منها إلا إذا أصلح نهائياً .

٢ - إذا لم يقم المحكوم عليه بتنفيذ هذا الحكم بإحدى التنبيه عليه بالدفع كان للمحكوم له أن يرفع دعوى الاستئناف محكمة الجناح التي يقع بدائرتها محل إقامة المحكوم عليه ، فإذا ثبتت لغيره تجاوزاتها أن تفتق المدعى لا تجاوز ثلاثة أشهر مع أهله بالدفع ، فإذا امتنع بغير التفتق أو في حكم المحكمة بحسبه حتى يتم الدفع .

٣ - ولا يخل حكم القسرة السابقة بما للمحكوم له من الحق بالتنفيذ على أمواله المحكوم عليه بالطرق المقررة قانوناً .

الباب الخامس

احكام ختامية

(مادة ٦٢)

١ - تسرى على الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون فيما لم يرد فيه نص خاص الاحكام المقررة فى كل من قانونى العقوبات والاجراءات الجنائية .

٢ - ومع ذلك فلا تطبق فى خصوص هذه الجرائم احكام المادتين ١٧ ، ٣١ من قانون العقوبات ، ولا يترتب على الحكم بالادانة تطبيق الاحكام الخاصة بالعقوبات التبعية المنصوص عليها فى قانون العقوبات او اى قانون اخر .

٣ - ولا تنقضى الدعوى الجنائية كما لا تسقط العقوبة بمضى المدة فى شأن القصاص او الدية .

(مادة ٦٣)

يعمل بالتقويم الهجرى فى تطبيق احكام هذا القانون .

(مادة ٦٤)

على الوزراء كل فيما يخصه اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

(مادة ٦٥)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به بعد ستين يوما من تاريخ نشره .

أهم المراجع

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - المصحف المفسر : محمد فريد وجدى . دار الشعب
- القاهرة .
- ٣ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : (وضع
محمد فؤاد عبد الباقي (دار الشعب-القاهرة) .
- ٤ - الجامع لأحكام القرآن : محمد بن أحمد القرطبي .
- ٥ - المغنى : عبد الله بن قدامة .
- ٦ - الأحكام السلطانية : للماوردي .
- ٧ - بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع : علاء الدين
الكاسافى .
- ٨ - تفسير القرآن الكريم : الشيخ شلتوت . دار القلم .
- ٩ - التشريع الجنائى الاسلامى مقارنا بالقانون
الوضعى : للمرحوم عبد القادر عودة الجزء الأول
والثانى . دار الكاتب العربى - بيروت .
- ١٠ - الجريمة والعقوبة فى الفقه الاسلامى : للمرحوم
محمد أبو زهرة . دار الفكر العربى .
- ١١ - الاسلام عقيدة وشرعية : للمرحوم الشيخ محمود
شلتوت . دار القلم - القاهرة .

- ١٢ - شرح قانون العقوبات القسم العام : للدكتور محمود مصطفى .
- ١٣ - دروس فى قانون العقوبات القسم الخاص : للدكتور نجيب حسنى .
- ١٤ - السياسة الشرعية : لابن تيمية .
- ١٥ - اصول النظام الجنائى الاسلامى : للدكتور محمد سليم العوا ، دار المعارف - القاهرة سنة ١٩٧٩ م
- ١٦ - النظام الجنائى : للدكتور عبد الفتاح خضر . معهد الادارة الرياض .
- ١٧ - السياسة الجنائية فى الشريعة الاسلامية : احمد فتحي يهنسى .
- ١٨ - الحدود فى الاسلام : عبد الكريم الخطيب .
- ١٩ - مقارنة بين الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية . للمستشار على على منصور .
- ٢٠ - النظرية العامة للقانون الجنائى : للدكتور رمسيس بهنام .
- ٢١ - اصول قانون العقوبات فى الدول العربية : للدكتور محمود محمود مصطفى . دار النهضة العربية سنة ١٩٧٠ م .
- ٢٢ - فقه السنة : للسيد سابق .

- ٢٣ - ألقته على المذاهب الأربعة : للشيخ عبد الرحمن
الجزيري . دار الفكر سنة ١٣٩٢ هـ .
- ٢٤ - علم العقاب : للدكتور محمود نجيب حسنى . دار
النهضة العربية سنة ١٩٦٧ م .
- ٢٥ - الأسس العامة لقانون العقوبات مقارنا بأحكام
الشريعة الإسلامية : للدكتور سمير الجنزورى .
- ٢٦ - الأم : للامام الشافعى . مكتبة الكليات الأزهرية
مصر سنة ١٣٨١ هـ .
- ٢٧ - أسنى المطالب . لأبى يحيى زكريا الأنصارى .
الطبعة الأولى .
- ٢٨ - أعلام الموقعين عن رب العالمين : لابن قيم الجوزية .
- ٢٩ - القصاص : أحمد فتحى بهنسى . دار العلوم .
- ٣٠ - الميراث المقارن : لمحمد عبد الرحيم الكشكى .
الطبعة الأولى .
- ٣١ - مرشد الاجراءات الجنائية - وزارة الداخلية
بالمملكة العربية السعودية .
- ٣٢ - شرح فتح القدير : لابن الهمام .
- ٣٣ - البحر الرائق شرح كنز الدقائق : لابن نجيم .
- ٣٤ - الفتاوى الكبرى : لابن حجر المكي .

- ٣٥ - الدية فى الشريعة الاسلامية : لعلى صادق
أبو هيف •
- ٣٦ - المذهب لأبى اسحاق الشيرازى •
- ٣٧ - المدونة الكبرى : للإمام مالك •
- ٣٨ - الشرح الكبير : للدردير • المطبعة الأميرية
القاهرة •
- ٣٩ - جرائم القتل بين الشريعة والقانون : للدكتور
عبد الخالق النواوى •
- ٤٠ - مشروعات قوانين القصاص : محمد عطية خميس
المحامى • دار الاعتصام القاهرة سنة ١٩٧٩ م •
- ٤١ - فلسفة العقوبة فى الشريعة الاسلامية والقانون :
للدكتور فكرى أحمد عكاز - شركة مكاتبات عكاز -
السعودية •
- ٤٢ - النظرية العامة للجريمة بين الشريعة والقانون :
للمستشار عزت حسنين سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٣ م •
دار العلوم •
- ٤٣ - سبل السلام - شرح بلوغ المرام • مطبعة صبيح •
- ٤٤ - القتل والاصابة خطأ : لعوض عبد التواب رئيس
المحكمة - القاهرة •
- ٤٥ - مجموعات احكام محكمة النقض المصرية •

الصحف

- ١ - الشرق الأوسط - الملف الفقهي : الدكتور عبد الحليم عويس •
- ٢ - الأهرام - القاهرة •
- ٣ - الأخبار - القاهرة •
- ٤ - الجمهورية - القاهرة •
- ٥ - المطبوعات التي تصدر بالرياض من جرائد ومجلات •

الموضوع	فهرس الكتاب	الصفحة
مقدمة	٣
الباب الأول		
القتل العمد بين الشريعة والقانون	٧
الفصل الأول		
القتل العمد فى القانون	٩
المبحث الأول		
تعريف القتل العمد	٩
المبحث الثانى		
أركان القتل العمد	١٠
١ - صفة من يعتدى عليه فى القتل	١١
٢ - الركن المادى للقتل وعناصر	١١
القتل بالامتناع أو بالترك	١٣
علاقة السببية	١٥
نظرية تعادل الأسباب	١٥
نظرية السببية الكافية	١٦
نظرية السببية الملائمة	١٦
القصد الجنائى فى جريمة القتل	١٧
أنواع القصد الجنائى	١٨
القصد العام والخاص	١٨
أمثلة للقصد الجنائى الخاص	١٨
إثبات القصد الجنائى	١٩

- أمثلة من أحكام محكمة النقض يستدل منها
على نية القتل ١٩

المبحث الثالث

- عقوبة القتل العمد : ٢٠
١ - عقوبة الاعدام فى القانون : ٢٣
تطورها التاريخى ٢٣
حالات الاعدام فى قانون العقوبات المصرى ٢٤
الضمانات التى وضعها المشرع المصرى لتنفيذ
عقوبة الاعدام ٢٥
كيفية تنفيذ عقوبة الاعدام ٢٧
٢ - عقوبة الأشغال الشاقة بنوعيتها ٢٨
٣ - عقوبة السجن ومدتها ٣٠

المبحث الرابع

- اجراءات تنفيذ عقوبة الاعدام فى السودان . ٣١
وقف تنفيذ عقوبة الاعدام على الحبلى او
المرضع او المسن فى السودان ٣٣

المبحث الخامس

- الظروف المشددة لعقوبة القتل العمد : . ٣٤
سبق الاصرار ٣٥
القرصد ٣٦
القتل بالسم ٣٦
اقتران القتل بجناية ٣٧

الموضوع	الصفحة
ارتباط القتل بجنحة	٣٧
المبحث السادس	
— الأعدار القانونية المخففة فى جريمة القتل	
العمد :	٣٨
— الأعدار الخاصة :	٣٨
عذر مفاجأة الزوجة وهى ملتبسة بالزنا .	٣٩
أركان الجريمة	٣٩
صفة الجانى	٣٩
عنصر المفاجأة	٤٠
القتل فى الحال	٤١
— الأعدار العامة :	٤١
عذر تجاوز حدود الدفاع الشرعى . . .	٤٢
شروط العذر	٤٤
عذر صغر السن	٤٤
● الفصل الثانى	
القتل العمد فى الشريعة الاسلامية . .	٤٦
المبحث الأول	
تمهيد وتعريف القتل العمد	٤٦
المبحث الثانى	
أركان القتل العمد	٤٨
١ — صفة من يعتدى عليه فى القتل . . .	٤٨
٢ — الركن الثانى (المادى لجريمة القتل — فعل	
القتل)	٥٠

الموضوع	الصفحة
الشروط الخاصة فى نوع الفعل القاتل وأداته	-
عند الامام مالك وعند أبو حنيفة والشافعى	
وأحمد	٥١
الوسائل المعنوية	٥٤
القتل بالترك أو الامتناع	٥٤
وفاة المجنى عليه	٥٥
الجريمة الخائية	٥٦
الجريمة المستحيلة وأمثلتها	٥٦
رابطة السببية فى الشريعة الإسلامية	٥٨
تعريف المباشرة	٥٩
تعريف السبب وأنواعه	٥٩
تعريف الشرط	٥٩
نظرية تعدد الأسباب	٦٠
انقطاع رابطة السببية	٦١
القصد الجنائى	٦٣
تعريف القتل عند الفقهاء	٦٥
المبحث الثالث	
عقوبة القتل العمد فى الشريعة الإسلامية	٦٧
أولا : العقوبات الأصلية :	٦٨
١ - القصاص :	٦٨
معناه لغويا وشرعا	٦٨
مشروعيته ودليله	٦٨
كيفية تنفيذ القصاص	٧٠

الموضوع	الصفحة
حكم القاتل الذي يقطع أطراف المقتول ثم يقتله	٧١
حكم حضور المستحقين تنفيذ القصاص	٧٢
حكم استعمال ما هو أسرع من السيف في القصاص	٧٤
ضمانات تنفيذ القصاص في الشريعة الإسلامية	٧٤
١ - تنفيذ الأعدام على الحامل وكيفية	٧٥
٢ - التنفيذ على المريض والسكران والضعيف	٧٧
٣ - التنفيذ على المجنون	٧٧
٤ - علنية تنفيذ القصاص	٧٨
كيفية تنفيذ حكم الأعدام في المملكة العربية السعودية	٧٩
تنفيذ الأحكام على العامة	٨٠
الاعلان عن التنفيذ	٨٠
منع تصوير تنفيذ الأحكام	٨٠
مواعيد تنفيذ الأحكام	٨٠
بيان تشكيل الهيئة المختصة بالتنفيذ	٨٠
التنفيذ بالنسبة للمجنون	٨١
جنون القاتل بعد الجناية لا يمنع من انفاذ القصاص	٨١
شروط استيفاء القصاص	٨٢
لولى الأمر المعاقبة بالقتل تعريزا عن الجرائم الشنعاء	٨٢

الموضوع	الصفحة
سقوط القصاص بعفو ولى الدم	٨٢
تأجيل استيفاء القصاص لحين تكليف قصر	
القتيل	٨٣
أخذ الوصية قبل تنفيذ القصاص	٨٣
تنازل أولياء الدم يسقط القصاص	٨٤
عدم جواز تنفيذ القصاص تحت مخدر من يقوم	
بالتنفيذ	٨٤
امتناع التنفيذ	٨٥
موانع القصاص :	٨٥
١ - قتل الجماعة بالواحد والواحد للجماعة	٨٦
٢ - القصاص من الوالد بولده	٨٨
٣ - قتل الرجل بزوجته	٩٥
٤ - قتل المسلم بالذمي	٩٦
- سقوط القصاص :	٩٨
١ - فوات المحل	٩٨
٢ - العفو ومن له حق العفو	٩٩
٣ - الصلح	١٠١
٤ - ارث حق القصاص	١٠٢
ثانياً : العقوبات البدنية :	
١ - الدية	١٠٢
تعريفها	١٠٣
- أدلة ثبوت الدية	١٠٤
من الكتاب	١٠٥

الموضوع	الصفحة
من السنة	١٠٦
الاجماع	١٠٦
مقدار الدية	١٠٦
وصف الابل الواجبة في الديات او منعها	١٠٨
عن الذى يتحمل الدية فى القتل العمد	١٠٩
ما هو الوقت الذى تدفع فيه الدية	١٠٩
دية المرأة فى الفقه القديم	١٠٩
دية المرأة فى الفقه المعاصر	١١٠
دية غير المسلم	١١٤
دية العبد	١١٤
التعزير	١١٥
آراء الفقهاء	١١٥
نظام الدية وتطوره فى المملكة العربية السعودية	١١٦
الدية فى القتل العمد	١١٦
جدول يوضح تطور الدية	١٢١
الدية فى القتل شبه العمد	١٢٢
الدية فى القتل الخطأ	١٢٢
جواز التصالح بأكثر من الدية الشرعية	١٢٢
تقدير الدية يكون وقت صدور الحكم فيها	١٢٣
تحمل العاقلة للدية	١٢٤
فتاوى سماحة رئيس القضاة بالنسبة للدية	١٢٤
احوال تحمل بيت المال الدية	١٢٥

الموضوع	الصفحة
أحوال عدم تحمل بيت المال الدية . . .	١٢٦
مطالبة بيت المال بالدية	١٢٧
استئزال قدر الدية من التعويض النظامى .	١٢٨
ثالثا : العقوبات التبعية :	
١ - الحرمان من الميراث	١٢٨
أصل هذه العقوبة	١٢٨
٢ - الحرمان من الوصية	١٣٠
المبحث الرابع	
- الأعدار المخففة لعقوبة القتل العمد فى	
الشريعة	١٣٣
١ - عذر صغر السن :	١٣٣
مسئولية الصبى غير المميز	١٣٤
مرحلة الادراك الضعيف	١٣٦
مسئولية الصبى فى هذه المرحلة	١٣٦
مرحلة الادراك التام	١٣٦
حكم المسئولية	١٣٦
٢ - عذر الدفاع الشرعى	١٣٧
العذر فى الشريعة الاسلامية	١٣٨
الباب الثالث	
القتل شبه العمد فى القوانين الوضعية	
والشريعة الاسلامية	١٤٩
الفصل الاول	
الضرب المفضى الى الموت فى القانون	١٥١

الموضوع	الصفحة
تمهيد	١٥١
المبحث الأول	
أركان جريمة الضرب المفضى الى الموت	١٥٢
١ - الركن المادى	١٥٢
ما هو الضرب ؟	١٥٤
ما هى المواد الضارة ؟	١٥٤
٢ - الركن المعنوى	١٥٥
أن يفضى الضرب الى الموت	١٥٥
وجود رابطة السببية	١٥٥
حكم التعدد بالنسبة لجريمة الضرب المفضى الى الموت	١٥٦
العقوبة	١٥٧
الفصل الثانى	
القتل شبه العمد فى الشريعة الاسلامية	١٥٨
تمهيد	١٥٨
المبحث الأول	
تعريف الفقهاء لقتل شبه العمد	١٥٩
أدلة القائلين بالقتل شبه العمد	١٦١
المبحث الثانى	
أركان القتل شبه العمد	١٦٢
١ - فعل يؤدى الى وفاة المجنى عليه	١٦٢
٢ - أن يكون الجانى قاصدا بفعله العدوان	١٦٣
٣ - توفر رابطة السببية بين الفعل والموت	١٦٤

المبحث الثالث

١٦٥	• • • • •	عقوبات القتل شبه العمد	-
١٦٥	• • • • •	العقوبات الأصلية	١ -
١٦٥	• • • • •	الدية	
١٦٨	• • • • •	الكفارة ودليل الكفارة وعلى من تجب	
١٦٩	• • • • •	العقوبات البدلية	٢ -
١٦٩	• • • • •	التعزير	
١٦٩	• • • • •	الصيام	
١٧٠	• • • • •	العقوبات التبعية	٣ -
١٧٠	• • • • •	الحرمان من الميراث	
١٧٠	• • • • •	الحرمان من الوصية	

الباب الثالث

١٧١	• • • • •	القتل الخطأ فى القوانين الوضعية والشريعة الاسلامية
-----	-----------	---

الفصل الاول

١٧٣	• • • • •	القتل الخطأ فى القوانين الوضعية
-----	-----------	---------------------------------

المبحث الاول

١٧٣	• • • • •	تمهيد
-----	-----------	-------

المبحث الثانى

الموضوع	الصفحة
أركان جريمة القتل الخطأ	١٧٥
١ - قتل المجنى عليه	١٧٥
٢ - الخطأ غير العمدى من الجانى	١٧٥
٣ - عناصر الخطأ غير العمدى	١٧٦
٤ - صور الخطأ غير العمدى	١٧٦
٥ - خصائص الخطأ غير العمدى	١٧٧
٦ - شخصية الخطأ	١٧٧
٧ - قيام رابطة السببية بين القتل والخطأ	١٧٨
٨ - انقطاع رابطة السببية	١٧٨

المبحث الثالث

تطبيقات للخطأ فى القانون المصرى	١٧٩
مسئولية الأطباء بالنسبة للخطأ	١٧٩
مسئولية سائقى السيارات	١٨٠
مسئولية عن أخطاء الهدم والبناء	١٩٠

المبحث الرابع

عقوبة القتل الخطأ	١٨١
١ - عقوبة الخطأ فى أبسط صورها	١٨١

الموضوع	الصفحة
٢ - عقوبة الخطأ فى حالة توافر ظروف مشددة	١٨١
٣ - درجة جسامة الخطأ	١٨٢
٤ - اجتماع جسامة الخطأ والضرر	١٨٢

الفصل الثانى

القتل الخطأ فى الشريعة الاسلامية	١٨٣
--	-----

المبحث الأول

ماهية الخطأ	١٨٣
-----------------------	-----

المبحث الثانى

١ - أركان جريمة القتل الخطأ	١٨٤
١ - وجود فعل يؤدى الى وفاة المجرى عليه	١٨٥
٢ - أن يرتكب الجانى الخطأ	١٨٥
٣ - علاقة السببية	١٨٦

المبحث الثالث

عقوبات القتل الخطأ	١٨٧
١ - العقوبات الأصلية	١٨٨

الموضوع	الصفحة
الدية	١٨٨
الكفارة	١٨٩
٢ - العقوبات البدلية	١٨٩
الصيام والتعزير	١٨٩
٣ - العقوبات التبعية :	١٨٩
الحرمان من الميراث والحرمان من الوصية	١٨٩
خاتمة	١٩١
مشروعات قوانين القصاص	١٩٣
المراجع	٢٥٤
الفهرس	٢٥٩

كتب المؤلف

- ١ - النظرية العامة للجريمة بين الشريعة والقانون
دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض
- ٢ - جرائم القتل بين الشريعة والقانون
دار الرياض للنشر والتوزيع - الرياض
- ٣ - جرائم السرقة بين الشريعة والقانون
دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض
- ٤ - الاجهاض وجرائم الأضرار بين الشريعة والقانون
دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض
- ٥ - جرائم الاعتداء على سلامة الأجسام بين الشريعة والقانون
دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض
- ٦ - الجرائم الماسة بالشرف والاعتبار بين الشريعة والقانون
دار الناصر للنشر والتوزيع - الرياض

- ٧ - المسكرات والمخدرات بين الشريعة والقانون .
دار الناصر للنشر والتوزيع - الرياض .
- ٨ - الجرائم الماسة بالنزاهة بين الشريعة والقانون .
الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ٩ - النظرية العامة للعقوبة والتدابير الاحترازية بين
الشريعة والقانون .
الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ١٠ - الجرائم الجنائية وعقوباتها المقدرة فى التشريع
الجنائى الإسلامى .
دار الرياض للنشر والتوزيع - الرياض .
- ١١ - أضواء على قانون الأحوال الشخصية الجديد .
مكتبة وهبة - القاهرة .
- ١٢ - أضواء على قانون الميراث
مكتبة سيد عبد الله وهبة بالقاهرة
- ١٣ - موسوعة المسكرات والمخدرات الجديدة مكتبة
سيد عبد الله وهبة - القاهرة .
- ١٤ - أضواء على قانون المخدرات مكتبة سيد عبد الله
وهبة - القاهرة .

أبحاث ودراسات

- ١ - مسئولية السكران فى القانون الجنائى المقارن
بحث مقدم لدبلوم القانون الجنائى بكلية الحقوق -
جامعة عين شمس
- ٢ - القيافة وثبوت النسب
بحث مقدم لدبلوم الشريعة الاسلامية بكلية الحقوق
- جامعة القاهرة
- ٣ - وسائل مكافحة المخدرات
بحث مقدم الى جماعة الأبحاث الجنائية بكلية
الحقوق - جامعة عين شمس
- ٤ - شهيدة العشق الالهى - رابعة العدوية
مجلة دنيا القانون - القاهرة
- ٥ - سرعة الانتقال الى مسرح الجريمة - مجلة الأمن
العام - وزارة الداخلية - الرياض
- ٦ - هذا بالاضافة الى عدة مقالات وتحقيقات صحفية
جنائية نشرت بالمجلات والصحف
- ٧ - مبادئ واحكام قضائية (جنائية ومدنية وتجارية
وعملية واحوال شخصية وأمن دولة) زخرت بها
الاحكام القضائية بحكم طبيعة العمل

رقم الايداع ١٩٩٢/٩٩٢٨

الترقيم الدولى 8 --- 3209 --- 01 --- 977 I.S.B.N.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

